

FAILY MAGAZINE

232

فيلاني

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكويت الفيليين

نيسان 2023



العدالة مسعى من أجل الحاضر

بعد عشرين عاما من إسقاط نظام حزب البعث، ما زالت الجراح لم تندمل والكثير من المشكلات بانتظار الحل، في وقت كان بإمكان العراق أن يخلق وضعاً أفضل من خلال اقتناص الفرص والاعتماد على موارده البشرية والطبيعية الضخمة، ولكن كل هذه الثروات والفرص تعرضت للإهدار، وبقي ملايين الأشخاص تحت خط الفقر وملايين آخرون نازحون في الخارج. وتعرضت الأقليات الدينية والعرقية للمضايقة واليأس والتشرد بشكل أكثر قسوة من أي حقبة سابقة.

إن أية حكومة لا تؤمن بحصول الإبادة الجماعية؛ لا تستطيع تعويض الضحايا! فلإبادة الجماعية جنابات قانونية وأخلاقية وإنسانية، ولكي تصل الحكومة واصحاب القضية إلى نقطة وبرنامج مشترك ويلتقيان في نفس الوقت والمكان، على سبيل المثال من خلال تنفيذ توصيات وقرارات المحكمة الجنائية العليا، يمكن للحكومة أن تصبح عاملاً لبذل الجهود للقضاء على تداعيات مثل تلك الجرائم. لقد كان قرار المحكمة قبل عقد من الزمان يعني إقراراً بحصول الإبادة الجماعية للكورد الفيليين، والتي تم إنكارها في التاريخ العراقي الرسمي حتى ذلك الحين. وبعد عقود من الانتظار وعدم بسط العدالة، كان القرار حاسماً لكتابة التاريخ الحقيقي للمأساة.

تخبرنا الدبلوماسية في مجال العقلانية أنه لا يمكننا القول: إن ما كان ضرورياً قد قيل وفعل. إنه أمر طبيعي في هذا البلد الذي هو موطن العديد من الأقوام والأجيال والثقافات والمعتقدات والمصالح المختلفة أن تبرز إلى السطح حالة من عدم فهم البعض للبعض الآخر والقلق والاعتراضات اما بشكل علني أو خفي.

وفيما يتعلق بالذكرى السنوية للإبادة الجماعية، يجب إشراك الأشخاص ذوي الآراء المختلفة لأن من الخطأ الإصرار على إنكار الإهمال على أساس أن جميع السياسات والبرامج لإبقاء الذكرى حية كانت صحيحة ومناسبة. مقتضى العقل والمنطق يفرض أن يتم تمكين الضحية أن تجبر الحكومة الحالية على تذكر الجرائم التي ارتكبتها النظام السابق، وإصدار القوانين والقرارات لإزالة تبعاتها. إذا كان هناك، حتى الآن، عدد قليل من الأشخاص الذين يتشاركون نفس الألم والمصير ويناضلون من أجل هذه القضية، فإنه في الوقت الحاضر هناك أمل في كسب المزيد من التعاطف والدعم لهذه القضية.

لا ينبغي حصر هذه المصائب بجرائم العام 1980، ففي الواقع ومن وجهة نظر الزمن والنكبات إلى أي مدى يمكننا العودة إلى الماضي؟ وحتى أحداث ذلك العام، وقتل الألوف من الناس وتشريد مئات الألوف في مطلع الثمانينيات من القرن المنصرم، ونهب ونفي وتشريد عشرات الألوف في السبعينيات، فقد أرتكبت هذه الجرائم تحت طائلة القانون، وفي الحقيقة فإن ما حدث بتلك السنين استندت سياسته على القانون المختلق بما يُعرف بالتبعية العثمانية والإيرانية. تختلف الآراء، لكن العدالة تعني الشيء نفسه للجميع. وفي الذكرى الـ43 للإبادة الجماعية، فإن السعي لتحقيق العدالة للفيليين يعد نضالاً من أجل مستقبل غامض أو على الأقل محاولة من أجل الحاضر. إن المطالب لا تقتصر على موضوع المستقبل وحسب، بل المسألة الراهنة تكمن بأنه وبعد مضي 40 سنة فإن جيلين من الكورد الفيليين قد كبروا مع هذه المعاناة والآلام كما عاشها آبائنا وأجدادنا.

رئيس التحرير

في هذا العدد

26

هل تحولت مرجعية النجف إلى فاتيكان شيوعي
مستقل عن الدولة العراقية؟



20

في يوم الشهيد الفيلي يتجدد الأمل



30

الايزيديون يكافحون بعد المذابح من أجل البقاء والحقوق



39

مليون «مغيّب» في العراق.. الإخفاء يُعجز السلطات والحل بتقصي أماكن الاحتجاز



فضائح الابتزاز الإلكتروني تضرب المجتمع العراقي

102

بعد زيادة قرض الإسكان.. كم وحدة سكنية يحتاج العراق لإنهاء الأزمة؟

232

السنة التاسعة عشر

نيسان / أبريل 2023

رقم الاعتماد في

نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب

والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

أسرة التحرير

رئيس التحرير

علي حسين فيلي
info@shafaq.com

مدير التحرير

علي حسين علي

سكرتير التحرير

صادق الازرقعي

هيئة التحرير

محمد جمال

ياسر عماد

ماجد محمد صالحان

سندس ميرزا

التصميم الفني

ايمان حبيب علي

100 يوم من مباحثات الزوايا الثلاث لنيجيرفان بارزاني فما هي رسالته ؟

فيلي

الهمة الاستثنائية لرئيس
اقليم كردستان نيجيرفان
بارزاني الذي بدأ زيارة الى
الفاتيكان وروما، وسبقها
بزيارة توافقية في بغداد،
وبلقاءات مكثفة منذ بداية
العام الجديدة، تسلط الضوء
على حيثيات تلك المباحثات
بالنسبة للمراقبين ولكل من
يعرفون «أبو إدريس» عن كثب،
حيث لا يظهر كلالا، ولا يحيد
عن رسالته بدعواته إلى الحوار
والتعايش والتفاهم، خدمة
الاقليم والعراق والعالم.



من رؤى نيجيرفان بارزاني والتي يوازيها ايضا بحركته وعلاقاته الخارجية، مثلما فعل في اذار/مارس الماضي، عندما لبي دعوة من رئيس الامارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد،

**بذل نيجيرفان بارزاني
الكثير على من الجهد
على خط أربيل-بغداد
خلال السنوات الماضية،
سواء بصفته رئيس
الاقليم او كرئيس
للوزراء، واشادة السوداني
كانت في هذا السياق..**

لزيارة ابوظبي، تتويجا لسنوات من التقارب والمصالح الاقتصادية والسياسية، والعلاقة الشخصية التي اقامها مع قادة الامارات، وحولها الى ثقل يصب في صالح وزن اقليم كردستان ودوره في المنطقة، فيما لا تخفي ابوظبي تقديرها لدور بارزاني ورمزيته كرجل حوار وسلام واعمار، في هذا المحيط الاقليمي الذي شهد توترا طوال سنوات.

في الفاتيكان يؤكد على التعايش بين كل المكونات، وتجده في بغداد يطلق دعوة الى المصالحات والحفاظ على الارث المشترك في النضال ضد الديكتاتورية، ثم تراه يهنئ الكلدانيين والآشوريين والسريان بمناسبة رأس السنة البابلية الآشورية وعيد أكيثو،

السليمانية، وفي الوقت نفسه اعربت عن القلق إزاء التوترات التي أعقبت الحادث بين حكومة الإقليم وحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني. يختصر هذا الحراك والمواقف الكثير

باجراء زيارات الى جميع الاطراف السياسية». كما تصرفت رئاسة الاقليم بحكمة واتزان عندما اصدرت بيانا ندد بالقصف الذي تعرض له مطار

السوداني كانت في هذا السياق، مثلما كان يسخر الكثير من الجهود والحراك تجاه حكومة مصطفى الكاظمي من قبل. ويلقي بارزاني في حركته ورؤيته هذه



امريكا للعراق واقليم كردستان. واسهم نيجيرفان بارزاني في نزع فتيل ازمة توتر داخل الاقليم ايضا ودفع باتجاه تعزيز شعور ناخبي الاقليم بقدرتهم على اختيار ممثليهم المنتخبين والمشاركة في معالجة

التحديات، عندما اصدر مرسوما اقليميا حدد فيه يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر المقبل موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية في الاقليم، والتي تأخرت لسنوات عديدة، وهي خطوة اتخذها بعدما «قامت رئاسة الاقليم

مساندة امريكية عبرت عنها السفير الامريكية إلينا رومانوسكي التي عبرت له في 9 نيسان/أبريل الحالي، بعد زيارته الى بغداد، عن اهتمام الولايات المتحدة بحوار أربيل - بغداد وحل مشاكلهما، وكذلك أكدت على دعم

الاقليم.

وفي بغداد التي كان لنيجيرفان بارزاني لقاءات فيها مع الرؤساء الاربع، اظهر بارزاني التزامه ايضا بمد الجسور والتلاقي، حيث شارك في مراسم الذكرى 42 لتأسيس منظمة بدر»، وعقد اجتماعات مع السوداني ورئيس الجمهورية عبداللطيف رشيد، ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ورئيس مجلس القضاء الاعلى فائق زيدان، ورئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، وزعيم تيار الحكمة عمار الحكيم، ورئيس تحالف السيادة خميس الخنجر. واغتنم بارزاني اطلالته العراقية، ليوجه دعوته الى زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر من اجل «البدء بحوار جديد ومتعدد الاطراف مع جميع القوى السياسية من اجل تثبيت النظام السياسي في العراق وتقوية الحركة الاصلاحية، وايجاد حل سياسي داخل العراق».

ويعكس بارزاني قناعاته بإعلانه امام الحضور في ذكرى تأسيس «منظمة بدر»، بقوله «يكون العراق مستقراً ومنتصراً عندما يجد الشيعة والسنة والكرود والمسيحيون والتركمان وسائر المكونات، أنفسهم شركاء ومنتصرين فيه. العراق التنوعي هو الذي ينتصر».

ويتابع فيما ينسجم مع مواقفه وتحركاته داخليا وخارجيا، ان «الحل العراقي هو خير الحلول.. وهو يعزز سيادة وانتصار العراق، ويقوي ثقة الشعب بالسلطة، ويوطد الثقة بين مكونات العراق».

بذل نيجيرفان بارزاني الكثير على من الجهد على خط أربيل-بغداد خلال السنوات الماضية، سواء بصفته رئيس الاقليم او كرئيس للوزراء، واشادة

ولن تكون زيارة نيجيرفان بارزاني الفاتيكانية-الاطيالية بعيدة عن هذه المبادئ التي تحكم حركته بالزوايا الثلاث، بين الشأن الداخلي في الاقليم، او المشكلات التي تنشأ في العلاقة مع بغداد والذي مثلا جعل رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني يشيد في كلمة له، برئيس الإقليم «لما قدمه من جهد لمتين العلاقات بين بغداد واربيل ومواجهة كل المعوقات وتخطيها»، في اشارة واضحة الى الانفراج الذي حصل فيما يتعلق بملف النفط والغاز، أو المباحثات الخاصة بالشأن الإقليمي والدولي.

وبالتأكيد، فإن أبواب الفاتيكان مفتوحة لشخصية كنيجيرفان بارزاني الذي كان استقبل البابا فرانسيس في اذار/مارس العام 2021 عندما قام بزيارته التاريخية الى بغداد بالاضافة الى اربيل، التي قال خلالها ان «صبركم هو ما جعلني احج الى العراق». وكان بارزاني زار الفاتيكان ايضا في كانون الثاني/يناير العام 2018 عندما كان رئيسا لحكومة الاقليم.

والى جانب الروابط السياسية والامنية الخاصة التي تربط روما واربيل، فان قضية الوجود المسيحي في العراق والاقليم ستكون ضمن محادثات بارزاني في الفاتيكان، اذ يدرك بارزاني الدور المهم الذي يؤديه مسيحيو الاقليم باعتبار انهم مكون رئيسي ودورهم بارز في خدمة وبناء وتطوير كردستان. وكان سفير الفاتيكان في العراق ميتيا ليسكوفار شكر بارزاني واطليم كردستان خلال لقائهما الاول في نيسان/ابريل 2021، على فتح الأبواب للنازحين المسيحيين مع باقي النازحين من العراق، مشيدا بثقافة التعايش والتسامح وقبول الآخر في



«

«الركن الأساس في سياسة نيجيرفان بارزاني الخارجية، يقوم على تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة، والاهتمام بالتعاون الإقليمي والدولي في مواجهة الحرب والإرهاب، وترسيخ السلم. وقد أدت هذه السياسة إلى قيام أكثر من ٣٠ دولة بفتح ممثلات رسمية لها في إقليم كردستان».

ثم تراه يبادر باتجاه حتى المختلفين معه ايديولوجيا، كتهنئته للحزبين الشيوعي والكوردستاني بذكرى تأسيسهما قائلا «ننظر باحترام وتقدير الى نضالهما». وخلال المؤتمر الـ 14 للحزب الديمقراطي الكوردستاني في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، يعلن عن اطلاق حوار حقيقي مع القوى والاحزاب الكوردستانية. وفي غمرة هذه الاهتمامات الداخلية الكثيفة، تجد نيجيرفان بارزاني مستقبلا وزير الدفاع الامريكي لويد أوستن الذي حرص على المجيء الى اربيل للقائه، في اطار زيارته الى العراق، للتأكيد على الشراكة الامريكية.

ويستقبل ايضا وزيرة خارجية المانيا انالينا بيربوك في اربيل، والتي اكدت على دعم بلادها للعراق واقليم كردستان حيث ان برلين جددت التزام المانيا العسكري بالتواجد في الاقليم في اطار مساعدة قوات البيشمركة في مواجهة التحديات والارهاب، وذلك بعد ان كان اجري محادثات مع ضيف استثنائي اخر

الأوروبية، نائب الرئيس مسؤول الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للمفوضية الأوروبية، ومساعدة وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي، ووزير الدولة الألماني للتعاون الاقتصادي والتنمية، ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني ووفد برلماني من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، وعدد آخر من الشخصيات والحاضرين في المؤتمر.

الموقع الرسمي لرئاسة الاقليم، يقول ان «الركن الأساس في سياسة نيجيرفان بارزاني الخارجية، يقوم على تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة، إلى جانب الاهتمام بالتعاون الإقليمي والدولي في مواجهة الحرب والإرهاب، وفي ترسيخ السلم. وقد أدت هذه السياسة إلى قيام أكثر من 30 دولة بفتح ممثلات رسمية لها في إقليم كردستان».

يقول مراقبون ان بصمات نيجيرفان بارزاني حاضرة بقوة في كل ما تحقق، وانه ماض بثقة في صناعة المزيد من اجل هذا المستقبل للاقليم.

هو الامين العام للام المتحدة انطونيو غوتيريش الذي قايم بزيارة الى اربيل في بداية اذار/مارس، الذي عمد الى ملاقة نيجيرفان بارزاني بموقفه الثابت الداعي الى الحوار والتلاقي مع بغداد، حيث حث المسؤول الاممي حكومتي بغداد واربييل «للانتقال من الإدارة المستمرة للأزمات إلى ترتيب أكثر قوة واستدامة، هو أكثر طريق مضمون للسلام والازدهار للعراقيين جميعاً».

خلال مشاركته في مؤتمر ميونيخ الأمني في شباط/فبراير الماضي، كان جدول لقاءات واعمال بارزاني حافلا حيث اجري خلال 3 ايام، محادثات مكثفة مع كبار المسؤولين السياسيين وممثلي الدول، بما في ذلك وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، ووزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي، واعضاء في الكونجرس الأمريكي بينهم السيناتور البارز ليندزي غراهام، بالاضافة الى رئيس جمهورية أذربيجان، ورؤساء وزراء بولندا وأرمينيا، وزراء خارجية من إيطاليا والفاتيكان والترويج وقطر والكويت والأردن، ورئيسة المفوضية



الفكرة «الفيدرالية» للعراق...

تاريخها ونجاحها وإخفاقاتها.. فهل من أقاليم جديدة؟

اعتبر موقع «مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الاوسط» الامريكي المتخصص بقضايا الشرق الاوسط، ان مؤيدي قيام النظام الفيدرالي (اتحادي) في العراق، لم يتمكنوا من تحقيق فوز سوى على الورق، وذلك لأسباب داخلية، من بينها عدم استقرار العلاقة بين اربيل وبغداد، بالإضافة الى مركزية السلطات في العراق الاتحادي.

وبداية، اشار التقرير الامريكي الذي ترجمته مجلة «فيلى»، الى ان تحويل الدولة العراقية المركزية الى دولة فيدرالية (اتحادية) كان احد اكثر الاهداف السياسية الملحة لمهندسي وما يسمى بناة الامة، الذين كانوا وراء الغزو الامريكي في العام 2003. و اشار التقرير الى ان انصار النظام الفيدرالي مثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، اعتبروا انه الحل السحري الذي سيتيح معالجة الازمات المرتبطة بتوفير الخدمات

العامة وحماية الهويات، في حين انه في المقابل، يعتبر معارضو النظام الفيدرالي انه سيساهم في تعميق الانقسامات في بلد منقسم بالفعل وسيكون بمثابة وسيلة تؤدي الى الانفصال. الا ان التقرير رأى ان مؤيدي الفيدرالية فازوا على الورق على الاقل، موضحا انه في العام 2005، تم تكريس الفيدرالية في الدستور، لكن مع مرور 20 عاما، تبين جمود النظام. وبعدها اشار التقرير الى ان العراق يتألف حاليا من 18 محافظة، الا ان

ثلاثاً منها فقط وهي دهوك واربيل والسليمانية، جرى دمجها في اقليم للحكم الذاتي هو اقليم كوردستان الذي لديه برلمان خاص به ووزارات ورئيس للاقليم، اوضح ان المحافظات ال 15 الاخرى مرتبطة بعلاقة مركزية مع بغداد برغم ان لكل منها محافظ ومجلس محلي. وتابع قائلاً، إن المحافظات التي حاولت تشكيل اقليمها الخاص على مدى العقدين الماضيين، واجهت عقبات مختلفة من كل من الحكومة المركزية ومن اقليم كوردستان، وهو ما يعني ان الوعود



الفيدرالية. وتابع التقرير انه خلال استفتاء العام 2005، صوتت ثلاث محافظات سنية، هي الانبار ونيوى وصلاح الدين على رفض الدستور الجديد الا ان اصواتها لم تكن كافية لمنع تبنيه.

وتابع التقرير ان الوثيقة النهائية المصادق عليها في اكتوبر/ تشرين الاول العام 2005، تنص على انشاء نظام فيدرالي «يتكون من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية، بالإضافة الى ادارات محلية». ونصت المادة 117 على الاعتراف بكوردستان كإقليم ضمن العراق. كما نص الدستور على انشاء اقاليم جديدة. لكن المادة 119 حددت طريقتين لاجراء استفتاء على ان تصبح المحافظة اقليما وهما من خلال جمع توقيع 10% من الناخبين في المحافظة او الحصول على موافقة ثلث اعضاء مجلس المحافظة.

واضاف التقرير انه في كلتا الحالتين، يجب ان تشارك المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في الاستفتاء.

لا اقاليم جديدة

وذكر التقرير الامريكي ان العديد من المحافظات حاولت ان تكتسب صفة الاقليم خلال السنوات الثماني التي قضاها رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في المنصب بين عامي 2006 و 2014 ، الا ان ذلك لم ينجح، مشيرا بذلك الى ما جرى فيما يتعلق بمحافظة البصرة الغنية بثرواتها النفطية لكنها تعاني من الاهمال وذلك في العام 2008.

ولفت التقرير الى انه كان هناك خشية في بغداد من خسارة الموارد المالية في حال سيطر «إقليم البصرة» على عائدات النفطية، مثلما هو الحال في بعض الاحيان فيما يتعلق

واستكمل التقرير ان الاحزاب الكوردية، مثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني كان لها تأثيرها على صياغة الدستور، وهي ايدت قيام دولة اتحادية تعترف بكوردستان كإقليم، وتسمح للمحافظات الاخرى (باستثناء بغداد) لتصبح اقاليم. اما الاحزاب السياسية السنية، مثل الحزب الاسلامي العراقي الذي قاطع في البداية انتخابات اللجنة الدستورية، فقد انخرط في عملية صياغة الدستور، مضيفاً ان هذه الاحزاب عارضت لغة

بكتابة الدستور الجديد، ووافقت على الوضع الخاص لكوردستان وانشاء الاقليم المعترف به دستوريا، الا انها لم تتمكن من الاتفاق على ما اذا كان ينبغي تخصيص وضع مماثل للمحافظات الاخرى.

وتابع ان احد الاستثناءات كان المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الذي كان له علاقات وثيقة مع الاحزاب الكوردية، مشيرا الى ان الحزب اقترح انشاء اقليم واحد يضم 9 محافظات بها اقلية شيعية في الجنوب، وهي محاولة لم تنجح في نهاية المطاف.



»

بمرحلة العام ٢٠٠٥ عندما اقرت الاحزاب العراقية بكتابة الدستور الجديد، ووافقت على الوضع الخاص لكوردستان وانشاء الاقليم المعترف به دستوريا، الا انها لم تتمكن من الاتفاق على ما اذا كان ينبغي تخصيص وضع مماثل للمحافظات الاخرى.

«

بتحقيق الفيدرالية ليست متساوية ولا قابلة للتحقق.

الى ذلك، اشار التقرير ان الضغوط من اجل الفكرة الفيدرالية تعود الى ما قبل العام 2003، مذكرا بتمرد المحافظات الـ 9 والتي تضم اقلية شيعية بالإضافة الى كوردستان وكركوك، على الرئيس صدام حسين وحزب البعث في العام 1991، بانتفاضة بعد هزيمته في حرب احتلال الكويت، وبسبب تراكم المظالم الاقتصادية والسياسية داخل المجتمعات الشيعية والكوردية المضطهدة، فجرى انشاء منطقة الحظر الجوي شمالا وجنوبا، لكن المحافظات الكوردية تمكنت من انشاء مؤسسات سياسية خاصة بها، واستمر الشيعية في العيش تحت وطأة القمع والانتقام البعثي طوال 12 عاما اخرى.

واوضح التقرير ان الفيدرالية ظلت قضية مهمة للعديد من قادة المعارضة في المنفى، مثل جلال الطالباني واحمد الجبلي فيما بعد العام 1991، وطرحوا هذه القضية مرارا في المؤتمرات التي نظمت في الولايات المتحدة وكوردستان العراق، وهي قضية تعززت بفعل حملة صدام حسين للتطهير العرقي ضد الكورد.

لكن التقرير لفت الى وجود دول محيطة لديها علاقات مثيرة للخلافات مع مواطنيها الكورد، ولهذا لم يتمكن الكورد سوى من اجل انشاء حكم ذاتي ضمن العراق الاتحادي، كما ان الولايات المتحدة في المرحلة التي سبقت غزو العام 2003 وما بعده، اعطت الاولوية لسياسة عراق موحد، وذلك بهدف ارضاء تركيا، حليفها في الناتو. ثم ذكر التقرير بمرحلة العام 2005 عندما اقرت الاحزاب العراقية

”

زعماء سياسيين في بغداد قالوا ان الضغط من اجل اقامة اقاليم في ديالى وصلاح الدين، سيؤدي الى اضعاف الحكومة الاتحادية. كما رفض هؤلاء الزعماء اجراء استفتاء على اساس انه كان مدفوعا بالطائفية (باعتبار ان المحافظتين بهما غالبية سنية).

“

رؤساء الحكومات من اجل تحقيق اللامركزية في بعض الوزارات الاتحادية على غرار ما فعله حيدر العبادي مع العديد من الوزارات بين الاعوام 2014-2018، فان المحافظات اما انها كانت تعاني من مشكلات تتعلق بتحديد المسؤوليات، او ان الوزارات في بغداد كانت ترفض تفويض صلاحيات السلطات. واعتبر التقرير انه الى ان تستقر العلاقة بين بغداد وكوردستان ويتم تسوية الخلافات الطويلة بينهما، فانه من غير المرجح ان تشكل اقاليم جديدة..

وتابع التقرير انه برغم ان بغداد رفضت الاستفتاء ونتائجها، بينما اكدت حكومة الاقليم ان الاستفتاء ليس ملزماً، الا انه برغم ذلك، عزز الاعتقاد بين العديد من العراقيين بان التحول الى اقليم هو الخطوة الاولى نحو الاستقلال. وختم التقرير بالقول انه الى جانب العقبات السياسية والمقاومة من جانب الحكومة المركزية للتخلي عن سيطرتها على الموارد، فان العراق يفتقر الى وجود مؤسسات الحكم اللامركزي. ووضح انه حتى عندما عندما ضغط

الضغوط لتطبيق الفيدرالية من جانب الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني و المجلس الاعلى الاسلامي العراقي، فانه لم تحدث تغييرات على التكيبة الفيدرالية للعراق بخلاف تكريس كوردستان كإقليم في الدستور. وأشار الى ان الذين يخشون الفيدرالية يعتبرون انها بعيدة مجرد خطوة واحدة عن الانفصال، مضيفاً ان هذه المخاوف تعززت بعد استفتاء الاستقلال في اقليم كوردستان في 25 ايلول/سبتمبر من العام 2017، والذي شمل ايضا المناطق المتنازع عليها.

بإقليم كوردستان. وأشار التقرير الى انه ما تزال هناك دعوات من اجل «اقلمة» البصرة، وإلى ان محافظات أخرى مثل ديالى وصلاح الدين في وسط العراق جرى منعها من اجراء استفتاء خلال فترة حكم المالكي. وذكر التقرير بان الاحزاب السياسية الشيعية الرئيسية، بما في ذلك حزب الدعوة بزعامة المالكي، عارضت اضعاف صفة الاقليم على هذه المحافظات على الرغم من ان احد الاحزاب، المجلس الاعلى الاسلامي العراقي الذي كان يسمى سابقا المجلس الاعلى للثورة الاسلامية، حاول هو ايضا تشكيل اقليم.

وتابع التقرير ان زعماء سياسيين في بغداد قالوا ان الضغط من اجل اقامة اقاليم في ديالى وصلاح الدين، سيؤدي الى اضعاف الحكومة الاتحادية. كما رفض هؤلاء الزعماء اجراء استفتاء على اساس انه كان مدفوعا بالطائفية (باعتبار ان المحافظتين بهما غالبية سنية). كما لفت التقرير الى انه من العقبات الاخرى التي حالت دون التمكن من اجراء ديالى وصلاح الدين الاستفتاء ان المحافظتين تضمان اراض متنازع عليها بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية.

وأشار التقرير الى ان قضية المناطق المتنازع كانت عليها ما تزال بمثابة شوكة في العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، مذكراً بان دستور العام 2005 ينص على اجراء استفتاء بحلول 31 كانون الاول/ديسمبر 2007 لتحديد وضع كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، وهو ما لم يتم حتى الان.

مستقبل الفيدرالية

وخلص التقرير الى القول انه برغم



الوجع القديم والجديد

علي حسين فيلي

**الإبادة الجماعية هي
جريمة يمكن أن تمسّ
ضمير المجتمع الإنساني
وتصبح موضوع بحث قانوني
في إطار القانون الجنائي
الدولي..**

مدنيين ومواطنين أبرياء من هذا البلد، وأساتذة جامعات وأطباء وطلاباً وتجاراً ورجال أعمال وفنانين وعمالاً ومهنيين... تم تغييبهم بعيداً عن جميع قيم وأعراف العدالة بقرار من السلطة في تلك الفترة. أذن من حق ذوي الضحايا أن يعلموا:

على الرغم من أن حبل المشنقة وضع حداً لشهواته الإجرامية، ولكن يتوجب أن نحصل على الإجابة على السؤال عن سبب السكوت المميت للمجتمع المحلي والخارجي عن جريمة كبرى كهذه. وقطعا كان ضحايا هذه القضية أناساً

العدالة وفقاً للحقوق والقانون الدولي، من المهم معرفة تلك الحقائق التي تم تأكيد بعض منها في المحكمة الجنائية العليا، من أجل الحفاظ على الحقائق كما هي للأجيال القادمة. صدام كان اثناء ارتكاب الجرائم شخصاً نسي أن الأيام لن تتركه ابداً،

وليس لتوجيه العتاب واللوم إلى الشعب العراقي لأن الذي جرى في الماضي شكل انقساماً للمجتمع على طرفي نقيض، أي طرف مؤيد للنظام السابق وطرف آخر ضده. هذا البلد لديه أكبر مصنع لخلق المبررات، ولكن من أجل تحقيق

وإذا كانت الإبادة الجماعية تنطوي على جناية حقوقية بالنسبة للمدعي العام، إلا أنها بالنسبة لي كإنسان وصحفي كوردي فيلي، فهذه مناسبة لإيلاء الاهتمام بالذكرى الـ 43 للإبادة الجماعية للشريحة التي انتمى إليها وفرصة لمراجعة سياسة المجرمين،



- لماذا أصبحوا هدفا للإبادة الجماعية؟
- كيف تم تغييب أبناء هذا المكون من الأبناء
والآباء والأخوات والأخوان؟ وأين دفنوا؟
- لماذا تمت مصادرة جميع الوثائق والأموال
والممتلكات الخاصة بالتزامن مع موجات
تهجير هؤلاء المدنيين الأبرياء؟
- ماذا حصل لاحقا للكورد الفيليين والمجتمع
العراقي وماذا فعل الناس تجاه هذه الجريمة
وتبعاتها؟ مثلاً، عندما تم اعتقال وتهجير أسرة
ما، ماذا فعل جيرانها؟

بعد عشرين عاماً من القضاء على الجناة
وتواصل معاناة نصف قرن من هذه الجريمة،
لا يمكننا أن نقتصر على تفسير وتبرير القتل
الجماعي والتهجير والتغييب لانتماهم القومي
والديني (المذهبي) المختلف.

مثل هذه الجرائم لا تستهدف شخصا واحدا
فقط، فالتعذيب ليس فقط لانتزاع الاعتراف
من السجين، بل أيضاً لإجبار المجتمع على
التزام الصمت. وينطبق الشيء نفسه على
عمليات الإعدام والتغييب. تخبرنا المجزرة
الجماعية حقيقة ما كان يجري في العراق
وقتذاك، ولماذا التزم أغلب العراقيين الصمت
حيال الجريمة.

عندما فقدت آثار غالبية أسر الضحايا بسبب
الاعتقال والتهجير ومصادرة ممتلكاتهم، كان
ذلك يعني أن الضرر وقع على المجتمع
العراقي بشكل عام.

بعد سقوط نظام البعث زرعت العدالة
الانتقالية الأمل في قلوب المظلومين، ولكن
العدالة لا تنحصر في المحاكمة وإنزال
العقوبات، بل أنها محاولة لضمان عدم تكرار
تلك الأنواع من الكوارث.

في المحكمة الجنائية العليا، فيما يخص هذا
الملف، لم نواجه قصة واحدة فقط، لكننا رأينا
مجموعة من القصص المأساوية التي كان لكل
ضحية فيها تجربته الخاصة. يجب أن نلجأ إلى
العدالة لنجد الحقيقة وإذا لم نصل إلى الحقيقة
فلن نصل إلى العدالة.

**إن الحديث عما
حدث للضحايا
ليس مهماً فقط
لتذكرهم؛ ولكن
الهدف هو منع
تكرار حدوث
الجرائم. لا
يمكننا أن نكون
متفجرين في
صمت.**

هناك القليل من القصص المسموعة والكثير
من القصص غير المسموعة عن الإبادة
الجماعية للفيليين. إن مثل هذه الجريمة
في المجتمع ليست إبادة جماعية للضحايا
وأسرهم فحسب، بل هي أيضاً مأساة من
المفترض على المجتمع السليم أن يتحدث عنها
ويضع نفسه في مكان الضحايا!

يقول رسام ونحات ألماني: إن الحديث عما
حدث للضحايا ليس مهماً فقط لتذكرهم؛
ولكن الهدف هو منع تكرار حدوث الجرائم.
لا يمكننا أن نكون متفجرين في صمت.

من أجل ألا يموت حب العدالة يتوجب
علينا اظهار الحقائق، واعانة الضمير الحي
للمجتمع، ليتحول اليوم السنوي للجريمة
الى ذكرى تاريخية، وتأسيس عرف الاستذكار
والحديث عن الحكايات غير المروية لهذه
الجريمة يصبح مانعا من نسيانها



في يوم الشهيد الفيلي يتجدد الأمل

المقدسات لا يمكن أن تنضب أبدًا من الأبطال، ويوم شهادتهم هو امتداد للماضي زاخرًا بأمجاد الأجداد فإن الحاضر أيضًا يأتي مصحوبًا بإنجازات الأحفاد، فما يسطره أبناءنا من الشهداء الأبرار من تضحيات سيتوقف التاريخ أمامه إجلالًا واحترامًا وستأتي الأجيال اللاحقة تتفاخر وتتحاكى ببطولاتهم. تحية إعزاز وتقدير لمن ضحوا بأرواحهم ودمائهم الزكية للحفاظ على أمن وسلامة الوطن.. وقصصهم ستظل نبراسا يُضيء لنا طريق المستقبل ومصدر إلهام للأجيال الجديدة، وفي نهاية كلمتي ونحن نجتمع من اجل احياء أرواح شهدائنا بيومهم الخالد يجب هنا ان نشير إلى تضحيات أسر شهدائنا الأبرار إلى من فقدوا الابن، أو الأب، أو الزوج، أو الأخ اليهم جميعًا، نهدي احر التحيات ويقدر شعب العراق على صبرهم وتحملهم واحتسابهم بفقدانهم عند الله «سبحانه وتعالى» ورضاه لفقد فلذات اكبادهم وقربهم الى الله سبحانه وتعالى

العراقيين عامة والكورد الفيلية خاصة اعترافا وتقديرا منهم لكل لحظات عصيبة مرت على شعبنا وتصدى لها هؤلاء الشهداء بشجاعة وبسالة حتى اعطوا أرواحهم من أجل الوطن، ولولا تضحيات هؤلاء الابطال لما بقيت الهوية الوطنية الفيلية اليوم و ليكتبوا صفحات مضيئة تهتدي بها أجيال تأتي من بعدهم تسير على خطاهم وتقتدي رحلة شهادتهم وتذكر أن الحفاظ على الكرامة ليس بالأمر الهين، وإنما الحفاظ عليها يتطلب الجهد والتضحية، وما حققه أبناء الكورد الفيلية الى جانب اخوانهم من الشهداء من الاطيان الاخرى التي تمثل الوطن العراقي على امتداد تاريخه لوطنيهم إنما يؤكد أن أرض

إن أرواحهم الطاهرة شريكة في مسيرة رفعة المجتمع والاحتفال بالاستذكار بهم يعكس اعتزاز الكوردي الفيلي بأبنائه ليتجدد العزم والإصرار فيه ونرسل لهم باقة حب ولمسة وفاء وسيرهم العطرة ستظل حية أبد الدهر وغمودج يحتذى به وأن هذا العطاء لم ولن ينتهي ويعد يوماً من أعظم الأيام خلوداً في تاريخ شعبنا، وهو اليوم الذي قدم الشهيد حياته وروحه للدفاع عن كرامة وعزة وطنه لانه عشق الموت كي يهب الحياة لوطنه.

نستذكر في كل عام ممّا ما قدمه هؤلاء الأبطال بأنفسهم وبأرواحهم، في يوم الشهيد ليظل يوم مشهودا في ذاكرة

في يوم الشهيد كل عام نجتمع حيث تتلاقى فيه تضحيات أبناء الوطن مع مفاخر مجدهم وإعطاء الأمل رغم وجع فقدانهم الصعب الذي أوجع كل شريف لأنهم ظلموا دون وجه حق في فقدانهم بيد الطغمة الفاسد التي جثمت على صدور العراقيين ثلاثة عقود ونيف من الظلم والقتل والسجن والتعذيب الروحي والجسدي.

عبد الخالق ياره الفلاح





مرت في الرابع من نيسان الذكرى الثالثة والأربعين على عمليات التهجير والابادة الجماعية التي تعرض لها الكورد الفيليون العراقيون ابتداء من شهر نيسان من عام 1980، وقبل ذلك منذ عام 1969 وفي سبعينات وطوال ثمانينات القرن الماضي، وقد اشتمل ذلك على قرارات تعسفية أصدرها النظام الدكتاتوري المباد؛ ومن ذلك قرار رقم 666 لعام 1980، الذي حرم الكورد الفيليين من الجنسية العراقية وعدهم إيرانيين ...

مظلومية الكورد الفيليين ملفات غير محسومة

كما مورست ابشع الجرائم غير الإنسانية، ومنها اجبار الرجال المتزوجين من كورديات فيليات على تطليق زوجاتهم مقابل مبالغ مالية في حال طلاق زوجته أو في حال تهجيرها إلى الخارج؛ وتهجيرها معها أو تعرضه للاعتقال في حال الرفض. وبرغم أن الأرقام تبين انه جرى ترحيل نحو نصف مليون كوردي فيلي نتيجة حملات الاضطهاد واختفاء ما لا يقل عن 15 ألف كوردي فيلي، معظمهم من الشباب، الا ان تقديرات حكومية تبين أن أعداد المرحلين والمفقودين بين العامين (1980 و1990)، بلغت نحو 1,3 مليون شخص، كما جرى زجّ نحو 22 ألف من شباب الكورد الفيليين في معتقل نقرة سلمان، وبعدها أجريت عليهم اختبارات بالأسلحة البيولوجية ودفنوا في مقابر جماعية، على وفق التقديرات.

ويلفت المراقبون الى انه وبرغم توثيق كثير من هذه الجرائم بعد سقوط النظام المباد عام 2003 لكن عمليات

التوثيق لم تصل حتى الآن الى مستوى الجرائم التي ارتكبت بحق الكورد الفيليين، على وفق وصفهم، منبهين الى انه ما يزال الكورد الفيليون الذين ينتشرون في بغداد ووسط العراق يعانون من مشكلات عديدة، أبرزها مسألة الشهداء ونزاع الملكية والتعويضات، فضلا عن استمرار التعامل غير المنصف من بعض الدوائر الحكومية، ما يتسبب بتأخر انجاز معاملاتهم، على حد وصفهم، فيما يدعو مختصون إلى ضرورة تحرك البرلمان لتشريع قوانين أو معالجة بعضها بما يُسهّل نيل حقوقهم.

ويلفت المراقبون ايضا، الى انه برغم مرور مدة طويلة على تلك الجرائم وبرغم تغيير النظام المباد فلا زالت الإجراءات المتبعة في التعامل مع القضية تتسبب في عدم حصول كثير من الكورد الفيليين على حقوقهم، وفي كل ذكرى تتجدد المطالبات بإنصاف ذوي الشهداء، من أبرزها ضرورة تشكيل محكمة خاصة لشؤون الكورد الفيليين للنظر بقضاياهم واحتسابهم ضمن مؤسسة الشهداء، لمنحهم الحقوق التي نص عليها قانون مؤسسة السجاء رقم 2 لسنة 2016، بحسب مدير عام دائرة

صادق الأزرقى

«إذا كنت تريد أن
تُعرف بشخص مظلوم،
فيجب أن تصبح فيلياً،
الفيلي هو الشخص
الذي يتعرض للقمع
باستمرار ويمكن
أن تقول إنه مدان
بالاضطهاد الأبدي»...



من المؤسسات مع قضيتهم، كما أن القوى السياسية ما زالت تستعمل ورقة الذكرى لاستدرا عطف الكورد الفيليين في الانتخابات، على حد قولهم، منوهين الى انه «برغم توصيات المحكمة الاتحادية بتساوي مقاعد الكورد الفيليين مع المكونات الاخرى في الانتخابات، الا ان مجلس النواب العراقي فشل في ذلك، وما زال مقعد الكورد الفيليين واحداً، ما يعطي انطباعاً بعدم الاهتمام بهذه القضية».

تعهدت بموجبه بإزالة الآثار السيئة لاستهداف الكورد الفيليين وكذلك صدور قرار لمجلس النواب في العام نفسه عد بموجبه عملية التهجير والتغيب القسري للفيليين جريمة إبادة جماعية.

باحثون ومحللون قالوا انه برغم مرور تلك السنوات الطويلة على ذكرى الإبادة فانه ما يزال من تعرضوا لها أو اولادهم أو احفادهم لم يأخذوا أبسط حقوقهم، فيما تترسخ معالم الظلم في تعامل كثير

بالشخص المتوفي، لافتين الى ان مقتبس الحكم غير متوفر عند عائلات الشهداء، نظراً لعدم عرض الشهداء على المحاكم أصلاً، وإما جُمعوا وسُجنوا وغُيبوا من دون محاكمة، بحسب تعبيرهم.

كما يلفتون الى ان معظم الذين عادوا إلى العراق من الكورد الفيليين واجهوا صعوبات في التقدم للحصول على الجنسية، أو لاسترجاع جنسيتهم العراقية الاصلية، برغم ان الحكومة العراقية أصدرت في عام 2010، قراراً

الكورد الفيليين في مجلس النواب العراقي «البرلمان العراقي إلى تشريع أو تعديل بعض القوانين لمعالجة الإشكالات التي يعاني منها الكورد الفيليون، اذ يصطدم كثير من ذوي الشهداء عند مراجعتهم للمحاكم بإجراءات معقدة تعرقل نيل حقوقهم»، بحسب قوله.

ومن الامور التي يسجلها المعنيون والمتابعون للشأن الفيلي، هي مطالبة ذوي الشهداء بمقتبس حكم، إذ ما يزالون في سجلات النفوس أحياء، والمطالبة بالحقوق يجب أن تتعلق

شهداء ضحايا الإرهاب في مؤسسة الشهداء، الذي ينوه الى ان هناك كثيراً من الشهداء غير مسجلين في مؤسسة السجناء.

عضو سابق في برلمان اقليم كردستان يلفت الى الطابع السياسي للقضية، ويرى أنه بعد عشرين عاماً من بقاء ملف الكورد الفيليين معلقاً، يتضح جلياً أن القضية سياسية 100% وليست قانونية وإنسانية، على حد وصفه، بدلالة انه إذا كان القانون والمحاكم قد اتخذوا قراراتهم ولم تنفذها الأطراف المعنية مثل الحكومة، فمن الواضح أنه لم يكن هناك اتفاق أو دعم سياسي كاف، بحسب تعبيره، مزيداً القول ان «الكورد والشيعه يقولون إنهم يريدون تنفيذ قرار المحكمة والقرارات الأخرى ولا مانع من أطراف أخرى، ولكن الحقيقة أن هذه القضية تراوح عند المطالبات التعاطف، فالجاني واضح، لكن السؤال هو، من هي الإرادة السياسية والحكومية لإنهاء هذا الاضطهاد بشكل نهائي، بالنسبة لأولئك الذين تأثروا بشكل مباشر بهجمة القمع، لا زال عدد قليل منهم على قيد الحياة، والمناسبات السنوية هي تذكير وليس علاجاً، ويجب أن تكون ترسيخاً للقضية».

ويحذر بالقول «إذا كنت تريد أن تُعرف بشخص مظلوم، فيجب أن تصبح فيلياً، الفيلي هو الشخص الذي يتعرض للقمع باستمرار ويمكن أن تقول إنه مدان بالاضطهاد الأبدي؛ لذلك يصعب على الفيليين المظلومين تجنب عواقب تكرار هذه الجرائم، في رأيي، يجب أن تكون رسالة هذه الذكرى هي منع حدوث هذه المآسي مرة أخرى»، بحسب تعبيره. من جهته يدعو مستشار شؤون

**رأى معهد المجلس الأطلسي الأمريكي،
إن السلطات الشيعية الدينية في العراق
كانت أكثر من شهد تغييرات في سلطاتها
ونفوذها بعد العام 2003، وأصبحت في
الوقت نفسه تتمتع بقوة وموارد لا مثيل
لها، مشيراً إلى أنها باتت تمثل بديلاً ثقافياً
يواجه الفكر الغربي.**

■ فيلي

العراق هو الذي أثر في تشكيل جسد التراث الثقافي للعراق من خلال أدوار المؤسسات الأمريكية والاوربية، وأن الغرب هو الذي عمل على انشاء المتحف الوطني، وميدان التنقيب عن الآثار، والهيئة العامة للآثار والتراث، وهي تبعية معرفية ممأسسة، جرى توريثها واستمر هذا الوضع الى يومنا هذا بدرجة كبيرة.

لكن التقرير لفت إلى أن ذلك يتغير خلال السنوات الماضية، حيث يجري نشاط أصيل منفصل عن الممارسات الغربية، ومرتبطة بإدارة موارد ثقافية من جانب الإسلام الشيعي.

توسع اقتصادي سريع ووضح التقرير ان التوسع السريع للمزارات الشيعية والممتلكات التجارية المملوكة من قبل الوقف الشيعي، وهي مؤسسة معتمدة من الدولة، تعكس وجود سياسة جديدة ومستقلة سعت

وأوضح المعهد الأمريكي في تقرير تحت عنوان صعود الفاتيكان الشيعي في العراق، ترجمته مجلة «فيلي»، ان المرجعية الشيعية، بما في ذلك الوقف الشيعي الذي يهتم بإدارة الممتلكات الثقافية والأضرحة والعتبات الشيعية، تتمتع بقوة وموارد لا تضاهي، وأنه منذ العام 2003، لم تشهد أي جهة تغييراً في سلطتها ونفوذها أكثر من السلطات الدينية الشيعية في العراق.

استقلالية المرجعية عن الدولة وأشار التقرير الى انه منذ السنوات الاولى للاحتلال الامريكي، كانت تجري محاولات للتحرر من ارث الديكتاتورية من جانب طبقة رجال دين شيعية المتمثلة بالمرجعية، لضمان استقلاليتهم، مضيفاً أنه بعد 20 سنة، تحقق هذا الهدف، وهي نتائج تساهم في تغيير العراق ومشهد التراث الثقافي في البلد. واعتبر التقرير؛ أن الغرب منذ تأسيس



هل تحولت مرجعية النجف إلى فاتيكان شيعي مستقل عن الدولة العراقية ؟



" المراقدة كافة تعمل باتجاه هدف واحد وهو تأسيس وتوحيد شبكة واسعة ومتصلة من الأضرحة والاستثمارات، بما يشكل نموذجا لمؤسسة لا مركزية وقوية ثقافيا ودينيا."

الاستراتيجية ومؤسساتها المتعددة، مثل الهيئة العامة للآثار والتراث الثقافي. تغيير المشهد الثقافي وختم التقرير بالقول ان تركز المؤسسات الدينية الشيعية كلاعب وطني في مجال التراث الثقافي قد يؤدي الى تغيير المشهد الثقافي في العراق بشكل كامل. واذاف قائلا انه سواء كانت هذه المؤسسات الدينية، ستساهم في تغيير العراق، إلا أن عملها قد يؤدي بدرجة كبيرة الى صعود (فاتيكين شيعي)، أو على الأقل سيؤثر في المساحة التي يتم فيها تشكيل هويات العراق ومستقبله.

عليها المؤسسات الدينية الشيعية بشكل متزايد، تؤدي الى حدوث تغييرات واسعة النطاق في العراق ومساراته السياسية. وفي المقابل، قال التقرير إن مستقبل التراث الثقافي الغني والمتنوع في العراق، وخصوصا الذي تجري إدارته من جانب وزارة الثقافة والسياحة والآثار والتي تعاني من عجز كبير في التمويل، يبقى غير واضح ويعاني من الدعم الضعيف من جانب الدولة. ودعا التقرير الى اهمية تغيير ذلك، ورغم ان الحكومات المتعاقبة لم تقم بالكثير من أجل دعم هذه الوزارة

موضحا أن مستوى التنظيم في هذه المؤسسات وهدفها في ادارة الموارد الثقافية والدينية، يظهر كنموذج عراقي شيعي للتراث الثقافي. ثقافة شيعية تتحدى الفكر الغربي واعتبر التقرير أنه في دولة تهيمن عليها المحاصصة السياسية وعجز الدولة بعد العام 2003، فإن السلطة الدينية الشيعية تبرز كمركز فريد من نوعه للتنظيم والانضباط والتخطيط، وهو عالم لا علاقة له بمؤسسات الدولة المركزية العاجزة والتي تتعرض لضغوط مصالح وجشع الأحزاب السياسية. ورأى التقرير أن المؤسسات الشيعية الدينية تتحدى الأفكار المسبقة والمغربة الغربية المتعلقة بالتراث الثقافي، وهي بذلك تشكل مفهوما جديدا للتراث الثقافي في العراق، مضيفا ان المشاهد الثقافية التي تستجد، والتي تهيمن

العلمية كانت تاريخيا راعية ومنتجة للمعرفة والكتابة، قال انه بالامكان ملاحظة لمحة من المبادرات في مجال التراث الثقافي والتي تشمل تطوير المتاحف التراثية، مثل متحف الامام الحسين، ومتحف الكافل في كربلاء، اللذان يمتلكان مجموعة كبيرة ومتزايدة من المجموعات التاريخية، مشيرا إلى أن هذه المتاحف تعمل على إحياء المهن الحرفية المهددة المرتبطة بالكتابة والفنون والثقافة. ولفت ايضا الى انه جرى توسيع المكتبات التي تحتوي على مخطوطات اسلامية ثمينة وكتب نادرة، وتأسيس انظمة جديدة للحفاظ عليها وادارتها. وأشار التقرير إلى أنه لا يوجد مكان آخر في باقي أنحاء العراق يتمتع بهذا المستوى من التنظيم والالتزام بالعمل كما هو في هذه المؤسسات الشيعية،

خاصة في المجال الثقافي. ونوه إلى أنه بعد حصول هذه المؤسسات على استقلالية مالية، أصبح بمقدورها تطوير وتشكيل جوانب كبيرة من المشهد الثقافي في العراق بالصورة التي تختارها. ووضح التقرير ان الأضرحة الرئيسية الخمسة في كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء، يتمتع كل منها بهيكل إداري لا مركزي، مما يعني وجود مستوى فعال من المنافسة لضمان تقديم خدمات ملموسة لزوارها وحجاجها. لا مركزية دينية وثقافية إلا ان التقرير قال ان المراقدة كافة تعمل باتجاه هدف واحد وهو تأسيس وتوحيد شبكة واسعة ومتصلة من الأضرحة والاستثمارات، بما يشكل نموذجا لمؤسسة لا مركزية وقوية ثقافيا ودينيا. وبعدها لفت التقرير إلى ان الحوزة

المؤسسات الدينية الشيعية تاريخيا إلى تحقيقها.

وتابع التقرير ان انجاز هذا الطموح كان لا بد أن يتحقق بسرعة بعد القمع العنيف الذي عانى منه المجتمع الديني الشيعي خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، مضيفا ان المؤسسات الدينية المتعددة، تتحكم الآن في استثمارات مرتبطة بالفنادق والعقارات والمستشفيات الخاصة والجامعات والمصانع والبساتين، بالإضافة الى عوائد السياحة الدينية. وذكر التقرير أن اقتصادا سياسيا جديدا ظهر، وهو يستند على مجموعة واسعة من المؤسسات المرتبطة بطبقة رجال الدين الشيعية، وهو بمثابة كيان حكومي داخل العراق.

وبناء على الاستثمارات المتنامية، قال التقرير ان الاوقاف والمراقدة الشيعية تعمل على توسيع الأضرحة القائمة وبناء المئات في أنحاء البلد كافة، وهو ما يؤدي الى انشاء شبكة من المواقع الثقافية والدينية على مستوى البلاد، بما يساهم في توسيع شبكة الحج الشيعية المربحة والسياحة الدينية. وذكر التقرير بأن النظام البعثي كان يفرض قيودا مشددة على توسيع الأضرحة قبل العام 2003 وحاول تقييد النشاط الديني والسياسي للشيعية.

التنافس السني ولفت التقرير الى وجود تنافس مع السنة في التوسع والسيطرة على الأراضي والمواقع الثقافية والدينية، مضيفا أنه مع مرور الوقت، سيؤثر توسع الأضرحة الشيعية بشكل كبير على البيئة الحضرية والجغرافية المحيطة بها. واذاف ان مؤسسات الدين الشيعية راحت تكتشف مع زيادة بروزها الديني والسياسي وتوسعها، أن لديها مسؤوليات في توفير مختلف الخدمات،

الايزيديون يكافحون بعد المذابح من أجل البقاء والحقوق

فيلي

وبداية، ذكر تقرير الصحيفة الامريكية الاسبوعية، بترجمة مجلة «فيلي»، بان احتفال الايزيديين في معبد لالش ضمن مراسمهم الدينية في نهاية اذار/مارس الماضي، كان بمثابة تذكير بأنهم لم يختفوا، ونقل عن الناشطة الايزيدية هة لويست كريم التي تعمل في مجال المساعدة في إعادة الإعمار، قولها مستعيدة هجوم داعش على مناطق الايزيديين بالقول «في كوجو وقرى اخرى، قتلوا جميع الرجال وخطفوا النساء والاطفال».

وبعدما لفت التقرير الى ان داعش خلف 80 مقبرة جماعية خلال حملته العسكرية العنيفة، اشار الى ان اكثر من 1300 ايزيدي قتلوا، فيما اعتقل اكثر من 6 الاف آخرين، معظمهم من النساء والاطفال، بينما لا يزال هناك اكثر من 2700 في عداد المفقودين.

واعتبر التقرير ان محاولة ابادتهم جماعيا، كانت نتيجة لسنوات من الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية التي اكتسبت نفوذا في العراق بعد الغزو الذي قادته واشنطن في العام 2003 والاحتلال الذي تبع ذلك. وتحدثت كريم عن تقاعس حصل لجهة تزويد الايزيديين بالسلاح للدفاع عن أنفسهم، قائلة ان «كان الناس يتوسلون للحصول على سلاح».

تناولت صحيفة «ميليتانت» الامريكية حياة الايزيديين في العراق، بعد مرور نحو 9 سنوات على محاولات تنظيم داعش ابادتهم بالكامل، والمصاعب التي ما تزال تواجههم في محاولة من تبقى منهم استئناف حياته الطبيعية في مناطق وقرى تواجههم ...





*** يجري إغلاق مخيمات
النازحين في اقليم
كوردستان ممن هربوا
من مناطق أخرى من
العراق فيما تقدم
الحكومة العراقية
المساعدة لهم للعودة
الى مناطقهم التي فروا
منها بسبب داعش، إلا أن
ذلك لا يشمل الايزيديين..**

«الا ان التقرير اشار الى انه بعد مرور أكثر من عام، استعاد تحالف يضم قوات البيشمركة تحت قيادة حكومة اقليم كوردستان، ووحدات حماية الشعب وقوات حماية الإيزيديين، مدينة سنجار، وذلك بدعم جوي من قوات التحالف بقيادة واشنطن.

والان، يقول التقرير ان الايزيديين يكافحون من أجل إعادة الإعمار، ونقل عن كريم قولها انه «عندما ذهبت الى سنجار في العام 2018، قال لي الرجال انهم ينامون في النهار ويقومون بالحراسة خلال الليل لحماية النساء»، والان يقومون بعمليات إعادة إعمار لمناطقهم.

ولفت التقرير الى وجود نزاع بين حكومتي بغداد واربيل حول سنجار، وان هناك تنافس ايضا بين حكومتي إيران وتركيا ومجموعة من الميليشيات. لكن الايزيديين، يقول التقرير، بذلوا جهودا من اجل العودة الى مدنهم وإعادة بنائها على الرغم من الدمار الواسع ونقص البنية التحتية والاشتباكات المستمرة بين القوى التي تتدخل هناك، مشيرا الى اشتباكات وقعت في سنجار في العام الماضي، مما دفع السكان الى المطالبة بانسحاب جميع الجماعات المسلحة.

وبحسب كريم، فان «الايزيديين لا يشعرون بالأمان، ولا يوجد الكثير من الدعم الاجتماعي والنفسي. ما مروا به مؤلم جدا». وتابعت قائلة ان السلطات والمنظمات الدولية يبررون عدم تقديم الدعم لاهل المنطقة بحجة غياب الامن. لكن كريم قالت «هذا ليس جوابا حقيقيا».

وذكر التقرير أنه بعد عامين من موافقة الحكومة العراقية على قانون

يقدم الدعم لضحايا جرائم داعش، فإن نحو 400 امرأة فقط حصلت على التعويضات المالية. ونقل التقرير عن الايزيدية الناجية ليلى شامو قولها «لقد انتظرنا عامين من دون تلقي دينار واحد.. ونشعر أن الأمور تسير ببطء شديد».

وبحسب كريم، فانه في ظل الصعوبات في إعادة الإعمار وقلة الفرص المتاحة للاندماج في المجتمعات الأخرى، فان

العديد من الايزيديين يرغبون في الهجرة. ولفت التقرير الى ان حوالي 150 ألف شخص هاجروا إلى ألمانيا منذ العام 2015، لكن الظاهرة تراجعت كثيرا في السنوات الأخيرة.

وقالت كريم انه يجري إغلاق مخيمات النازحين في اقليم كوردستان ممن هربوا من مناطق أخرى من العراق فيما تقدم الحكومة العراقية المساعدة لهم للعودة الى مناطقهم التي فروا منها بسبب

داعش، إلا أن ذلك لا يشمل الايزيديين. واعربت عن اسفها لان كثيرين في العراق يعتقدون «ان هذه بلد للمسلمين فقط.. ولكن هذه أرض الايزيديين، ويجب مساعدتهم على البناء والاعمار». وذكر التقرير أن داعش استهدف ايضا الاقليات المسيحية والشبك والتركمان. ونقل عن كريم قولها ان «المسيحيين لم يفكروا في مغادرة العراق قبلا، لكن ذلك تغير بعد هجوم تنظيم داعش».

وبالإضافة الى ذلك، تحدثت كريم عن الجهود التي تبذل من اجل ادماج النساء اللواتي اختطفهن داعش، وخصوصا اللواتي انجن اطفالا خلال استعبادهن جنسيا نتيجة العبودية الجنسية، مشيرا الى ان تقاليد الايزيديين تقتضي عدم الاعتراف بالمرأة التي ترتبط بعلاقة جنسية مع من هو من خارج الطائفة وحتى اذا تعرضت للاغتصاب، لكن قيادات دينية قالت انهم يرحبون

بالنساء المختطفات، لكن ذلك لا ينطبق على اطفالهن. ونقل التقرير عن كريم قولها «هذه القضية كبيرة»، مشيرة إلى وجود حملة تحت عنوان «اسم امي هو اسمي» والتي تؤكد على حق المرأة في منح أولادها اسمها اذا أرادت الاحتفاظ بهم، داعية حكومة اقليم كوردستان الى تغيير القانون المعمول به، بغض النظر عن موقف حكومة بغداد من القضية.

في ٩ نيسان/أبريل من كل عام، يستذكر العراقيون مشاهد دخول القوات الأميركية إلى قلب العاصمة بغداد عام ٢٠٠٣ واختراق رافعة أميركية ساحة الفردوس واسقاطها لتمثال الرئيس الراحل صدام حسين، في لحظة اعتبرها العالم إعلانا رسميا لسقوط النظام وبداية عراق جديد بعد نحو ٣ أسابيع من القصف العنيف والمعارك غير المتكافئة.

عقدان على احتلال بغداد.. كيف يتذكر العراقيون هذا اليوم؟

الدبابات، كما ساهمت الأساليب التقليدية التي تم اتباعها بعدم الأداء المتكافئ، وبالتالي سقطت بغداد». ويوضح، أن «العوامل السياسية كان لها دور أيضا بحصول أخطاء كبيرة، حيث كان القرار العسكري والسياسي بيد شخص واحد، بالإضافة إلى الخلافات السياسية مع الدول الإقليمية والدولية».

يذكر أنه بعد سقوط بغداد بدأت عمليات سلب ونهب واسعة النطاق في العاصمة وبعض المدن الأخرى، وقد نقلت هذه العمليات للعالم كله عبر شاشات التلفاز؛ حيث قام الجيش الأميركي بحماية مباني وزارتي النفط والداخلية فقط، ومن ضمنها المخابرات، وبقيت المؤسسات الأخرى كالبنيوك ومخازن الأسلحة والمنشآت والمستشفيات دون أية حماية.

ورغم أن العراقيين يعلقون على هذا اليوم ويستذكرونه، لكنهم ما زالوا غير متفقين عليه، هل هو احتلال أم تحرير، وعطّلت بعض المحافظات الدوام الرسمي في هذه المناسبة، على عكس محافظات استمرت بالدوام، وهو ما يشير إلى عدم اتفاقهم على هذه المناسبة.

نتائج عكسية للاحتلال

وفي هذا السياق يقول الخبير الأمني، علاء النشوع، إن «بغداد احتلت ولم تسقط في الحسابات العسكرية



فقبل 20 عاما بدأ تحالف عسكري دولي، بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا، غزو العراق في 20 آذار/مارس 2003، وأطاح بنظام صدام حسين (1979-2003)؛ بزعم امتلاكه أسلحة دمار شامل ودعمه لتنظيمات إرهابية.

سر السقوط المفاجئ

تسبب السقوط المفاجئ والسريع للعاصمة بغداد في أيدي القوات الأميركية صدمة للكثيرين الذين اعتقدوا أن معركة بغداد ستطول، إلا أن هذا التصور لم يحدث، بسبب تضافر عوامل عدة ساعدت على حصول هذا الانهيار.

ومن أبرز تلك العوامل «الضعف الكبير الذي كان يعاني منه الجيش العراقي بعد حرب عاصفة الصحراء عام 1991، وخاصة في المعدات والتجهيزات والأسلحة والاعتدة، بالإضافة إلى وجود أزمة في الاستراتيجية العسكرية، والحصار، لذلك كان العراق حينها في أوج ضعفه»، بحسب الخبير العسكري، اللواء ماجد القيسي.

ويضيف القيسي لمجلة «فيلى»، أن «عملية الاحتلال كانت من قبل اميركا وبريطانيا ومشاركة حوالي 29 دولة اخرى، وكانوا قد حشدوا بحدود 293 ألف جندي لاحتلال بغداد من الاتجاهات الاربعة عبر 4 إلى 5 فرق عسكرية، لذلك استطاعوا احتلالها خلال 19 يوما، إلا ان هذه المدة القصيرة كانت مفاجئة لهم».

ويتابع، أن «الخطة 1003 التي كانت معدة لاحتلال بغداد توقعت استغراق السيطرة على العاصمة العراقية من 90 إلى 120 يوما، إلا أن ضعف القوات المسلحة العراقية للأسباب اعلاه، بالإضافة إلى عدم وجود قوة جوية، ولا احتياطات كبيرة في مجال

العراق من واقعه وتحويله إلى واقع أفضل، حيث أن العالم اليوم يحتاج إلى العراق بشكل أكثر خصوصاً بعد الأزمة الأوكرانية الروسية، لذلك من الضروري تفسير الازمات الداخلية لتجاوز الازمات الخارجية وبناء دولة المؤسسات والمواطنة المطلقة».

الدستورية، وان رئيس الوزراء الحالي لديه تطلعات قائمة على صناعة مفاهيم جديدة وإعادة ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها وجعله عامل نجاح وشريك في تجاوز الإخفاقات». ويتابع، أن «هناك رغبة حتى على المستوى الإقليمي والدولي لانتشال

المنهج الوزاري للحكومات السابقة». ويؤكد البيدر لمجلة «فيلي»، ان «العراق يحتاج إلى تغيير الكثير من المفاهيم المستجدة او حتى القديمة، وإلى بناء دولة حقيقية عبر تفعيل دور مؤسسات الدولة، والانظمة والتعليمات والقوانين والجوانب

يشير الكاتب والمحلل السياسي، علي البيدر، إلى «وجود تمهيد في العراق لمفهوم الدولة لصالح الأحزاب السياسية والتيارات، ووصل المستوى إلى ان تكون المؤسسة حكراً على عائلة معينة او مسميات فئوية، ما أدى إلى تشتت الجهد الحكومي وعدم تنفيذ

كثير من تلك الحسابات التي جاءت نتائجها عكسية في احتلال العراق، الذي بات مرتعاً لاجهزة المخابرات الدولية، وملاذاً لكل الجماعات المتطرفة في العالم، التي دمرت الأمن القومي للعراق والمنطقة بأسرها». ماذا يحتاج العراق اليوم؟

والامنية والاعتبارية، لان بغداد تاريخياً هي عاصمة الدولة العربية الاسلامية منذ القرن الثاني الهجري وحتى القرن السابع، وهي عاصمة الدنيا وكعبة العلم والمعرفة التي قصدها كل علماء الأرض، لما لها من مكانة قدسية في العلوم والمعارف والرقى الحضاري العظيم».

ويضيف النشوع لمجلة «فيلي»، «بغداد باقية والمحتلين يغادرون، حتى انها سميت بقاهرة الغزاة، ومذلة المعتدين، احتلها المغول والتتار و العثمانيين والفرس والبريطانيين والأمريكيين، فكانوا هم المغادرين وبغداد باقية».

ويتابع أن «اميركا وبريطانيا والحلف الدولي جاء بمغالطات كثيرة، منها كذبة اسلحة الدمار الشامل، وان العراق يهدد الامن والسلام الدوليين، ولكن في الحقيقة كانوا على خطأ في

«بغداد باقية والمحتلين يغادرون، حتى انها سميت بقاهرة الغزاة، ومذلة المعتدين، احتلها المغول والتتار و العثمانيين والفرس والبريطانيين والأمريكيين، فكانوا هم المغادرين وبغداد باقية».



مليون "مغيب" في العراق..

الإخفاء يُعجز السلطات والحل بتقصي أماكن الاحتجاز



أصدرت الأمم المتحدة، تقريراً جديداً عن ضرورة إنهاء "موجات الاختفاء" التي طالت نحو مليون عراقي خلال العقود الخمسة الماضية، والتي وصفها بأنها بمثابة "جرائم نكراء" وحثت على وضع تشريعات لمواجهتها.

■ فيلي

وكانت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، قد زارت العراق في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وأصدرت تقريرها الجديد، الذي ترجمته مجلة «فيلي»، إذ حدد خمس «موجات اختفاء»، ويغطي الفترة التي بدأت من حقبة البعث 1968-2003، وصولاً إلى الاحتجاجات المعارضة للحكومة 2018 - 2020. وتتألف اللجنة من 10 خبراء حقوقيين دوليين مهمتهم مراقبة تطبيق الاتفاقية الدولية لمناهضة الاختفاء القسري، حيث أعربوا عن قلقهم العميق من انتشار الاختفاء القسري على مدى فترات مختلفة، ومن اتساع الافلات من العقاب، مشيرين إلى أن «العراق هو من بين أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقية، إلا أنه ما يزال هناك الكثير الذي يتحتم القيام به».

وتناول التقرير الأممي، أمثاطاً اختفاء عدة، من بينها خلال العبور على الحواجز الأمنية، أو عمليات الخطف لأطفال، خصوصاً من الأقلية الإيزيدية الذين ولدوا بعد تعرض أمهاتهم لاعتداء جنسي في المعسكرات التي أدارها تنظيم داعش الإرهابي.

وبحسب اللجنة، فإن في بعض الحالات اضطرت الامهات الى ترك أطفالهن في مراكز الايتام بعد عودتهن الى العراق على اساس ان يصطحبهم الى منازلهن في وقت ما، لكن عندما ذهبن للمطالبة بهم، قيل للامهات

ان اطفالهن قد جرى «تسليمهم» الى عائلة اخرى، وذلك وسط مزاعم بتورط مباشر من بعض موظفي الدولة.

ونقل التقرير عن اللجنة قولها أيضاً، أن «مئات العائلات ما زالت تبحث

عن أقارب تشتبه في وجودهم في مخيمات في تركيا أو سوريا أو إيران حيث الاتصال بالعالم الخارجي مستحيل».

وبعد عقود من الصراع والعنف

السياسي، حدد الخبراء حالات الاختفاء، بما في ذلك الاختفاء القسري، على أنها «مشكلة لها أبعاد هائلة في العراق»، حيث تشير التقديرات الرسمية الى انه منذ العام 1968، اختفى ما بين 250 ألف شخص إلى



العراق بـ«توضيح المزاعم المستمرة بشأن الاعتقال السري»، وهو ما تنفيه السلطات، لافتة إلى أن ذلك «يحتّم انشاء لجنة مستقلة تقوم بمهمة لتقصي الحقائق للتحقق من وجود أماكن احتجاز سرية».

في سجلات جميع أماكن الاحتجاز مع أسماء جميع المعتقلين، وإبلاغ أقاربهم بمكان وجودهم، إضافة إلى اتخاذ تدابير تشريعية وقضائية لتلبية احتياجات الضحايا وحقوقهم. وطالبت الأمم المتحدة في تقريرها

للبحث والتحقيق في جميع حالات الاختفاء، وتوسيع نطاق تحقيقات الطب الشرعي. ووفقاً للتقرير الأممي، فعلى العراق أن يشكل على الفور فرقة عمل مستقلة للتدقيق بشكل منهجي

2020، عندما نزل الآلاف إلى الشوارع احتجاجاً على الفساد. وبناء على ما تقدم، حثت اللجنة الأممية، الحكومة العراقية على تشديد التعامل مع جرائم الاختفاء القسري، ووضع استراتيجية شاملة

اختفى الاف من العرب السنة، غالبيتهم من الرجال والفتيان. احتجاجات تشرين أما الموجة الأخيرة من حالات الاختفاء القسري، فقد لفت إليها التقرير بأنها وقعت خلال موجة التظاهرات في العراق من 2018 إلى

« مليون، بينما من المستحيل تقديم أرقام دقيقة أكثر.

البعث وصدام وذكر التقرير الأممي، أن «خلال حقبة البعث، اختفى في العراق وإقليم كردستان نحو 290 ألف شخص، من بينهم حوالي 100 ألف كوردي، كجزء من حملة الإبادة الجماعية التي شنها صدام حسين في إقليم كردستان.

الاحتلال الأمريكي أما الموجة الثانية من حالات الاختفاء، تغطي مرحلة غزو العراق عام 2003، وما تلاه من احتلال، إلى فترة ما قبل داعش.

وخلال تلك المرحلة، أسر الجيش الأمريكي وحلفاؤه، ما لا يقل عن 200 ألف عراقي، ومن ضمن هذا العدد جرى احتجاز 96 ألف شخص في مرحلة ما في السجون التي تديرها الولايات المتحدة أو بريطانيا.

وبحسب اللجنة الأممية، فهناك مزاعم بأن «معتقلين اعتقلوا من دون أمر قضائي لتورطهم في عمليات قسري، بينما كان آخرون، من المدنيين في المكان والزمان الخطأ».

مرحلة داعش ووثق التقرير الأممي، كيف أن إعلان داعش عن الخلافة، مما في ذلك مساحات شاسعة من العراق، شهد محطات جديدة من عمليات الخطف والقتل الجماعي للجنود العراقيين أو قوات الأمن ما بين 2014 إلى 2017. وأشار إلى أن «الوضع تدهور بشكل أكبر عندما نفذت قوات الحشد الشعبي عمليات عسكرية لاستعادة المدن الكبرى من الارهابيين، حيث

«

وبعدما اعتبر التقرير أن جزءاً كبيراً من المجتمع يمر حالياً بعملية نضج سياسي بطيئة ويستفيد بشكل من عدد من المظاهر الديمقراطية التي أصبحت ممكنة بعد سقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين، إلا أنه قال إن «الرؤية المثالية لعراق ما بعد 2003 لم تتحقق كما هو متوقع»، مضيفاً أنه «ينبغي ألا يكون هذا هو الظاهر الوحيد الذي نحكم من خلاله على العراق الآن أو نقوم بحسابات سياسة حوله في المستقبل بناءً عليها».

وعدد التقرير مجموعة من المظاهر والسمات الديمقراطية القائمة الآن، حرية التعبير النسبية التي مارسها العراقيون ودافعوا عنها في وجه كل الصعاب، بما يمكنهم من انتقاد الحكومات والأحزاب. لكنه أشار أيضاً إلى الاستياء الشعبي والذي تمثل في انخفاض إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع. وأشار أيضاً إلى النمو السكاني الكبير، بحيث أنه بالنسبة لغالبية العراقيين، فإن صدام حسين يمثل ذكرى بعيدة وليست مرتبطة بهم حيث لن ينشأ الكثير منهم في ظل استبداده. كما اكتشف اكتشف العديد من العراقيين الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً، يشكلون حوالي 60% من السكان، بعضهم البعض والعالم من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

وأشار التقرير إلى أن هؤلاء الشباب

اعتبرت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية أنه رغم أن الرؤية المثالية التي كانت متوقعة للعراق فيما بعد العام 2003، لم تتحقق مثلما كان متوقعا، إلا أن ذلك يجب ألا يكون المنظور الوحيد الذي ينظر فيه إلى هذا البلد، داعية المجتمع الدولي إلى دعم العراق من خلال 3 خطوات لضمان تحقيق مستقبل أفضل أمام العراقيين وانخراطهم بالعملية السياسية.

للتصدي لإيران. ولفت التقرير إلى أن الكثير من التحليل الغربي حول العراق يتجاهل مكامن القدرات الديمقراطية للعراق حيث هناك مجتمع متنوع يؤكد نفسه بشكل متزايد من خلال مواقفه المتحدية إزاء حكامه، ويسعى بشكل سلمي إلى البحث عن وسائل لإصلاح النظام المعطل، من دون أن يدرك بالضرورة كيف ومن أين يبدأ ذلك.



العراق ليس مثاليا: دعوة أمريكية لدعم العراقيين

فيلي

وأوضح التقرير الأمريكي الذي ترجمته مجلة «فيلي»؛ أن التحليلات حول العراق عادة ما تركز إما على الاخفاقات الامريكية السابقة او على كيفية تحول «العراق الجديد» الدوران في فلك نفوذ إيران، وأنه بسبب هذه الرؤية المختزلة من جانب الغرب، يتم النظر إلى العراق من خلال عدستين مبسطتين: قدرته على أن يكون شريكا موثوقا به في الحرب على الإرهاب، واستعداداه



((ينصح التقرير بالاستمرار
في الاستثمار في العراق عبر
المؤسسات الدولية وبرامج
المانحين والاستمرار في
التواصل مع رواد الأعمال
الشباب والقادة الذين
يفرضون التغيير برغم
الظروف السياسية الصعبة)).

يريدون ما يريد أقرانهم في كل مكان: تعليم لائق، وخدمات موثوقة، وفرص عمل، والحق في التعبير عن آرائهم وعيش الحياة التي يريدونها. وتابع التقرير: أن حركة تشرين، بالرغم من قمعها بعنف وشيطنتها سياسيا من قبل النخبة الحاكمة والمليشيات المتحالفة معها (بدعم إيراني)، فإن الحركة تقوم بتنظيم نفسها ببطء من خلال أحزاب سياسية للمشاركة في الانتخابات المستقبلية.

وخلص التقرير الى القول ان العراق في حالة تقلب حيث تجري معركة داخلية حول مستقبل الأمة وهويتها السياسية والترتيبات الرسمية للسلطة فيها، وهو صراع يدور بين القوى الليبرالية والمحافظة. ولهذا دعا التقرير المجتمع الدولي، وتحديدًا بعثة الأمم المتحدة في العراق والولايات المتحدة والدول الأوروبية، الى عدم الوقوف مكتوفة الايدي ومشاهدة هذه المعركة فقط والتعلق بنظرة الماضي. وفي المقابل، يتحتم على هذه الاطراف بحسب «فورين بوليسي» أن تحاول بدلا من ذلك تشجيع العراقيين الذين يشعرون بخيبة أمل عامة، على الانخراط في السياسة الانتخابية، وذلك من خلال ثلاث وسائل:

أولا، من خلال الاستمرار في الاستثمار في العراق عبر المؤسسات الدولية وبرامج المانحين والاستمرار في التواصل مع رواد الأعمال الشباب والقادة الذين يفرضون التغيير برغم الظروف السياسية الصعبة.

ثانيا، يتحتم على المجتمع الدولي عدم تجاهل سلوك الدولة والمليشيات الموالية لايران ضد متظاهري تشرين، مضيفا أنه برغم الوعود الرسمية العديدة من الحكومة العراقية لمحاسبة المسؤولين عن قمع

المتظاهرين وقتل المئات منهم، لم يتم تقديم اي شخص الى المحاكمة. واعتبر التقرير انه يجب الا يشعر المسؤولون بالحصانة من التبعات القانونية والسياسية للقمع، مضيفا أن هذه المسألة مهمة من اجل الحفاظ على الحوار السلمي، محذرا من أن الرد

على الاحتجاجات السلمية من خلال العنف سيؤدي الى عزل المتظاهرين الغاضبين تدريجيا ودفعهم للبحث عن حلول عنيفة خارج النظام. ثالثا، يدعو التقرير المجتمع الدولي الى العمل على ضمان مراعاة قواعد اللعبة الانتخابية واحترامها، مذكرا

بما جرى خلال الانتخابات الاخيرة، عندما تم منع الاغلبية من تشكيل الحكومة. وختمت «فورين بوليسي» تقريرها بالقول إنه من السهل رؤية العراق على أنها تمثل قصة فشل كما ظهر في وسائل الإعلام الغربية لمناسبة

احياء ذكرى غزو العام 2003، إلا أنه يتحتم على المجتمع الدولي القيام بما هو أكثر من مجرد اعادة صياغة ما حدث قبل 20 عاما وان ينظر الى العراقيين وهم يكافحون من أجل بناء الديمقراطية. واكد التقرير على اهمية الاستثمار في مستقبل العراق،

وخصوصا في جيل الشباب الذي يطالب بحكم ممثل لهم وخدمات وتوظيف، مع حماية التعددية. وخلص الى القول ان المجتمع العراقي تبدل بشكل كبير منذ العام 2003، الا ان الان يتعلق بما إذا كانت مؤسساته السياسية قادرة على مواكبة ذلك.

لا يساوي الكومبارس العربي.. فنانون يكسرون حاجز الصمت

أجر أشهر ممثل عراقي

ويعاني الممثل العراقي من تردي الأجور حتى باتت لا تساوي الجهود المبذولة في سبيل إنتاج المادة الفنية، ففي الوقت الذي يتعدى أجر الفنان العربي العادي مبلغ 100 ألف دولار، يتقاضى أشهر فنان عراقي 20 ألف دولار على 30 حلقة، وهي ما تعادل أجر الكومبارس العربي أو حتى أقل، بحسب مصدر فني عراقي.

ويوضح المصدر الذي رفض الكشف عن هويته لمجلة «فيلي»، أن «الأجور في العراق بناءً على الحلقة التلفزيونية وليس على المشهد، وتبدأ من 70 دولاراً وتصل إلى 150 دولاراً، أما نجوم الصف الأول فهي كممثل أجور الكومبارس العربي، إذ تبدأ من 300 دولاراً وتصل إلى 500 دولاراً».

ويشير إلى أن «معظم المنتجين أصبحوا يعتمدون على أرقام السوشيال ميديا، لذلك بدأوا باستقطاب مشاهير مواقع التواصل على حساب جودة الممثل، إذ يرون أن لهؤلاء المشاهير جماهير قد تساعد على إنجاح العمل، وفي الوقت نفسه يوافق هؤلاء على أدنى الأجور لرغبتهم بالظهور وزيادة شهرتهم فقط، وهو ما أثر في النتيجة على الممثل الكفوء».



تتراوح أجور الممثلين العراقيين بين ٧٠ إلى ١٥٠ دولاراً للحلقة الواحدة، بينما يتقاضى الصف الأول منهم (النجوم) ما بين ٢٠٠ إلى ٥٠٠ دولار كحد أعلى للحلقة الواحدة، وهو ما يساوي أجر الكومبارس العربي، (ممثل الخلفية)، ما يعكس «واقعاً مزرياً» يعيشه الفنان العراقي.

فيلي

فرداً أو شركة، هو الذي يمنح الفرص في توزيع الأدوار وليس المخرج، بل أحياناً هو من يختار هذا المخرج أو ذاك، أو يبعد المخرج العراقي ليأتي بالمخرج العربي».

وتنوه إلى أنه «ليس بالضرورة أن يكون ذلك المخرج من الصف الأول، أو من المتميزين إخراجياً على مستوى الوطن العربي، رأس المال ومن يحمله يتحكم في أجور وحقوق الفنان العراقي، وتلعب العلاقات الشخصية والإخوانية دوراً في منح فرص العمل». ويقف الفنان خليل فاضل، على مسافة قريبة مما طرحته الفنانة عواطف، إذ يقول إن الأجور الحالية لا تليق بالفنان العراقي عند مقارنتها بالفنان العربي، «ولكن نحن ضمن حدود معينة في العراق، إذ لا يوجد إنتاج يسوّق للفضائيات العربية، ولذلك يكون الأجر العراقي بهذا الشكل».

ويعرب فاضل خلال حديثه لمجلة «فيلي»، عن أمله بأن «يبقى إنتاج الأعمال الفنية بالمواسم الرمضانية المقبلة بهذه الطريقة التي تال إعجاب الفنان والمتلقي، وحينها من المتوقع ارتفاع أجر الفنان العراقي أكثر من الحالي».

غالبية الممثلين فقراء يشير الكاتب والمفكر المصري، السيد حافظ، في حديث لمجلة «فيلي»، إلى أن «نجوم الأفلام والمسلسلات حول العالم يحصلون على النصيب الأكبر من الأجور، أما الممثلين الذين يعملون بأدوار ثانوية فهؤلاء ضحايا لا يجدون سوى الفئات، لذلك الغالبية العظمى من الممثلين فقراء ويتسولون على خلاف ما يظنه عامة الشعب بأن الجميع يحصل على الملايين».

القنوات للفنان العراقي، هي أجور لا تتناسب وما يقدمه من مستوى أداء عال وجهد نفسي وعضلي وتضحية بالوقت والالتزام، رغم التعب وعدم توفر مقومات الإنتاج المعافي، وحتى في بعض الأعمال يتحمل الفنان أو الفنانة مسؤولية إحضار الأزياء والإكسسوارات».

وتتابع نعيم في حديثها لمجلة «فيلي»، أن «المنتج المنفذ هو الذي يتحمل معاناة الفنان أو الفنانة، وحتى توزيع فرص العمل، لأن المنتج المنفذ إن كان

«الدراما العراقية أصبحت عبارة عن مجموعات خاصة، لذلك الفنان قد يضطر للقبول بأي أجر لكي يظهر، وأحياناً حتى بلا أجور، فضلاً عن وجود فنانين بلا شهادة ويتقاضون رواتب عالية قد تصل إلى 500 دولار للحلقة الواحدة، في وقت يُعطى للفنان 100 دولار فقط، ما يعكس واقعاً مزرياً يعيشه الفنان العراقي». المنتج المنفذ المسؤول الاول بدورها تقول الفنانة عواطف نعيم، أن «الأجور التي تُمنح من قبل

« ليس بالضرورة أن يكون ذلك المخرج من الصف الأول، أو من المتميزين إخراجياً على مستوى الوطن العربي، رأس المال ومن يحمله يتحكم في أجور وحقوق الفنان العراقي، وتلعب العلاقات الشخصية والإخوانية دوراً في منح فرص العمل >>> »

«واقع مزري» يقول المخرج ليث ماهر، إن «أجور الممثلين في العراق تعتمد على الظهور والنجومية والمتابعين، فعلى سبيل المثال النجوم الحاليين الذين تُعطى لهم أعلى الأجور ويظهرون في أغلب القنوات، فهؤلاء على الرغم من وجود آخرين قد يكونون أفضل منهم في التمثيل والأداء والكوميديا، إلا أن الجمهور مُنجذب إليهم بشكل كبير». ويضيف ماهر لمجلة «فيلي»، كما أن



تلويث الأنهار بالمخلفات الطبية والصناعية والماء الآسن يتدفق إلى المنازل

فوجئ سكان بعض مناطق أطراف بغداد الذين دأبوا على سحب ماء الاسالة بواسطة المضخات المنزلية الخاصة ((ماطورات السحب)) بالماء الملوث يتدفق إلى منازلهم ما اضطرهم إلى شراء الماء حتى للغسيل والاستحمام من الباعة المتجولين.

فيلي

مخلفات هذه المجاميع السكانية بشكل مباشر نحو المجاري المائية الأقرب لها، كما هو الحال في مناطق شرق وجنوب بغداد، لافتين إلى أنه لا زالت المنشآت الحكومية كمحطة كهرباء ومصفى الدورة، ومحطة كهرباء الزعفرانية جنوبي بغداد وغيرها من المنشآت الحكومية، تلعب دورا سلبيا في تفاقم تلويث هواء ومياه المناطق المجاورة بشكل خاص وبغداد بشكل عام، على حد وصفهم. وحددت وزارة البيئة، المؤسسات الحكومية لاسيما مدينة الطب، كملوث رئيس لمياه الأنهر والمسطحات المائية، نتيجة تقادم محطات المعالجة فيها ورمي مخلفاتها بشكل مباشر في نهر دجلة، كما انتقدت وزارة الموارد المائية، إهمال أغلب المحافظات وأمانة بغداد، لقرارات اللجنة العليا للمياه الصادرة منذ العام 2012، التي تنص على معالجة مياه المجاري قبل طرحها إلى الأنهر. ويقول معاون مدير دائرة التوعية البيئية في وزارة البيئة إن المؤسسات الحكومية تقف في مقدمة الجهات الملوثة للأنهر والمسطحات المائية، وأبرزها مدينة الطب، مشيرا إلى تواجد وحدات معالجة قديمة في دائرة مدينة الطب، أصبحت لا تستوعب نوعية المخلفات الطبية للأمراض الجديدة، فضلا عن زيادة أعداد المرضى بشكل يفوق بكثير طاقتها الاستيعابية وما تصدره من مخلفات، وبالتالي أصبحت تلك الوحدات غير مجدية في عملها، بحسب قوله.

ولفت إلى مخاطبة دائرة مدينة الطب من قبل اللجان البيئية لتأهيل وحدات المعالجة، وبالفعل جرى ذلك ولكن ليس بالمستوى المطلوب، منوها بوجود شبكة مجار في داخل المدينة مربوطة بشبكة مجاري بغداد، إلا أنه يجري رمي المخلفات في مياه النهر بسبب عدم

وفي مؤشر خطير بحسب وصف الخبراء، على تفاقم أزمة التلوث البيئي التي تضرب مصادر المياه بالعراق، أعلنت وزارة البيئة عن نسبة مرتفعة جدا لتلوث الأنهر في البلاد.

وبحسب تصريحات لمدير عام الدائرة الفنية في وزارة البيئة، فإن «نسبة تلوث الأنهر بلغت 90 بالمئة بسبب تصريف مياه الصرف الصحي فيها من دون معالجة»، على حد وصفه، عازيا ذلك الى أن «البنى التحتية في بغداد تستوعب من 3-4 ملايين مواطن، في حين أن العاصمة فيها أكثر من 8 ملايين، لهذا فإن كل محطات الأمطار تحولت إلى محطات للصرف الصحي وترمي المياه إلى الأنهار من دون معالجة، وأحيانا محطات الأمطار تكون قريبة من مأخذ مياه الشرب».

ونوه المسؤول إلى أنه طرحت في مجلس الوزراء، معالجات سريعة لتلوث المياه وصيانة محطات المعالجة وتطويرها لتقليل نسبة التلوث الموجودة بالأنهر، مستدركا ان الحلول الجذرية بحاجة إلى وقت طويل، لأن البنى التحتية للعاصمة بغداد تحتاج إلى توسيع الطاقة الاستيعابية لمحطات الصرف الصحي، بحسب قوله.

ويقول خبراء أن الهجرة العشوائية من الريف للمدينة بسبب شحة المياه في المحافظات الجنوبية خاصة، نتج عنها تقليص المساحات الزراعية ما دفع المزارعين لترك مهنتهم وانتقالهم بحثا عن فرص العمل المتوفرة في بغداد، ما وضعها تحت ضغط سكاني هائل وما قاد لانتشار العشوائيات والتجاوز على التصميم الأساس للمدينة، وتجريف البساتين والمساحات الخضراء لتكون بمنزلة وحدات سكنية عشوائية في مناطق خارج تغطية الخدمات الصحية والبنى التحتية، بالنتيجة تكون آلية طرح



والأسمدة لا تتحلل، وتبقى لمدة طويلة في مياه النهر»، محذرين من أنه برغم تواجد وزارة البيئة في العراق، فإنها تظهر غير قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة لإنقاذ دجلة من التلوث، وكذلك اللجان الحكومية التي جرى تشكيلها لحماية النهر، تكتفي عادة بتقدير خطورة الموقف وتقديم توصيات، وأبرزها لجنة عليا شكلت عام 2019 برئاسة رئيس مجلس الوزراء، على حد قولهم.

النفطية، وشركة نصر للصناعات الميكانيكية». مهندسون قالوا، إن «نهر دجلة يستغل أيضاً للتخلص من مياه الصرف لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وهي محملة ببقايا مواد خطرة ناجمة عن استعمال أسمدة كيماوية ومبيدات للأفات الزراعية»، وعدوا أن «المخلفات العضوية لمياه المجاري تتحلل، لكن العناصر المتعلقة باستعمال المبيدات

«الأسماك التي يجري اصطيادها قرب مصفى الدورة للمنتجات النفطية ببغداد غير صالحة للأكل، وأحياناً تنبعث منها روائح هيدروكربونية». وتفيد دراسة حديثة للجامعة المستنصرية عن تلوث مياه دجلة بأن «أكثر المشاريع الصناعية في بغداد تلويثاً لمياه دجلة هي محطة كهرباء الدورة، ومحطة كهرباء جنوبي بغداد، وشركة الصمود للصناعات الفولاذية، ومصفى الدورة للمنتجات

طبية تلقى أيضاً في مجرى النهر، وعندما أخذنا عينات من مياه النهر بالقرب من مدينة الطب وجدنا عند تحليلها أن عنصر الرصاص أكثر من الحد المسموح به بمعدل ضعفين، وكذلك عنصر النيكل كان مرتفعاً، وهما من العناصر شديدة الخطورة على الصحة العامة». ولا تقل المخلفات الصناعية خطورة عن مياه المجاري والمخلفات الطبية، ويلفت الأكاديميون والمتخصصون إلى أن

وبحسب متخصصين وأكاديميين فإن في بغداد 18 محطة للمجاري تلقي المياه الثقيلة من دون معالجة في مجرى النهر بمعدل 700 ألف متر مكعب في اليوم، مبينين أن محطة الكاظمية للمجاري الواقعة في قلب العاصمة تتخلص من مياه المجاري في النهر، وعلى مقربة منها تتواجد محطة ماء الكرامة التي تأخذ المياه من النهر وتضخها إلى أحياء سكنية؛ وأشاروا بالقول، أن «مخلفات

تحمّل خطوط الشبكات كمية المخلفات التي تطرح وعدم وجود توسعة لتلك الخطوط، ومشيراً إلى أن هناك ثلاثة مصادر لتلوث المياه؛ الأول صناعي والثاني مياه المجاري والأخير الذي يعد الأخطر، هو المخلفات الطبية التي تطرحها المؤسسات الصحية في مياه نهر دجلة، فيما تقول وزارة الموارد المائية على لسان متحدّثها الرسمي إن توجيه مياه المجاري نحو الأنهر يمثل كارثة وجريمة بيئية كبرى ومقلقة جداً يحاسب عليها القانون.

وينوه إلى أن الوزارة أصدرت تعليمات جديدة تقضي بإنشاء محطات لتنقية مياه المجاري عند إنشاء المجمعات السكنية الاستثمارية والاستفادة منها لسقي الحدائق والمزروعات، لكن أغلب المجمعات لا تلتزم بالتعليمات الصادرة، وأمانة بغداد ما زالت تعمل على توجيه مياه محطة مجاري الرستمية إلى نهر ديالى، فيما تقوم مجاري الكرخ بتحويل مياه محطة الكاظمية الرئيسة إلى نهر دجلة، وكذلك أغلب المدن الواقعة على النهر، موضحاً أن مدينة الطب ترمي في بعض الأحيان أخطر المخلفات البيئية من المستشفيات والدوائر الصحية في النهر، إذ تسبب أمراضاً جلدية والكوليرا نتيجة استعمال المياه من قبل السكان، بحسب قوله.

وبحسب الخبراء فإن أخطر محتويات مياه الصرف الصحي أو المياه العادمة، هي المعادن الثقيلة، أبرزها الزنك، النحاس، الرصاص، الكاديوم و الحديد وهي معادن خطيرة إذا ما تواجدت بالمياه بنسب عالية تفوق معدلاتها الطبيعية، وأثرها الضار ينتقل للإنسان بشكلين رئيسين، إما مباشرة عن طريق مياه الشرب، أو بشكل غير مباشر عن طريق تراكمها في أجسام حيوانات المراعي والنباتات.

«أخطر محتويات مياه الصرف الصحي، هي المعادن الثقيلة، أبرزها الزنك، النحاس، الرصاص، الكاديوم و الحديد وهي معادن خطيرة إذا ما تواجدت بالمياه بنسب عالية تفوق معدلاتها الطبيعية» ..



«شلون تخلينا مع الكاولية». كانت هذه العبارة لرئيس طائفة دينية تعليقا على تصنيفي الفجر ضمن الأقليات في العراق ضمن كتاب صدر عام ٢٠١٢. ومثل هذه العبارة تشي بمقدار تصنيف أفراد هذه الجماعة واحتقارها حتى بالنسبة لقادة روحانيين يمثلون هوية ايمانية عابرة للانقسام العرقي أو الإثني، مع أن التمييز والاساطير المحاكاة ضد الفجر لا تقل في قسوتها عن التنميط والأساطير التي شوهت العديد من الأقليات الدينية.



الفجر في يومهم العالمي:

غرباء وعابرون في مكان عابر

بسعد سلوم

أعداد شعب الغجر تقدر بقرابة ١٢ مليون شخصاً، يتوزعون في أنحاء مختلفة من العالم، يعيش ٦ ملايين منهم في دول الاتحاد الأوروبي. ومئات الآف في دول المنطقة، ومنها العراق

التراتبية الإجتماعية، وسرعان ما سيقعون، بسبب أوضاعهم هذه، فريسة للفقر على نحو يغدو فيه من السهل اجتذابهم في دوائر العنف والجريمة بسبب غياب المعيل والمحددات الاجتماعية للعمل. وهم على خلاف معظم الأقليات العراقية لا يطالبون بالاعتراف بوضع قدمهم على مسرح التاريخ المعاصر لبلدان المنطقة، إذ أنهم بالأصل خارج التاريخ، وكان وضعهم



الهامشي المتنقل على الدوام يبلور هوية فريدة متحولة وعابرة، مناهضة للثبات والتمدين ومقاومة للاندماج. في يومهم العالمي نطالب بالعدالة لهذه الأمة المنسية، وهذا أضعف الإيمان.

في العراق على الرغم من إن غالبيتهم يمتلكون الجنسية العراقية، لكنهم مستبعدون من التمثيل الرسمي، لذا فإنهم يظلون خارج المجال العام ويعيش معظمهم في عشوائيات في أسفل سلم

الذين أعلنوا اعتناقهم المسيحية أو الاسلام خلال هجراتهم عبر بلاد فارس وآسيا الصغرى والبلقان. وهم بذلك في وضع حرجي يتلون حسب البيئة المضيفة ومعتقدات المجتمع الأوسع.

المط والتضخيم والعملاقة في ضوء ثقافة تقوم على احترام الوزن العددي وليس المساهمة النوعية، فإن أعداد شعب الغجر تقدر بقرابة 12 مليون شخصاً، يتوزعون في أنحاء مختلفة من العالم، يعيش 6 ملايين منهم في دول الاتحاد الأوروبي. ومئات الآف في دول المنطقة، ومنها العراق، واستطيع تقدير وجود عدة الاف من الغجر لا أكثر في الوقت الراهن

المط والتضخيم والعملاقة في ضوء ثقافة تقوم على احترام الوزن العددي وليس المساهمة النوعية، فإن أعداد شعب الغجر تقدر بقرابة 12 مليون شخصاً، يتوزعون في أنحاء مختلفة من العالم، يعيش 6 ملايين منهم في دول الاتحاد الأوروبي. ومئات الآف في دول المنطقة، ومنها العراق، واستطيع تقدير وجود عدة الاف من الغجر لا أكثر في الوقت الراهن

المط والتضخيم والعملاقة في ضوء ثقافة تقوم على احترام الوزن العددي وليس المساهمة النوعية، فإن أعداد شعب الغجر تقدر بقرابة 12 مليون شخصاً، يتوزعون في أنحاء مختلفة من العالم، يعيش 6 ملايين منهم في دول الاتحاد الأوروبي. ومئات الآف في دول المنطقة، ومنها العراق، واستطيع تقدير وجود عدة الاف من الغجر لا أكثر في الوقت الراهن

المط والتضخيم والعملاقة في ضوء ثقافة تقوم على احترام الوزن العددي وليس المساهمة النوعية، فإن أعداد شعب الغجر تقدر بقرابة 12 مليون شخصاً، يتوزعون في أنحاء مختلفة من العالم، يعيش 6 ملايين منهم في دول الاتحاد الأوروبي. ومئات الآف في دول المنطقة، ومنها العراق، واستطيع تقدير وجود عدة الاف من الغجر لا أكثر في الوقت الراهن

المط والتضخيم والعملاقة في ضوء ثقافة تقوم على احترام الوزن العددي وليس المساهمة النوعية، فإن أعداد شعب الغجر تقدر بقرابة 12 مليون شخصاً، يتوزعون في أنحاء مختلفة من العالم، يعيش 6 ملايين منهم في دول الاتحاد الأوروبي. ومئات الآف في دول المنطقة، ومنها العراق، واستطيع تقدير وجود عدة الاف من الغجر لا أكثر في الوقت الراهن

المط والتضخيم والعملاقة في ضوء ثقافة تقوم على احترام الوزن العددي وليس المساهمة النوعية، فإن أعداد شعب الغجر تقدر بقرابة 12 مليون شخصاً، يتوزعون في أنحاء مختلفة من العالم، يعيش 6 ملايين منهم في دول الاتحاد الأوروبي. ومئات الآف في دول المنطقة، ومنها العراق، واستطيع تقدير وجود عدة الاف من الغجر لا أكثر في الوقت الراهن

المط والتضخيم والعملاقة في ضوء ثقافة تقوم على احترام الوزن العددي وليس المساهمة النوعية، فإن أعداد شعب الغجر تقدر بقرابة 12 مليون شخصاً، يتوزعون في أنحاء مختلفة من العالم، يعيش 6 ملايين منهم في دول الاتحاد الأوروبي. ومئات الآف في دول المنطقة، ومنها العراق، واستطيع تقدير وجود عدة الاف من الغجر لا أكثر في الوقت الراهن

المط والتضخيم والعملاقة في ضوء ثقافة تقوم على احترام الوزن العددي وليس المساهمة النوعية، فإن أعداد شعب الغجر تقدر بقرابة 12 مليون شخصاً، يتوزعون في أنحاء مختلفة من العالم، يعيش 6 ملايين منهم في دول الاتحاد الأوروبي. ومئات الآف في دول المنطقة، ومنها العراق، واستطيع تقدير وجود عدة الاف من الغجر لا أكثر في الوقت الراهن

المط والتضخيم والعملاقة في ضوء ثقافة تقوم على احترام الوزن العددي وليس المساهمة النوعية، فإن أعداد شعب الغجر تقدر بقرابة 12 مليون شخصاً، يتوزعون في أنحاء مختلفة من العالم، يعيش 6 ملايين منهم في دول الاتحاد الأوروبي. ومئات الآف في دول المنطقة، ومنها العراق، واستطيع تقدير وجود عدة الاف من الغجر لا أكثر في الوقت الراهن

المط والتضخيم والعملاقة في ضوء ثقافة تقوم على احترام الوزن العددي وليس المساهمة النوعية، فإن أعداد شعب الغجر تقدر بقرابة 12 مليون شخصاً، يتوزعون في أنحاء مختلفة من العالم، يعيش 6 ملايين منهم في دول الاتحاد الأوروبي. ومئات الآف في دول المنطقة، ومنها العراق، واستطيع تقدير وجود عدة الاف من الغجر لا أكثر في الوقت الراهن

«فيلي»، إلى «ضرورة التعامل مع الشخص المتهجم - سواء كان صاحب حق أو لا - بأسلوب إداري والاستماع إليه من أجل احتواء غضبه ومحاولة تحجيم المشكلة ومنع تفاقمها».

وأكدت على أهمية المرشد التربوي في حل المشاكل من خلال تنظيم ندوات توعية للأهالي والطلاب، لافتة إلى أن «البعض من حراس المدارس لا يتدخلون عندما يحصل تهجم أو اعتداء على الكوادر التربوية خشيتهم من العرف العشائري أو الانتقام منه».

«المدرسة أضعف حلقة داخل المجتمع»

يقول الخبير التربوي، حيدر البياتي، إن «المدرسة باتت أضعف حلقة داخل المجتمع العراقي بسبب عدم حمايتها من قبل وزارة التربية وكذلك من نظيرتها الداخلية، ويفترض أن يكون هناك تعاون بين الوزارتين بوضع حمايات خاصة لتأمين الكوادر التربوية والطلبة ومبنى المدرسة».

وأكد لمجلة «فيلي»، على أهمية «خلق ثقة بين الكوادر التربوية والمجتمع ومع الطلاب أيضاً».

قانون حماية المعلمين والمدرسين

وتعاقب المادة 5 من قانون حماية المعلمين والمدرسين رقم 8 لعام 2018، بالحبس 3 سنوات وبغرامة 10 ملايين دينار، على كل من يعتدي على المعلم أو المدرس، والعقوبة نفسها تنطبق على الادعاءات العشائرية عليهم، بحسب الخبير القانوني، علي التميمي.

وبنبر التميمي في حديث لمجلة «فيلي»، إلى أن «المشكلة ليست في العقاب أو النص، لكن تنفيذ العقوبة وتطبيقها يحقق الردع والعدالة الاجتماعية، وهذا هو المهم»، مشيراً إلى أن «الموضوع يحتاج إلى توعية من أكثر من جهة، منها رجال الدين والإعلام والمدارس نفسها».



انتقد تربويون عراقيون تدهور الواقع التعليمي في ظل تكرار الاعتداءات على الكوادر التدريسية من قبل طلبة أو أولياء أمورهم أو حتى من القوات الأمنية، وسط مطالبات بضرورة تفعيل قانون حماية المعلم وعدم الرضوخ إلى الحل العشائري أو التعويض المادي أو غيره للتنازل عن حقهم، وذلك في سبيل الحد من هذه السلوكيات المنتشرة في البلاد.

فيلي

وشهد العام الدراسي الحالي تصاعداً في الهجمات المسلحة والاعتداءات على المدارس والكوادر التعليمية، آخرها ما جرى في الثمانية أيام الأخيرة من اعتداء طالبة على مديرتها في متوسطة «الجنائن» بمحافظة ذي قار، واعتداء ذوي طالبة على كادر تدريسي في متوسطة «الزهراء» بمحافظة البصرة.

اعتداءات متنوعة

يتعرض التربويون إلى اعتداءات من أطراف مختلفة، بعضها من «أولياء أمور الطلبة وأحياناً أخرى من القوات الأمنية، وهو ما حصل الشهر الماضي عندما تظاهر تربويون امام مديرية تربية البصرة للمطالبة بشمولهم بقطع الأراضي السكنية، حيث تعاملت معهم القوات الأمنية بالضرب المبرح والاهانة في أسلوب غير حضاري ولا يليق بمكانة

المدرسة باتت أضعف حلقة..

لماذا تتكرر حوادث الاعتداء على الكوادر التربوية العراقية ؟

هذه الاعتداءات بتسجيل 89 حالة خلال السنة الماضية». وبنبر السوداني في حديث لمجلة «فيلي»، إلى أهمية «عدم لجوء الكوادر التربوية إلى الحل العشائري، بل ينبغي اللجوء إلى القانون للحد منها»، مبيناً أن «رغبة بعض المعلمين بالحل العشائري أعطى المساحة والحرية والشجاعة لتكرار حوادث الاعتداءات».

وما زاد حالات التهجم والاعتداء على الكوادر التربوية - بالإضافة إلى الحل العشائري - هو قبول بعض المعتدي عليهم من الكوادر التعليمية والتدريسية بالتعويض المالي مقابل تنازلهم عن حقهم وعن الشكوى والقضية برمتها، فق مديرة مدرسة «النجاح» بالعاصمة بغداد، زينة الحمداي. وتشير الحمداي خلال حديثها لمجلة

المعلمين الاجتماعية»، بحسب عضو لجنة التربية النيابية، النائبة نادية العبودي. وتؤكد العبودي لمجلة «فيلي»، أنها طلبت من رئيس الوزراء في اجتماعه مع لجنة التربية الشهر الماضي، «تفعيل قانون حماية المعلم، وإنصاف هذه الشريحة المهمة من المجتمع، باعطائهم حقوقهم المشروعة، من خلال حصولهم على أراض سكنية، وتحسين الوضع المعاشي لهم».

نفوس ضالة

بدوره يرجع نقيب المعلمين العراقيين، عباس السوداني، ارتفاع حالات الاعتداء على الكوادر التعليمية والتدريسية إلى «عدم معرفة بعض النفوس الضالة الضعيفة قدسية المعلم وقيمته في المجتمع»، مشيراً إلى أن «محافظة ذي قار كان لها النصيب الأكبر من



تميز شهر رمضان في هذا العام بعدد من المسلسلات العراقية التي حاولت ان تلقي الضوء على بعض المشكلات الاجتماعية في العراق في المدة الحالية؛ ومن تلك الاعمال مسلسلات: تاتو، المتمرد، اقتحام، ليلة السقوط، انتقام روح، غيد، مسلسل بغداد الجديدة، الماروت، فضلا عن البرامج الفكاهية ومنها «محتوى خابط» وحامض حلو وبرامج اجتماعية من قبيل «بين اهلنا».

فيلي

((خان الذهب)) عراك الاخوة.. الدراما العراقية في الميزان

وقد القى المسلسل الضوء على بعض المشكلات الخطيرة التي تحوق بالمجتمع العراقي تولدت وتراكمت لاسيما في العقدين الاخيرين وكانت نتاجا لحالة الحروب المتكررة والعقوبات التي فرضت من جراء ممارسات النظام المباد السابق.

يتناول مسلسل «خان الذهب» الحياة الحالية لعائلات عراقية وهشاشة

الاعتراضات قد صدرت من جهة سياسية مسلحة هي «عصائب أهل الحق». وقد استقطبت المسلسلات العراقية جمهورا كبيرا من العراقيين وفي العالم العربي ايضا، غير ان مسلسلا واحدا نال حظوة كبيرة من المشاهدة وتواصل معه الجمهور وتأثر بأحداثه هو «خان الذهب» تأليف محمد حنش، وإخراج بهاء خداج.

كما جرى منع عرض مسلسل درامي عراقي عنوانه «الكاسر» بعد ان احدث عرضه بعض الضجة اثر تصويره نجل شيخ قبيلة من جنوبي العراق في جلسة رقص، ووصل الاعتراض على المسلسل إلى البرلمان اذ طالب نواب هيئة الإعلام والاتصالات بوقف عرضه، ما دفع الهيئة إلى إصدار أمر لقناة «UTV» المحلية بوقف المسلسل، وكانت ابرز

« ابرز المسلسل وجوها
شبابية ادت ادوارها باتقان
فضلا عن الوجوه الفنية
المعروفة وكان من ممثليه،
رويدا شاهين بدور حياة
كممثلة للمرة الأولى، وقد
لاقت استحسان الجمهور
بشكل كبير .. »

العائلة العراقية أمامها، ويترك المسلسل نسبة من التشويق العالية لدى الجميع قبل البدء بمشاهدته ولذلك يجذب عدد كبير من المشاهدين إليه، بحسب قولهم.

ومن الجدير بالذكر ان مسلسلا خليجيا عرض في رمضان ايضا، ادخل موضوعا عراقيا في السيناريو المعد له اثار كثيرا من اللغط والضجة هو مسلسل "دفعة لندن" من إنتاج قناة "إم بي سي" السعودية، عن قصة كاتبة كويتية، يتحدث عن يوميات طالبات من دول عربية في العاصمة البريطانية، ليشعل أحد مشاهد المسلسل الجدل إثر ظهور طالبة عراقية على أنها "خادمة" لزميلاتها الخليجيات؛ ما دفع عراقيين إلى الاعتراض على أساس أن المسلسل "ينتقص" من العراقيات، وتواعد الجدل ليتحول إلى ما يشبه أزمة علاقات عامة بين العراقيين والكويتيين، واتهم عراقيون الدراما الكويتية بأنها "تتعمد" الانتقاص من العراقيين بشكل ممنهج، فيما نفت جهات كويتية ذلك.

لاقت استحسان الجمهور بشكل كبير، إلى جانب سيف الشريف الذي ادى دور أمير، والفنان طه علوان، والفنانة سمر محمد، والفنان أحمد الخفاجي، والممثل سامي ققطان، والممثلة أميرة جواد، والممثلة سارة البحراني، والممثلة بتول عزيز، والممثلة أميمة جواد الشكرجي، والممثلة نور مازن، والممثلة عواطف نعيم، والممثل محمد ناصر، والممثل أحمد بدير، والممثل كريم محسن.

ويرى نقاد ان المسلسل قدم صورا حية للحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وعلاوة على ذلك فان شخصيات العائلتين تنقل مشاعر قوية وصراعات محورية ما يجعل المشاهدين يندمجون مع الشخصيات، ووجد المشاهد في مسلسل خان الذهب مزيجا من الاثارة والتشويق والدراما القوية ما يجعله من الاعمال المثيرة للاهتمام والمشاهد الحماسية، على حد وصفهم.

وقد عد البعض ان مسلسل خان الذهب هو أحد المسلسلات التلفزيونية الدرامية التي تسهم بصورة كبيرة في جمع شمل

فيها عن الواقعية.

الممثل الرئيس في المسلسل غسان اسماعيل عرف بأدواره الكوميدية في برامج عراقية، غير ان كثيرا من النقاد والجمهور عدوا ادائه البعيد عن الكوميديا في المسلسل نجاحا له بامتياز وقالوا انه افضل في تأدية الأدوار الجادة. كما ابرز المسلسل وجوها شبابية ادت ادوارها باتقان فضلا عن الوجوه الفنية المعروفة وكان من ممثليه، رويدا شاهين بدور حياة كممثلة للمرة الأولى، وقد

ناهد
رمضان معنا



بل تشغله في الأحداث، بحسب تعبيرهم، وهذا غير معتاد في الدراما العراقية في السنوات الأخيرة التي تراجعت بشكل كبير على مستوى الأداء والفكرة والكتابة والإنتاج، لكن هذا المسلسل الناجح فشل محاكاة الواقع العراقي بالكامل، وأخذ منحى «فنتازيا»، بحسب تعبيرهم، عادين إياه انطلاقة واعدة لأعمال أكثر جاذبية ودقة، في حين يرى آخرون أن المسلسل نجح بكل شيء إلا فيما يخص بعض المواضع التي يخرج

جرى عرضها في أيام شهر رمضان لعام 2023، وحلقاته شيقة ومليئة بالأحداث والتطورات، لكن وبحسب متابعين فإن المسلسل لم يكتب له الخروج عن سياق الإنتاج الدرامي العراقي الذي لا يزال يعاني من فقدان وحدة الموضوع فضلا عن ضعف الحوار.

وبرغم ذلك يقول البعض أن المسلسل نجح في الخروج عن المألوف في الإنتاج العراقي، ونجح في تقديم قصة متكاملة تشد المتابع وتحفزه على مدار الوقت،

الروابط بين افراد الاسرة الواحدة وسطوة الاهتمام بجني الاموال بأي صورة على حساب الضمير والاخلاق، حتى وان جرى الأمر بالتضحية بالأخ وابناء الأخ والتسبب بإيقاع الاذى بهم حتى لو وصلت الامور الى التسبب في موتهم؛ كما تناول مشكلات وسائل الاتصال الاجتماعي وتأثيرها على المراهقين وحتى الاطفال ولفت الى دور الابتزاز الالكتروني من قبل افراد وجماعات ضد الشباب والمراهقين باستغلال وسائل الاتصال الاجتماعي لابتزاز الناس والحصول على الاموال، وضعف دور الآباء والاسرة عموما في السيطرة على الجيل الجديد ومعوقات التنشئة السليمة للأبناء.

وبرأينا فان خان الذهب برغم بعض المثالب جدد الامل بإحياء الدراما العراقية التي كان لها نشاط وتأثير خاصة في ستينات وسبعينات وجزء من ثمانينات القرن الماضي ضمن النشاطات التي كان يبذل فيها فنانو العراق ومثقفوه في التمثيل والمسرح والفن التشكيلي وغير ذلك من النشاطات، التي انحسرت بعد ذلك بفعل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهجرة الفنانين بفعل القهر السياسي للأنظمة او عمليات النفي والتهجير المرتبطة بذلك.

فهل استوفى خان الذهب الشروط المطلوبة للارتقاء بالدراما العراقية واعادة احيائها مثلما كان عليه الحال مع مسلسلات لم تغادر الذاكرة العراقية من قبيل «الذئب وعيون المدينة» و «النسر وعيون المدينة» وكثير غيرها من النتاجات الفنية؟

برأي بعض النقاد فان خان الذهب من أنجح المسلسلات الدرامية التي

لم يسلم منها الذكور..

فضائح الابتزاز الإلكتروني تضرب المجتمع العراقي



وتضيف رغد (23 عاماً) التي فضلت عدم الكشف عن هويتها الحقيقية لدوافع اجتماعية، لمجلة «فيلي»، «بعد تهديد الشاب لي لجأت إلى عائلتي وتفهمت الموقف، وخاصة والدتي التي تحدثت بدورها مع المبتز وطالبته بمسح الصور وتهديده باللجوء إلى الشرطة بخلاف ذلك، ما اضطره إلى التراجع ومسح الصور».

وتنبه رغد، أن «ما ساعد على تقليص الضرر في حالتي هو أن الصور التي بعثتها لم تكن فاضحة، بل صور لي في الجامعة»، موجهة رسالة لأقرانها الفتيات بضرورة «الابتعاد عن التعارف الإلكتروني وعدم إرسال صورهن لأي أحد».

وتعد جريمة الابتزاز الإلكتروني من ضمن أبرز الجرائم الإلكترونية التي باتت تؤرق العائلة العراقية في الوقت الراهن، وتستهدف تلك الجرائم النساء بالدرجة الأساس بنسبة 70%، والذكور بنسبة 30%، بحسب وزارة الداخلية العراقية. وتتراوح أعمار الفئات الأكثر عرضة لهذه الجريمة ما بين 15 إلى 35 عاماً، وبينما نهت وزارة الداخلية على «الحصانة الأمثل» من عمليات الابتزاز، أكدت العمل على مسارين للقضاء على هذه الظاهرة.

مساران للقضاء على الابتزاز لمواجهة هذه الجريمة الإلكترونية،

تكشف الشابة رغد (اسم مستعار)، كيفية تعرضها للابتزاز الإلكتروني بعد وقوعها في علاقة غرامية عبر الواقع الافتراضي مع شاب تعرفت عليه على مواقع التواصل الاجتماعي وتعهده بالزواج منها، حيث تقول إن «الشاب بدأ يساومني بمبالغ مالية مقابل عدم نشر صور لي أرسلتها له سابقاً».

فيلي

الشخصية والسلوك، فهو إنسان غير سوي وغير صالح بالمجتمع، يتصيد الفتيات على الانترنت، وأحيانا تكون شابة تعمل عضوا في عصابة تتصيد الشباب، فالابتزاز يقع ضحيته الإنث والذكور على السواء ولمختلف الأعمار، لكن في الغالب يقعن في فخه الفتيات اللواتي في سن المراهقة».

معاناة الضحايا

توضح عيسى لمجلة «فيلي»، ان «ضحايا الابتزاز الإلكتروني رغم تعرضهم إلى الاستغلال، فإنهم يعانون من مشاكل نفسية والدخول في حالة اكتئاب او صدمة وعدم الثقة بالآخرين مستقبلا، وقد يلقي الاهل اللوم عليهم ويتعرضون الى التعنيف والإيذاء الجسدي، ما قد يؤدي بهم إلى الانتحار في حال عدم وقوف الأهل إلى جانبهم، وكان فخ الابتزاز كبيرا».

لذلك يجب على الأهل مساعدة الضحية واللجوء إلى القانون والذهاب إلى الشرطة المختصة بهذه القضايا، ونصب فخ للمبتز لكي يتم إلقاء القبض عليه، فضلا عن أهمية حصول الضحية على طبيب نفسي يعالج ويبدأ صفحة جديدة بعد تعلمه من هذا الدرس، بحسب عيسى.

المادة 430

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات او بالحبس كل من هدد آخر بارتكاب جريمة جنائية ضد نفسه او ماله، او ضد نفس أو مال غيره، أو بإسناد أمور مخدشة بالشرف او افشائها، وكان ذلك مصحوبا بطلب أو بتكليف بامر، او الامتناع عن فعل او مقصودا به ذلك، وفقا للمحامي علي سلمان.

ويضيف سلمان لمجلة «فيلي»، «ويعاقب بالعقوبة ذاتها إذا كان التهديد في خطاب خال من اسم مرسله، او كان منسوباً صدره الى جماعة سرية موجودة أو مزعومة».

عن الظلم والاضطهاد، ترى أن الهاتف متنفسا لها ولحقوقها، مما قد تقع في فخ هؤلاء المرضى النفسيون».

وهذا ما تؤكدُه الأخصائية النفسية، الدكتورة بتول عيسى، حيث تقول إن «المبتز في العادة يكون مصابا باضطراب

وتشير غانم لمجلة «فيلي»، إلى أن «العالم الافتراضي يعمل على استغلال المشاعر والماديات، وفي الوقت نفسه مليئ بالمرضى النفسيين، والبنات التي تشعر بنقص الحرمان والحنان وقلة المتابعة والتعليم والعمل والرعاية، فضلا

مدرسة متنوعة الاختصاصات، لذلك ينبغي عليها متابعة سلوك الأبناء وهم في سن الخامسة صعودا، وتنبههم على الخطأ والعيب والحرام، وفي مرحلة المراهقة يزداد التركيز، فضلا عن ضرورة متابعتها لهواتف أبنائها».

وقلة مراقبة الاهل لسلوك ابنائهم، وفقا لمختصين.

دور الأهل

تؤكد الباحثة الاجتماعية د.فرح غانم، أن «الأسرة هي عين الرقيب، والام هي أساس محطة المحاسبة الحقيقية، فهي

عمدت وزارة الداخلية إلى دراسة مسبباتها، وتسهيل إجراءات التبليغ عنها من خلال توفير خطوط ساخنة، وإنشاء مديريات متخصصة وزج العنصر النسوي فيها، وإشراك ضباط التحقيق في دورات فنية بالأمن السيبراني، بحسب مدير قسم الشائعات في وزارة الداخلية، العميد نبراس محمد علي.

وإلى جانب العمل الشرطي المتمثل بسرعة القبض على الجاني المبتز، يشير العميد علي في حديث لمجلة «فيلي»، إلى أن وزارة الداخلية عملت على الجانب التوعوي برفع الثقافة السيبرانية، من خلال عمليات تأمين الحسابات، ومعرفة طرق الاحتيال الإلكترونية التي يقوم بها المبتز.

ويضيف، وكذلك اللقاء بالاسر وتشجيعهم على التقرب من ابنائهم (ضحايا الابتزاز)، وافهامهم أن هناك طرقا هندسية الكترونية يلجأ إليها الجاني المبتز للولوج إلى هاتف الضحية وسرقة محتوياته، وليس بالضرورة ان تكون الضحية هي بنفسها من بعثت الصور او الفيديوهات.

ويكشف العميد علي، ارتفاع الإبلاغ على جرائم الابتزاز الإلكتروني في مراكز الشرطة والجهات المختصة، مؤكدا أن الإبلاغ هو خير علاج للقضاء على هذه الظاهرة، كما وينصح العميد، ب«خزن الفيديوهات والصور الخاصة بآجهزة لا ترتبط بالانترنت، او خزنها بحاسوب آخر يعتبر ك(البوم)، فهذه الطريقة هي خير حصانة من عمليات الابتزاز الإلكتروني». ويعتمد المبتز في مساومة الضحية مقابل عدم نشر صورها على اطمئنانه بسكوت الضحية وعدم تبليغها عن الموضوع، خوفا منها من الملاحقة العشوائية او الاجتماعية، وأسباب أخرى ترتبط بسرعة ثقة الضحية بالآخرين والبوح بالاسرار، بالاضافة إلى ضعف الروابط الاسرية



«الروحية»، على حد قولهم. وينص القانون المنشور في الوقائع في مادته على حظر استيراد وتصنيع وبيع المشروبات الكحولية بأنواعها كافة، وتفرض المادة على المخالفين عقوبة غرامة مالية لا تقل عن 10 ملايين دينار ولا تزيد على 25 مليون دينار.

ويقول المراقبون ان ما أثار الاستغراب أن القانون صدر بعد أيام قليلة من قرار مجلس الوزراء قضى برفع قيمة الضرائب على المشروبات الكحولية إلى 200 في المئة، ما يعزز فرضية، أن أطرافاً نافذة دفعت باتجاه نشر القانون بعيداً عن علم الحكومة، ما يقول عنه المتابعون انه دلالة على تخطيط أجهزة ادارة الحكم بسلطاتها الثلاث، ولجؤهم الى اصدار قرارات تتناقى مع السياق الاعتيادي للقضايا المتعلقة بحقوق الانسان على حد وصفهم، ملمحين الى ان القوانين التي يشرعها البرلمان أو الحكومة لا تأخذ طريقها إلى التنفيذ قبل أن تنشر في «الوقائع».

وسرعان ما اثرت حملة ضد القانون الذي تعده اطراف المجتمع المدني مقيدا للحريات.

وبحسب المراقبين تركز معظم الانتقادات الموجهة للقانون على أنه «يشجع ويزيد من معضلة المخدرات المتفشية أصلاً في البلاد»، فيما تلمح تلك الانتقادات إلى «تعهد بعض الأحزاب والفصائل المسلحة منع المشروبات الكحولية بهدف ازدهار تجارة المخدرات المرتبطة بها»، على حد قولهم وبحسب ما صرحوا به لوسائل الاعلام.

وإلى جانب ذلك، يعد المنتقدون أن القانون يتقاطع بشكل صريح مع معظم المواد الدستورية المتعلقة



حديث المشروبات الروحية يعود من جديد

2016، ولم ينشر حينذاك في الجريدة المذكورة بسبب الاعتراضات الشديدة على بعض نصوصه المتعلقة بالحريات المدنية التي كفلها دستور العراق الدائم للعام 2005، ومنها المتعلقة ببيع وشراء واستيراد المشروبات

وتطرقوا هذه المرة الى ما نشرته جريدة «الوقائع العراقية» وهي بمنزلة الجريدة الرسمية للبلد، في عددها المرقم 4708 الصادر في 20 شباط 2023 اذ ادرجت قانوناً كان مجلس النواب قد أقرّه نهاية عام

يحذر مراقبون وقانونيون من محاولة تمرير قانون قديم جرى رفضه في سنوات سابقة؛ باستغلال الاوضاع الجديدة الناشئة ومحاولة تعريض حقوق الانسان مرة اخرى الى الخطر، وتهديد السلم الأهلي المجتمعي، على وفق تحذيرهم.

فيلي

بحسب قوله.

وكان النائب في البرلمان العراقي السابق فائق الشيخ علي قد قال علناً في ذلك الوقت بمؤتمر صحفي بث من داخل مجلس النواب، إن «الأحزاب الإسلامية التي صوتت على قرار حظر الخمر تدير نوادي القمار وملاهي ليلية في العاصمة بغداد»، مردفاً أن «تلك الأحزاب كانت تهدف من وراء تصويتها على حظر الخمر إلى المتاجرة بالمخدرات كالخشخاش والجوهر المخدر»، بحسب ما قاله في المؤتمر.

والسرقات في عموم البلاد، خاصة في المناطق الشعبية والفقرية؛ ورأى خبير اممي بعد نشر ذلك القرار في 2016 أن «القرار ينطوي على مخاطر كبيرة كونه يتسبب برفع نسبة تعاطي المخدرات، التي بدأت بوادرها في الظهور، ورصدنا إقبالاً غير مسبوق من مدمني الكحول على المخدرات»، منوهاً إلى أن «المشكلة تكمن في تعاطي كثير من عناصر أجهزة الأمن للكحول والمخدرات والمتاجرة بها أيضاً، كما أن سياسيين في الدولة لهم باع في تجارة المخدرات والكحول».

وهناك أيضاً تزايد عمليات سحب المواد المخدرة من الصيدليات، ومنها حبوب الفاليوم والألمين وغيرها، مضيفاً أن «الخمر لم تنفذ من السوق، لكن كثيرين بدأوا بالتخزين والشراء تحسباً، وعصابات المخدرات انتعشت من جديد»، وفقاً لقوله. وفي حين عدت جهات عدة أن القرار يصادر الحريات الشخصية، ويعتدي على الديانات الأخرى في العراق، حذر خبراء في الأمن من تزايد انتشار المخدرات بعد قرار حظر الخمر، ما يرفع من نسبة الجريمة

وتلك القوى وسماحها للقوى المتشددة بتمرير قوانين منافية للدستور الذي كفل الحريات الشخصية، بحسب قولهم.

وتذكر دروس التاريخ أن واقعة مشابهة حدثت في أميركا إذ صدر قانون فيدرالي يحظر بيع و تصنيع ونقل المشروبات الكحولية في الولايات المتحدة في المدة ما بين 1920 - 1933، ورفضت بعض الولايات مثل ماريلاند ونيويورك الحظر، وافتقر إنفاذ القانون بموجب التعديل الثامن عشر إلى سلطة مركزية، واستدعي

بالحريات الشخصية، ومنها المادة التي تنص على أن «لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والآداب العامة». وينظر آخرون إلى القانون بوصفه «آلية قانونية» لقطع أرزاق والتضييق على حياة معظم المشتغلين في هذا المجال، وغالباً ما يكونون من المكونات الدينية المسيحية والإيزيدية، وبالنتيجة فإنه ربما يدفع ما تبقى منهم على مغادرة البلاد بشكل نهائي، بحسب تحذيرهم؛ وإضافة إلى ذلك، يخشى المنتقدون من أن يسهم القانون في رواج تجارة التهريب عبر الحدود وانتعاش السوق السوداء. ولفت أكاديميون إلى أنه لم يذكر السبب الحقيقي لهذا الحظر ضمن الأسباب الموجبة لإصدار هذا القانون، أسوة بالقوانين الأخرى والعرف المعمول به في الحالات المماثلة منوهين إلى أن ذلك يدل على أن القانون جرى تمريره بصورة قسرية وغير قانونية على حد قولهم.

وفيما يقول المراقبون أنه لا يعرف على وجه الدقة من هي الجهات التي دفعت باتجاه نشر القانون رسمياً، لكن أصابع الاتهام غالباً ما تشير إلى الاتجاهات الإسلامية النافذة في الحكومة والبرلمان؛ ويعتقد كثيرون أن من شأن قوانين من هذا النحو أن تثير مزيداً من الغضب والمخاوف من إمكانية سير البلاد باتجاه دولة دينية متشددة، ويلقي كثير من الناشطين في الشأن السياسي والمبدني باللائمة على القوى المشاركة في الحكومة والبرلمان التي غالباً ما تحسب على التيار المبدني، مشيرين بصفة خاصة إلى وزير العدل الجديد الذي تصدر «الوقائع العراقية» عن وزارته وموافقته، مستغربين سكوت

«العجز واضح في مطاردة تجار الحشيش والمخدرات، وهناك أيضاً تزايد عمليات سحب المواد المخدرة من الصيدليات، ومنها حبوب الفاليوم والألمين وغيرها»

رجال الدين في بعض الأحيان لتشكيل مجموعات أهلية للمساعدة في إنفاذ الحظر. وأثار القانون جدلاً واسعاً في الولايات المتحدة، فال مؤيدون وصفوا الحظر بالتجربة النبيلة وقدموه كالتصاريح للأخلاق الحميدة وصحة العامة، فيما اتهم المعارضون مؤيدي الحظر بفرض توجهات دينية «بروتستانتية» ريفية على أبناء المدن؛ و كان فرض الحظر صعباً على السلطات التنفيذية لغياب التأييد الشعبي، فضلاً عن أنه كان سبباً رئيساً في نمو كثير من المنظمات الإجرامية ونشوء السوق السوداء؛ وظهر في مدة الحظر أحد أشهر رجال العصابات الأمريكيين المدعو آل كابوني

1933، جرى التصديق على التعديل الحادي والعشرين للدستور الذي نقض التعديل الثامن العشر وألغاه. وفي العراق كان عام 2016 قد شهد انتشاراً لتعاطي المخدرات بعد أيام على إقرار البرلمان العراقي قانوناً يقضي بمنع بيع وتعاطي الخمر في البلاد، وقال مسؤولون في الشرطة في حينه إن الإقبال تزايد على شراء المواد المخدرة التي تهرب إلى العراق عبر الحدود الإيرانية، بحسب ملفات القوى الأمنية.

واستناداً إلى ضابط رفيع بالشرطة العراقية في بغداد نقلت تصريحاته في ذلك الوقت فإن «العجز واضح في مطاردة تجار الحشيش والمخدرات،



"مصير غامض" لسكان جرف الصخر بعد 9 أعوام على التحرير

■ فيلي

على الرغم من استعادة ناحية جرف الصخر «جرف النصر» من تنظيم داعش، أواخر تشرين الأول 2014، إلا أن أعداداً كبيرة من ساكنيها لا يزالون يُمنعون من العودة إليها لأسباب أمنية احترازية كما يعزوها مختصون ومراقبون، وبينما استبعدوا إنهاء ملفها قريباً، أشاروا إلى ضرورة إبعادها عن المزايدات والمساومات السياسية.

وتقع ناحية جرف الصخر والتي تم تبديل اسمها إلى «جرف النصر»، بعد هزيمة داعش، شمال محافظة بابل، وتبعد حوالي 60 كم جنوب غرب بغداد، وشمال مدينة المسيب على بعد 13 كم، وتبلغ مساحتها 50 كم مربعاً، ويسكنها نحو 140 ألف نسمة، وأغلبهم من قبيلة الجنابيين من الفلاحين العاملين بالزراعة.

وتكتسب الناحية الصغيرة أهمية استراتيجية بالغة، نظراً لطبيعتها الجغرافية الصعبة، وموقعها المهم الذي يربط بين المحافظات الغربية والوسطى والجنوبية.

وكان تنظيم «داعش» قد سيطر على جرف الصخر عام 2014، ما دفع غالبية سكان الناحية للفرار منها صوب مناطق

أكثر أمناً. ورغم استعادة الناحية بعد أشهر قليلة من قبضة التنظيم، إلا القوات التي تسيطر على المنطقة تمنع عودة السكان إلى منازلها، وهي في الغالب من فصائل الحشد الشعبي، حتى باتت تعرف بأنها إحدى المناطق منزوعة السكان. ويبلغ أعداد نازحي جرف الصخر أكثر من 7500 عائلة، بحسب ما سجل في قاعدة بيانات وزارة الهجرة والمهجرين، وفق المتحدث باسم الوزارة، علي جيهانغير، مُميّناً لمجلة «فيلي»، أن «البرنامج الحكومي في الفقرة الثامنة نص صراحة على موضوع جرف الصخر، وهناك جهد تقوم به وزيرة الهجرة بالتواصل مع أصحاب الشأن والقرار، ونأمل خلال الفترة المقبلة عودتهم إلى مناطقهم».

منطقة عسكرية

كانت جرف النصر مكاناً لـ«انطلاق السيارات المفخخة، بسبب مجاورتها للمدن التي كانت - في حينها - تحت سيطرة القاعدة ومن ثم داعش، وخلال عمليات تحريرها ولشدة القصف والمعارك نزحت منها عوائل كثيرة حتى تحولت الناحية إلى منطقة عسكرية»، وفق النائب عن محافظة بابل، حسين السعري.

ويوضح السعري لمجلة «فيلي»، أن «جزءاً من هذه العوائل عادت إلى الناحية، بعد تزكيتهم والتأكد من عدم تلطخ أيديهم بدماء العراقيين، أما الجزء الباقي منهم، فهم في طور تدقيق المعلومات الأمنية».

يذكر أن مجلس محافظة بابل، صوت في عام 2017، بالأغلبية على قرار يقضي



قضية جرف الصخر ومطالبة مجلس الأمن الدولي بإنزال قوات اليونيفيل الحيادية فيها، لكشف ما يجري في الناحية وبسط السيطرة عليها تهيداً لعودة النازحين إليها، بعد تشكيل قوات أمنية من سكانها أشبه بشرطة محلية تتحمل مسؤولية الدفاع عن المدينة وأهلها».

بمعاقبة مدن بكاملها وتفرغها من سكانها، وهذا الإجراء لم يقتصر على جرف الصخر فقط، وإنما في عزيـز بلد ويثرب ومجمع الفوسفات والعويسات في الأنبار، كما في مدن الموصل والمقدادية وديالى أيضاً، فهذا تغيير ديمغرافي يجب عدم السكوت عنه».

ويدعو النائب، «رئيس البرلمان إلى تدويل

في القانون العراقي والدولي، ويعتبر جريمة تطهير عرقي وإبادة جماعية على يد أطراف خارجية وداخلية تترجح من أراضي النازحين من خلال زراعة المخدرات فيها».

ويشير النائب في حديث لمجلة «فيلي»، إلى أن «إدعاء وجود بعض الشخصيات المطلوبة للقضاء فيها لا يعطي الحق

لإعادة هذه المنطقة بشكل أو بآخر للحياة المدنية، وإبعاد الإرهاب عنها».

تدويل قضية الجرف يؤكد الباحث بالشأن السياسي، عبد القادر النايـل، أن «ناحية جرف الصخر التي يقطنها 150 ألف من المكون السني وأغلبهم من عشيرة الجنائيين، تتعرض إلى عملية تهجير قسري مُدان

شعار انتخابي، مؤكداً أن «المنطقة قضيتها قانونية وإدارية وأمنية بالدرجة الأولى، لذلك يجب عدم إدخالها في المسارات السياسية».

ويوضح المطلبي لمجلة «فيلي» أن «المنطقة يجب أن تُنظم بشكل آخر كي يُسمح لها أن تعيش حياة طبيعية، أو تكون هناك إرادة سياسية مُتفق عليها

بإقامة دعاوى قضائية ضد أي جهة حزبية أو سياسية تطالب بعودة نازحي جرف الصخر، في حين كشف النائب عن المحافظة «وقتها» فلاح عبدالكريم، صدور أكثر من خمسة آلاف مذكرة قبض بحق أشخاص بجرف الصخر بتهم الانتماء لتنظيم داعش، وجرائم مختلفة أخرى.

وتعجز حكومات بغداد المتعاقبة عن التدخل في ملف جرف الصخر، في وقت يطالب عدة من السياسيين السنة باستعادة الناحية من قوات الحشد الشعبي التي يقولون أنه يُسيطر عليها ويمنع الاهالي من العودة إلى مناطقهم، فيما تؤكد قيادات الحشد أن من عليهم مؤشرات أمنية هم فقط الذين ما زالوا يسكنون المخيمات.

وأخر تلك المطالبات تصريح أدلى به رئيس تحالف السيادة خميس الخنجر قبل أيام ذكر فيه «سنصلي في الجرف قريباً» في إشارة إلى عودة السنة النازحين إلى تلك المنطقة.

رفض لاستغلالها سياسياً

وفي هذا السياق يقول النائب، ياسين العيشاوي، إن «قضية جرف الصخر إنسانية قبل أن تكون سياسية، أو تُغلف بغطاء سياسي، أو محاولة استغلال القضية من قبل الآخرين في سبيل ترويج أو تمرير موقف ما».

ويضيف العيشاوي لمجلة «فيلي»، أن «القضية الإنسانية غير خاضعة للمزايدات والمساومات السياسية، وعلى الحكومة اتخاذ إجراءات جذية لإرجاع العوائل النازحة بعد تدقيقهم أمنياً، أما استغلال الملف سياسياً فهذا مرفوض».

ويتفق مع ما طرحه ياسين العيشاوي، المحلل السياسي، سعد المطلبي، حول ضرورة عدم استغلال أهالي جرف الصخر لأهداف سياسية، وتحويل منطقتهم إلى



جولة التراخيص الخامسة تكمن في أنها تستثمر في الحقول الحدودية مع دول الجوار، إذ سيتم تحويلها لحقول منتجة تضيف كميات كبيرة من النفط الخام والغاز للإنتاج المحلي، وذلك بحسب المتحدث باسم وزارة النفط، الذي يلفت إلى أن التأخر الذي امتد 5 سنوات كان بسبب تدخلات سياسية، بحسب تعبيره. وأوضح أن الحقول الداخلة ضمن هذه الجولة تضم 6 حقول في محافظات ديالى وميسان والبصرة، منوها إلى أن إنتاج هذه الحقول سيصل إلى 250 ألف برميل نفط وما بين 800 ألف - مليون قدم مكعب قياسي من الغاز في اليوم الواحد، ما يساهم في توفير جزء من الحاجة المحلية للغاز لإنتاج الطاقة الكهربائية، فضلا عن اشتراط العقود تشغيل اليد العاملة العراقية بما نسبته 90%، على حد قوله. أما مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية فيشير إلى أن العراق بذلك يستثمر لأول مرة في حقول مشتركة مع إيران والكويت، متوقعا أن تصل العائدات المالية من جولة التراخيص الأخيرة لنحو 300 مليار دولار، لافتا إلى أن البلاد تنفق سنويا ما مقداره 12 مليار دولار لاستيراد الغاز الأجنبي. ودعا متخصصون إلى إزالة الخلاف بين وزارة النفط التي تصف هذه العقود بأنها «عقود مشاركة» في الأرباح، وبين المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء التي يقول إنها عقود خدمة، مبينين، أن «الفرق بين العقدين كبير جدا في العناصر الأساسية والالتزامات التعاقدية، ولأجل حل هذه الإشكالية وتحقيقا للشفافية فإنه من الضرورة بمكان نشر النصوص الأصلية لهذه العقود على الشعب العراقي». ويشير خبراء إلى أن دول الجوار كانت



في تعليقه على آخر جولات التراخيص النفطية الخامسة التي وقع عقودها مع شركات أجنبية ضمن جولة التراخيص الخاصة بالرقع النفطية والحقول الحدودية، قال رئيس مجلس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني أن تأخر تنفيذ جولة التراخيص النفطية الخامسة لـ 5 سنوات، كبّد البلاد خسائر كبيرة وأضرارا بيئية، مزيذا القول أن «التوجه نحو استثمار الغاز المصاحب والغاز الطبيعي نابع من قناعة راسخة، لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي تشكل محورا أساسيا في البرنامج الحكومي».

■ فيلي

جولات تراخيص النفط والغاز

وحايات الحل المتنامية

فان كمية الغاز التي يحرقها العراق يوميا تكفي لإمداد ما لا يقل عن 3 ملايين منزل بالطاقة الكهربائية التي يعاني العراق من شحتها منذ سنوات. وبحسب خبراء ومسؤولين فان أهمية

ويعد العراق بحسب التصنيفات الدولية ثاني أكبر دولة في حرق الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا، وبخسائر تقدرها الحكومة بنحو 6 مليارات دولار سنويا. وبحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية،

**المدير التنفيذي لشركة «أويك»
المطوّرة لحقل «آذر» غربي إيران،
أعلن بشكل مفاجئ قرب بدء
استخراج ٦٥ ألف برميل من النفط
الخام يومياً من الحقل المشترك
مع العراق، الذي يسمى في العراق
«حقل بدر»، وتبلغ احتياطاته
المؤكدّة نحو ٣ مليارات برميل.**

عملياتها في الحقول التي تعمل بها. وعلى صعيد تأدية الأمور المتعلقة بالنفط بصورة سليمة فإن المراقبين يشددون على أنه يجب على البرلمان العراقي الاتحادي وبالتعاون بين بغداد وأربيل، العمل على سن قانون النفط والغاز الاتحادي، الذي بحسب قولهم سيحل ليس فقط هذه المشكلة بل سينسحب على أي مشكلات مشابهة بشتى المحافظات والمناطق العراقية المنتجة للنفط، كالبصرة وديالى وميسان والأنبار؛ إذ أنه وفي ظل عدم اقرار هذا القانون ستتولد مشكلات مماثلة في المناطق النفطية من البلاد، وهو قانون ملح لدرء ذلك ولحماية الثروات الطبيعية العراقية وضمان توظيفها العادل والأمثل، بحسب قولهم، ويضربون لذلك مثلاً بإبرام الحكومة الاتحادية اتفاقاً مع إقليم كردستان لتصدير نفطه عبر شركة تسويق النفط الحكومية «سومو». وتقترب طاقة العراق الإنتاجية من النفط الخام من 5 ملايين برميل يومياً، لكنه أنتج 4.651 ملايين كأكصى حد وفقاً لشركة «سومو»، وهذا يتماشى مع حصة الإنتاج بموجب اتفاق «أوبك بلس»، فيما يخطط لزيادة طاقته الإنتاجية من النفط إلى نحو 7 ملايين برميل يومياً في عام 2027، بحسب رئيس الشركة.

الخدمات في جولات التراخيص التي أقامتتها الحكومة الاتحادية العراقية؛ وتشمل العقود (الخدمات الفنية، وخدمات التطوير والإنتاج، وخدمات تطوير الاستكشاف والإنتاج، وخدمات تطوير وإنتاج الغاز). وبموجب عقود الخدمات، تصبح شركة النفط الدولية «مقاولاً» لإحدى شركات النفط الاستخراجية الوطنية الخمسة وهي، (نفط البصرة، نفط الشمال، نفط الوسط، نفط ميسان، نفط ذي قار). مشيرين إلى أن أبرز شبهات الفساد التي تشوب جولات التراخيص هو عدم نشر العقود التي أبرمتها الحكومة العراقية، ممثلة في وزارة النفط، مع الشركات العالمية، لمدة تجاوزت 10 سنوات، بحسب قولهم. ووفقاً للجنة الطاقة التابعة لمجلس الوزراء بالقرار رقم 139 بتاريخ 23 كانون الأول 2013، فإن شركات النفط العالمية العاملة في الحقول العراقية ملزمة بدفع مبلغ سنوي يصل إلى خمسة ملايين دولار عن كل عقد خدمة، كمنفعة اجتماعية للمناطق المحيطة بالحقول والرقع الاستكشافية التي تعمل فيها؛ وجاء في تقرير لعام 2017، أن بعض الشركات لم تدفع أي مبالغ في العام المذكور، برغم استمرار

صعوبات التعاون النفطي بين البلدين. وبحسب متخصصين فقد أجرت السلطات العراقية، بين عامي 2009 و2018، خمس جولات تراخيص لحقول النفط والغاز، شاركت فيها شركات عالمية، وأن بعض أوجه الفساد تشوب عقود هذه الجولات، على حد قولهم، وإن العراق يمتلك 73 حقلاً للنفط والغاز، موزعة بين خمس شركات نفط حكومية تتولى مسؤولية تطوير حقول النفط والغاز في المحافظات التي تعمل فيها. أما بقية الحقول الأخرى، فتتولى شركات النفط العالمية تشغيلها بموجب عقود

ويُدار من قبل ائتلاف شركات روسية وكورية وماليزية وتركية، تهدف لزيادة إنتاجه إلى 170 ألف برميل يومياً. كما يقول المراقبون أنه لطالما أثارت حقول النفط المشتركة أيضاً بين الكويت والعراق، جدلاً بشأن أحقية أي من الطرفين في عوائد تلك الحقول، وسبل الاستثمار فيها؛ ويتواجد حقل هام يمتد عبر أراضي البلدين، من الشمال إلى الجنوب، غربي منفذ «صفوان - العبدلي»، يطلق عليه الكويتيون اسم «الرتقة»، فيما يسميه العراقيون «الرميلة»؛ وبعد الاتفاق على هذا الحقل من أهم

البصرة العراقية ارتفعت من 70 ألفاً إلى 400 ألف برميل يومياً في الأعوام السبعة الأخيرة، على وفق خطة تهدف إلى رفع تلك الطاقة في السنوات المقبلة إلى مليون برميل يومياً؛ كما أن المدير التنفيذي لشركة «أويك» المطوّرة لحقل «آذر» غربي إيران، أعلن بشكل مفاجئ قرب بدء استخراج 65 ألف برميل من النفط الخام يومياً من الحقل المشترك مع العراق، الذي يسمى في العراق «حقل بدر»، وتبلغ احتياطاته المؤكدة نحو 3 مليارات برميل، وإنتاجه اليومي نحو 45 ألف برميل منذ العام 2015،

قد بدأت فعلياً باستثمار هذه الحقول، وأن العراق تكبد خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة إهمالها في السنوات الأخيرة. وبحسب المتخصصين، فقد زاد قلق العراق بعد تصريحات لمسؤول إيراني كشف فيها عن قرب بدء إنتاج بلاده النفط من حقل مشترك بين البلدين، من دون اتفاق مع بغداد يضمن الاستثمار المشترك لهذه الحقول التي تمتد على مسافة غير قصيرة ضمن الحدود المشتركة. وأظهر وزير النفط الإيراني، أن الطاقة الإنتاجية في حقول النفط في غرب كارون المشتركة مع العراق ضمن حدودها مع



هموم الصناعات النسيجية والجلدية

الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود تضم 7 شركات، جرى دمجها عام ٢٠١٥، في شركات، القطنية، والصوفية، والسجاد اليدوي، والجلود، وخياطة النجف، والكويت، والمنتجات الطبية في الكاظمية، وتتبع هذه الشركة نظام التمويل الذاتي.

وبحسب تصريحات المسؤولين فإن شركة منها هي الصناعات الجلدية تشهد انتعاشاً جيداً، وأنه في المدة الأخيرة، ازدادت نسبة المبيعات إلى ٤٠٠% عما كانت عليه، وقد عزت الشركة سبب هذه الزيادة إلى اتباع سياسة تسويقية جديدة، وتكثيف الإعلانات، وتحديث

الموديلات، ومواكبة ذوق المستهلك وحاجته، بحسب مدير العلاقات العامة والإعلام، مستدركا ان كل ذلك ليس بمستوى الطموح. وتطرح الشركة منتجات عدة، تعد اسعارها غالبية قياساً بمثيلاتها الأجنبية في السوق العراقية، وعن هذا يقول

«أن بضاعتنا من مواد أولية أصلية، إذ أن جلودنا طبيعية تؤخذ من حيوانات عراقية مزكاة، أما ما متواجد في السوق فهي جلود صناعية، وربما بعضها حتى من النوع الرديء»، ويتساءل بالقول «فكيف يكون هناك تنافس بين منتجين مختلفين أصلاً؟ لذا فإن من الإنصاف مقارنة السعر مع ما هو مطروح من المواد ذاتها، وحينها سنجد أن أسعارنا أرخص بكثير حتماً»، على حد وصفه. وأضاف «أما فيما يخص صناعة السجاد والمفروشات، فإنها تنتج من الصوف الطبيعي و(الأكرلك)، وقد أدخلنا المكننة الحديثة والتقنية التكنولوجية في عدد من المعامل الإنتاجية، ونطمح بالتحديث الأكثر تطوراً»، بحسب مدير الإعلام في الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود، الذي يوضح أن عدداً من المعوقات تعرقل تطوير عملهم أهمها، عدم تفعيل قانون حماية المستهلك، وقانون حماية المنتج الوطني، وعدم إلزام المؤسسات الحكومية بسد احتياجاتها من المنتجات المحلية، لاسيما أن كثيراً من المعامل والخطوط الإنتاجية تخصصية أنشئت لسد حاجة المؤسسات الحكومية، مثل وزارات الصحة والدفاع والداخلية وغيرها، ويزيد «كما أن لدينا إمكانية لتجهيز هذه الوزارات باحتياجاتها ومستلزمات منتسبها من المنتجات والملابس العسكرية ومستلزمات الحماية والأحذية العسكرية والطبية، فضلاً عن المنتجات الطبية المتنوعة، كالكمامات ورداء العمليات الطبي والمفارش الطبية وغيرها، أما فيما يخص البيع للقطاع الخاص فإن ذلك يجري عن طريق منافذ البيع المباشر ومنح الوكالات للأشخاص والشركات الراغبة».



زيادة اسعار شراءه وإيجاد اسواق ثابتة لبيعه، كما يقترحون وضع حد لسياسة اغراق السوق بالمنتجات النسيجية المستوردة من الصين ومصر وإيران وتركيا وسوريا ولبنان وغيرها لتوفير الدعم للمنتج المحلي وتوفير الكهرباء لمعامل الانتاج بشكل مستمر ودائم، وكذلك توفير وسائل النقل لنقل المادة الاولى ولتوزيع الانتاج .

ومما اقترحوا أيضا اعتماد الدعاية والاعلان في تسويق المنتج وزيادة اجور العاملين في المعامل الانتاجية واحتساب حوافز تشجيعية وارباح لهم و زيادة تدريب وتطوير مهارات الايدي العاملة العراقية واعتماد الاساليب الحديثة في الانتاج ووضع الخطط والبرامج المطلوبة لتطوير الانتاج واعادة هيكلة المصانع واعادة تأهيل المكائن والآلات الخاصة بالمعامل وادخال المكائن الحديثة والمتطورة، كما طالبوا بالزام المؤسسات العسكرية ودوائر الدولة بشراء منتجات هذه المصانع بموجب عقود خاصة بذلك و زيادة التخصيصات المالية لهذه الصناعة ضمن الموازنة الاتحادية .

ويلفت المتخصصون الى ان المعامل توقفت عن الانتاج بعد عام 2003 وعجزت الحكومات المتعاقبة منذ تلك المدة وإلى اليوم عن ادارة شؤونها، ما ادى الى تراجع الانتاج المحلي مقابل انفتاح السوق على البضائع المستوردة بشكل غير مسبوق، واصبحت الصناعة المحلية من الماضي، بحسب تعبيرهم، وجرى الاعتماد على الاستيراد؛ استيراد كل شيء في ظل تفشي الفساد في معظم مفاصل الدولة، بحسب قولهم؛ متسائلين: هل تستطيع الحكومة النهوض بالصناعة النسيجية في العراق واعادة الحياة الى معاملنا لغرض سد الحاجة المحلية ولتصدير الفائض الذي سيكون احد مصادر الدخل القومي؟

الصناعة وانه جرى تهيمشها لتعيش حالة الاحتضار وتموت سريريا وخاصة منذ 2003 وإلى اليوم، على وفق تعبيرهم، مقدمين مقترحات منها مثلاً، الاهتمام بتوفير المواد الأولية محلياً، وأهمها زراعة الأقطان لصالح معامل الغزل والنسيج، والتأكيد على اعتماد مؤسسات الدولة على المعامل المحلية في التجهيز بما تحتاجه، وتقنين عملية الاستيراد بالنسبة للمنتجات المشابهة، وضرورة تفعيل القوانين الخاصة بحماية المنتج الوطني والمستهلك، وكذلك استحداث قوانين تسهل عملية التسويق للمنتجات؛ لأن المستورد الرديء يغطي على المحلي الجيد الآن، بحسب قولهم، مستدركين «وبرغم كل ذلك فإن المبيعات حسب رؤيتنا، جيدة ولا بأس بها، إذ أن المنتجات المحلية لها زبائن الذين يفضلونها على غيرها من المنتجات».

ويشير المتخصصون إلى مشكلة الطاقة الكهربائية وعدم توفرها بشكل كافٍ ومستمر لتشغيل معامل الغزل والنسيج، ما أدى إلى توقف هذه المعامل، كما أن استعمال المولدات الكهربائية يزيد من كلف الانتاج وكثيراً ما تتعرض إلى العطل والتوقف، وكذلك يسجلون نقص المواد الاحتياطية التي تحتاجها معدات هذه المعامل .

ويقترح المتخصصون التوسع في زراعة القطن لتوفير المواد الأولية الاساسية الى جانب تحسين نوعية المحصول بالاعتماد على زرع القطن الطويل التيلة والناصح البياض و توفير المياه المطلوبة لزراعة القطن بخاصة في فصل الصيف، وتشجيع الفلاحين على زراعة القطن عن طريق

الناصرية، وبعد الدمج سميت بالشركة العامة للصناعات الصوفية عام 1977. وفيما يتعلق بمعمل نسيج الديوانية فقد أسس عام 1976 بطاقة انتاجية 733340 متراً طول شهرياً لإنتاج الاقمشة والشراشف وكان انتاج المعمل يعتمد على القطن العراقي الذي يزرع في محافظات مثل كركوك وديالى وصلاح الدين ونيوى والانبار وبابل وواسط فضلاً عن اربيل.

ويسجل المراقبون تخلف الصناعات النسيجية في العراق كغيرها من فروع

عام ١٩٦٦ حققت منتجات المعمل مكانة لدى المستهلك العراقي وكان ينتج الملابس الداخلية والجوارب والأقمشة الى جانب تواجد خط لإنتاج الملابس العسكرية، اما اليوم فأصبح المعمل عبئاً على وزارة الصناعة . . .



وبحسب المراقبين فإن الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود سبق ان اتفقت مع وزارة الداخلية على وضع آليات مشتركة لتسويق منتجاتها ذات الطابع العسكري مثل البدلة العسكرية والقمصنة العسكرية وحذاء الخدمة «البسطل» والدرع والخوذة والبيرية والنطاق والملابس الداخلية والجوارب والبلوز الجيرسي وكيس التجهيزات والبانجو المطري والحقيبة والدوشك والمخدة والبطانية والخيمة العسكرية. ويلفت المؤرخون والمتخصص إلى ان المعامل التي اشتهرت في انتاجها سابقاً؛ معمل نسيج الكوت في محافظة واسط الذي بدأ الإنتاج في العام 1966 اذ حققت منتجات المعمل مكانة لدى المستهلك العراقي وكان ينتج الملابس الداخلية والجوارب والأقمشة الى جانب تواجد خط لإنتاج الملابس العسكرية، مستدركين، اما اليوم فأصبح المعمل عبئاً على وزارة الصناعة، على حد قولهم. كما كانت بغداد والكاظمية والحلة والديوانية تتميز بوجود معامل مهمة للصناعات النسيجية القطنية والصوفية وتعتمد على القطن والصوف العراقيين كمادة اولية؛ والمعروف بحسب قولهم ان اول معمل للصناعات الصوفية انشأ عام 1926 من قبل القطاع الخاص وبوساطة (فتاح باشا) الذي سمي المعمل باسمه وكان يتميز بإنتاجه الواسع وجودته، الا ان المعمل جرى تأميمه في عام 1964 ليتحول اسمه الى (الشركة العامة للصناعات الصوفية) كما جرى دمج جميع الشركات المتخصصة بالصناعات الصوفية والتركيبيية في العراق ابتداء من فتاح باشا ومعامل شهداء الجيش في معسكر الرشيد والاعظمية والمنشأة العامة للنسيج الصوفي في

حرق الغاز يفرع حسابات العراق المالية

يعاني العراق رغم كونه من أبرز الدول النفطية في الشرق الأوسط، من عجز مزمن في الغاز الذي يستورد كميات كبيرة منه من إيران، في وقت يتم حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط الذي يمكن الاستفادة منه.

فيلي

وذكر المشهداني، أن «مسألة الاعتماد على استيراد الغاز جعلت «طهران تستخدمه كورقة ضغط إذ كانت تقوم بتخفيض كميات الضخ من الغاز في أوقات معينة».

وأضاف أن مشكلة عدم استغلال الغاز في العراق «قديمة ويتحدث الجميع عنها منذ سنوات، ولكنها أثّرت على نطاق واسع، في عام 2010، ووضعت حينها اتفاقات مع البنك الدولي بهدف وصول العراق إلى نسبة صفر من حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط، في 2030».

وأشار المشهداني إلى أن «عدة جولات لترخيص شركات وامتيازات منحت في سنوات 2009 و2014 من أجل الاستفادة من هذا الغاز وفصله في حقول في الناصرية والبصرة والاستفادة منه في توليد الكهرباء، ولكن لم يكتب لها النجاح أو نسيت تماماً».

استيراد الكهرباء

ويعتمد العراق بشكل كبير على واردات الغاز الإيراني لتغذية شبكة الكهرباء، إذ تولد البلاد نحو 14 ألف ميغاواط من الشبكة المحلية، إلى جانب ما يقارب من أربعة آلاف ميغاواط إضافية عن طريق استيراد الغاز والطاقة.

ويعتبر العراق المستورد الأساسي لأكثر من 80 في المئة من صادرات إيران من الكهرباء خلال السنوات القليلة الماضية، بحسب بيانات سابقة لوزارة الطاقة الإيرانية.

وينتج العراق حالياً 16 ألف ميغاواط من الكهرباء وهذا أقل بكثير من حاجته المقدرة بـ24 ألف ميغاواط، وتصل إلى 30 ألفاً في فصل الصيف، فيما قد يتضاعف عدد سكانه بحلول عام 2050 ما يعني ازدياد استهلاكه للطاقة، وفق الأمم المتحدة.

المصدر: الحرة

السياسية حتى يبقى الاعتماد على الغاز الإيراني المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى تخاذل من واشنطن في منح بغداد استثناءات متتالية من العقوبات الدولية المفروضة على إيران والسماح باستيراد الغاز الإيراني للعراق».

الأسباب

في السياق، عزا الخبير الاقتصادي، عبد الرحمن المشهداني، عدم استغلال العراق للغاز المصاحب لاستخراج النفط إلى «أسباب سياسية قد تكون مرتبطة بضغوطات من طهران على القوى

يحتاج لاستثمار هذا الغاز المصاحب لاستخراج النفط خاصة لأغراض استخدامات محطات الكهرباء، مرجحاً أن يصل العراق إلى «نسبة صفر للغاز المصاحب للحرق.. خلال العامين المقبلين».

لرئيس الوزراء، مظهر محمد صالح، خسائر حرق الغاز واستيراده بـ12 مليار دولار سنوياً، مؤكداً أنها «تكلفة باهظة على الموارد النفطية وعلى موارد البلاد المالية».

ورأى صالح، أن تطوير قطاع الطاقة

العراق من بين تسع دول مسؤولة عن غالبية عمليات حرق الغاز، والتي تستحوذ على نحو نصف الإنتاج العالمي من النفط، إذ تفيد بيانات البنك الدولي بأن العراق هو ثاني أكثر دولة في العالم تستخدم هذه الممارسة بعد روسيا وقبل إيران والولايات المتحدة، ففي عام 2020، بلغ حجم الغاز المحترق في العراق 17.374 مليون متر مكعب.

خسائر كبيرة

في هذا الصدد، قدر المستشار المالي

انخفاض 8.7%.

وجاءت الولايات المتحدة على رأس الدول الموردة للسلاح إلى المملكة بنسبة 72%، أو ما يقارب الثلاثة أرباع، ما يعكس حجم الارتباط السعودي بالسلاح الأمريكي، تليها فرنسا (6.4%) ثم إسبانيا (4.9%).

قطر

قفزت الدوحة من المرتبة الـ17 ضمن أكبر مستوردي السلاح ما بين 2013 و2017، إلى المرتبة الثالثة عالمياً في الفترة ما بين 2018 و2022، بنسبة ارتفاع بلغت 311%.

حيث ارتفعت حصتها من واردات السلاح العالمية من 1.5% إلى 6.4% ما بين الفترتين آنفتي الذكر، وتزامن هذا الارتفاع بعد التهديدات التي كانت تواجه البلاد خلال الأزمة الخليجية (2017-2021).

كما تصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول المصدرة للسلاح لقطر بنسبة 42%، ثم فرنسا بنحو 29%، وإيطاليا بـ14%.

مصر

لم تؤثر الأزمة الاقتصادية التي تمر بها القاهرة على حصة وارداتها من الأسلحة، واستقرت عند 4.5% من تجارة السلاح بالعالم في الفترتين محل الدراسة، مع تسجيل تراجع طفيف بنسبة 5.3%-. لكنها مع ذلك تراجعت من المرتبة الثالثة عالمياً إلى المرتبة السادسة.

ورغم أن مصر تتلقى مساعدات عسكرية أمريكية بنحو 1.3 مليار دولار سنوياً، إلا أن الولايات المتحدة ليست من بين أكبر ثلاث موردين للسلاح إليها. إذ تصدرت روسيا قائمة الموردين لمصر بنحو 34%، ثم تليها كل من إيطاليا وفرنسا بـ19% لكل منهما.

الإمارات

بينما تراجعت أبوظبي في قائمة أكبر



العرب يقتحمون سوق السلاح العالمي بغياب العراق

فيلي

السعودية احتلت الرياض المرتبة الثانية عالمياً في استيراد الأسلحة بعد الهند (11%)، بنسبة 9.6% من إجمالي السلاح المستورد في العالم، في الفترة ما بين 2018 و2022. لكن استيراد السعودية للسلاح تراجع بشكل طفيف مقارنة بالفترة من 2013 إلى 2017، عندما سجلت 10% من مشتريات السلاح العالمية، أي بمعدل

أشار إلى أنه تم تصدير أكثر من 260 طائرة مقاتلة إلى منطقة الشرق الأوسط، كما قدمت الدول الخليجية وحدها طلبات شراء أكثر من 180 طائرة مقاتلة أخرى. إذ تستحوذ دول الخليج على معظم صفقات السلاح العربية، فيما تراجعت واردات السلاح في منطقة المغرب العربي، في حين استقرت في مصر.

وكوريا الجنوبية (2.4%) وإسرائيل (2.3%). بينما تمكنت كل من الإمارات والأردن من دخول نادي المصدريين للسلاح، وحجز مكانهما بين أكبر 25 دولة مصدرة للأسلحة. أكثر الدول العربية استيراداً للأسلحة لا توجد إحصاءات مجمعة خاصة بالدول العربية، لكن تقرير معهد ستوكهولم،

المستوردين والمصدرين. ووفقاً للتقرير جاءت كل من السعودية وقطر ومصر، ضمن أكبر 10 دول استيراداً للسلاح في العالم. بينما تضمنت قائمة أكبر الدول المصدرة للسلاح كلاً من الولايات المتحدة (40%) وروسيا (16%) وفرنسا (11%) والصين (5.2%) وألمانيا (4.2%) وإيطاليا (3.8%) وبريطانيا (3.2%) وإسبانيا (2.6%)

دخلت 9 دول عربية قائمة أكبر 40 مستورداً للسلاح، بينما تمكنت دولتان عربيتان من اقتحام قائمة أكبر 25 دولة مصدرة للأسلحة، وفق أحدث تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، والذي تضمن إحصاءات وبيانات لأكثر الدول استيراداً للأسلحة في الفترة ما بين 2018 و2022، من إجمالي 40 دولة، فيما غاب العراق عن التواجد في قوائم



سجلت الكويت قفزة في حجم وارداتها من الأسلحة بين فترتي الدراسة بلغت 146%، إذ ارتفعت من 0.9% (2017-2013) إلى 2.4% (2022-2018). وصعدت البلاد بشكل صاروخي من المرتبة 23 إلى المرتبة 12 عالمياً، متخطية 11 بلداً.



واللافت أيضاً، أن المغرب سعى للانفتاح على الكتلة الشرقية ممثلة في الصين التي حصلت على حصة 6.8% من صفقات السلاح. الأردن

رغم أن المملكة الهاشمية حلت في المرتبة ما قبل الأخيرة في قائمة الأربعين للدول المستوردة للسلاح، التي أعدها معهد ستوكهولم، إلا أن ما يميزها أنها ثاني دولة عربية ضمن قائمة أكبر 25 دولة مصدرة للسلاح.

وبلغت صادرات الأردن من السلاح 0.2%، بارتفاع 14% بين الفترتين. وتوجه السلاح الأردني نحو السوق الأمريكية (61%) والمصرية (26%) والأرمينية (7%).

أما واردات المملكة فانخفضت من 0.8% إلى 0.5% من واردات السلاح العالمية، أي بنسبة انخفاض بين الفترتين تقدر بنحو 39%.

فرنسا في المرتبة الثالثة بـ5.2%، رغم العلاقات المتذبذبة بين البلدين، بالتزامن مع تصاعد الصادرات العسكرية الصينية للجزائر. المغرب

على غرار الجزائر، تراجعت واردات المغرب من السلاح من 1.1% إلى 0.8%، وحل في المرتبة 29 عالمياً، بعدما كان في المرتبة الـ21.

ويعتبر المغرب ثاني أكبر مستورد للسلاح في إفريقيا بعد الجزائر، وتراجع وارداتها من الأسلحة قلّص حصة إفريقيا في سوق السلاح المستورد.

وتستحوذ الولايات المتحدة على معظم واردات البلاد من السلاح بنسبة تتجاوز ثلاثة أرباع (76%).

بينما حلت فرنسا في المرتبة الثانية بـ15%، ما يوضح رغبة باريس في تحقيق التوازن بين الجزائر والمغرب، اللذين يمثلان سوقاً مهمة لسلاحها.

أربعها (78%)، وجاءت إيطاليا بعيدة عنها بنحو 10%، وخلفها فرنسا بـ9% الجزائر

يأتي ذلك، فيما شهدت مشتريات السلاح الجزائرية انخفاضاً حاداً بنسبة 58%، بين فترتي الدراسة (2017-2013) و(2022-2018).

إذ تراجعت واردات الأسلحة من 4.1% إلى 1.8% بين الفترتين آنفتي الذكر، وأثر ذلك على ترتيب البلاد بين كبار مستوردي السلاح، التي انتقلت من المرتبة 12 إلى المرتبة 18 عالمياً. لكن الجزائر بقيت على رأس الدول الإفريقية المستوردة للسلاح، إذا استثنيا مصر التي تصنفها الدراسة ضمن بلدان الشرق الأوسط.

وتراجع حجم مشتريات السلاح الجزائرية أثر سلباً على القارة الإفريقية، التي تقلصت حصتها من واردات السلاح من 8% إلى 5%، مقارنة مع ارتفاع واردات أوروبا من الأسلحة من 11% إلى 16%.

ومن الممكن أن يعود هذا التراجع في مشتريات السلاح إلى الضغوط الأمريكية على الجزائر لوقف استيراد الأسلحة من روسيا، خاصة أن ميزانية الدفاع الجزائرية بقيت مرتفعة وقاربت 10 مليارات دولار سنوياً، بل تضاعفت في موازنة 2023.

وأيضاً تحول الجزائر لتصنيع بعض الأنواع من الأسلحة محلياً بالشراكة مع ألمانيا والإمارات، وخاصة المدرعات ومختلف العربات الميكانيكية والأسلحة الخفيفة، سمح لها بتقليص قيمة وارداتها العسكرية، واستعدادها للتحويل نحو تصدير معدات عسكرية وصلت فيها لمرحلة التشبع.

وتستحوذ روسيا على معظم واردات الجزائر من الأسلحة خاصة من الطائرات المقاتلة والمروحيات الحربية بنسبة 73%، وألمانيا 10%، وكان مفاجئاً أن تحل

مستوردي السلاح من المرتبة الخامسة عالمياً (2017-2013) إلى المرتبة الـ11 (2022-2018).

وشمل هذا التراجع حصة البلاد من واردات السلاح العالمية التي نزلت من 4.1% (2017-2013) إلى 2.7% (2022-2018)، بنسبة انخفاض مهمة بلغت 38% بين الفترتين.

ومن المرجح أن يكون تراجع واردات البلاد من السلاح له علاقة بتحول البلاد نحو تصنيع جزء من سلاحها بنفسها، بل وتصدير الفائض، حتى أصبحت من بين أكبر 25 دولة مصدرة للسلاح، ما أغناها عن استيراد أنواع معينة من الأسلحة.

حيث احتلت البلاد المرتبة الـ18 عالمياً في تصدير الأسلحة، بنسبة 0.4% من إجمالي صادرات السلاح في العالم. وجاءت مصر (28%) والأردن (27%) والجزائر (15%) على رأس زبائن السلاح الإماراتي.

أما بالنسبة لموردي السلاح إلى الإمارات، فحافظت الولايات المتحدة على صدارتها بنحو 66%، تليها تركيا (7.4%).

والمفارقة أن روسيا احتلت المرتبة الثالثة بـ5.4%، رغم أن الجيش الإماراتي معروف باعتماده على السلاح الغربي، إلا أنه منذ مطلع القرن الجديد بدأ يفتح على أسواق جديدة على غرار تركيا وروسيا والصين.

الكويت فيما سجلت الكويت قفزة في حجم وارداتها من الأسلحة بين فترتي الدراسة بلغت 146%، إذ ارتفعت من 0.9% (2017-2013) إلى 2.4% (2022-2018). وصعدت البلاد بشكل صاروخي من المرتبة 23 إلى المرتبة 12 عالمياً، متخطية 11 بلداً.

وهيمنت الولايات المتحدة على واردات الكويت من السلاح بأكثر من ثلاثة

تسديد مستحقات الفلاحين ودوره في تطور الانتاج الزراعي

فيلي

مع كل موسم زراعي يجري
التشديد على ضرورة تسديد
مستحقات المزارعين والفلاحين
كاجراء رئيس لغرض تشجيعهم
على مواصلة الانتاج الزراعي.
لاسيما مع تأكيد الجهات
التنفيذية في الدولة والحكومة
على هذا الامر لما له من اهمية
كبيرة على صعيد تطوير الاقتصاد
وتحجيم استيراد المنتجات الزراعية
الى أدنى حد ممكن.

وفي كل موسم زراعي تنبثق وتزايد
شكاوى المزارعين من ان استحقاقاتهم لم
تسلم لهم برغم الوعود.
ويبرز ذلك على وجه الخصوص إذا ما
عرفنا ان مجلس الوزراء كان قد وافق
منذ عام 2016، على تأمين مستحقات
الفلاحين والمزارعين للمحاصيل الرئيسية
وتأمين الإجراءات التي تكفل دقة
عملية التسويق ومحاسبة المتلاعبين
ضمانا لحقوق الفلاحين، بحسب
تصريحات الجهات المعنية، الا ان
المواسم الزراعية اللاحقة كثيرا ما تشهد
خرق تلك التعهدات بحسب المراقبين،
وكثيرا ما يتسبب ذلك في احتجاجات
ينفذها المزارعون مطالبين الاسراع في
صرف مستحقاتهم.

وكانت لجنة الزراعة والمياه والاهوار
في مجلس النواب قد دعت في اوقات
سابقة إلى الاسراع في صرف المستحقات
المالية للفلاحين لتشجيعهم على زراعة
اراضيهم، محذرة من أن عدم دفعها
يؤدي الى «انتكاسة اقتصادية كبرى».
ويعرب الفلاحون عن املهم بان تنتهي
مشكلة تأخير تسديد مستحقاتهم
وبخاصة مع اصدار مجلس الوزراء
في الحكومة الجديدة قراراً يلزم وزارة
المالية بالتنسيق مع البنك المركزي
لتوفير السيولة الكافية لإقراض المزارعين
من المصارف الحكومية والخاصة بفائدة
5% تستقطع لمرة واحدة، بغرض استيراد
منظومات الري بالرش لتطوير القطاع.
وبحسب تصريحات المسؤولين فان
القطاع الزراعي شهد في الموسمين
السابقين نهضة ملموسة؛ وبرغم ان
المنتج من المحاصيل الاستراتيجية من
الحنطة والشعير والرز في المواسم

«الآخيرة وصل الى اكتفاء بنسبة 60%، فانه يجري التحذير من ان رفع الدعم عن محصولي الذرة الصفراء والشعير كان أحد الأسباب التي أدت الى عزوف المزارعين عن التوجه لزراعة هذه المحاصيل التي يعد جزءا كبيرا منها أعلافاً وبالنتيجة رفعت تكاليف إنتاج الثروة الحيوانية ومشاريع الدواجن، بحسب وزارة الزراعة التي اوضح وكيلها بالقول، ان الدعم انخفض من 50% الى 35% على القطاع الزراعي في المدة التي ترافقت مع انخفاض سعر الصرف فضلا عن عدم تواجد دعم في الموازنة السابقة للأسمدة، مشددا بالقول «الوزارة طالبت مجلس الوزراء ومجلس النواب بإضافة تخصيصات مالية للقطاع الزراعي، ولكن لم تضاف أي تخصيصات مالية»، لافتاً الى أن معاناة القطاع الزراعي كانت كثيرة ترافقت معها الأزمة المالية وموسم جفاف.

وكانت محافظة ديالى وهي من المحافظات الزراعية الهامة قد حذرت من «كارثة» معيشية واقتصادية تلحق بمزارعي المحافظة بسبب تأخر صرف مستحقات تسويق محصول الحنطة، على حد وصف مدير ناحية العظيم، وينقل عن احد اكبر مسوقي المحاصيل الزراعية بديالى قوله ان وزارة التجارة لم تدفع سوى 5% من مستحقات تسويق الحنطة لموسم سابق ولم يتجاوز عدد المزارعين الذين تسلموا مستحقاتهم المالية 500 مزارع في ظل الاوضاع المعيشية الصعبة للمزارعين والمشكلات الكثيرة التي لحقت بهم من جراء التأخر.

وعلى حد قول مدير ناحية العظيم، ان جميع المزارعين مديونون للشركات

والمكاتب الزراعية عن اجور البذور والاسمدة والمستلزمات الزراعية المطلوبة، ما يضعهم امام مشكلات معيشية واجتماعية لا حلول لها، لافتا الى ان تأخر صرف مستحقات المزارعين يجهض الخطط والتحضيرات المطلوبة للمواسم اللاحقة.

ويردف ان عدم دفع المستحقات تدفع كثيرا من المزارعين الى العزوف عن الزراعة وانخفاض المنتج المحلي من محصول الحنطة الذي حقق انتاجية عالية في عموم محافظة ديالى في موسم سابق.

وكانت وزارة الزراعة العراقية قد دعت في وقت سابق، وزارة المالية إلى استثناء مستحقات الفلاحين المالية من إجراءات التقشف كونهم الأداة الرئيسة لتحقيق مرتكزات الأمن الغذائي للسكان، على حد وصفها. من جانبه رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني دعا الى «تأمين مستحقات الفلاحين للموسم الزراعي الحالي» لعام 2023، يأتي ذلك في ظل اعلان وزارة الزراعة عن إحالة مليوني دونم للاستثمار في السماوة، ووضح الناطق باسم الوزارة إن «أكثر من مليوني دونم جرى استغلالها بزراعة محصول الحنطة وغابات النخيل من قبل مستثمرين عراقيين في السماوة»، لافتاً إلى أن «الاستثمار الرصين هو مستقبل الزراعة في العراق»، على حد قوله ومشيرا الى أن الوزارة خطت «خطوات كبيرة» في مجال الاستثمار عن طريق استغلال المساحات المزروعة في صحراء الرمادي في الأنبار وكربلاء والنجف والمثنى، وان هناك حركة «دؤوبة للاستثمار في العراق»، على حد وصفه.

من جانبها وزارة التجارة، أعلنت عن ارتفاع الإنتاج المحلي لمادة الحنطة في عام 2023، فيما حددت ثلاثة عوامل أدت إلى ارتفاع انتاج المحصول؛ ويقول مدير عام الشركة العامة لتجارة الحبوب، أن «الأمطار التي تساقطت في هذا الموسم، فضلاً عن دعم الحكومة للفلاحين، وقرار رئيس الوزراء بأن يتسلم الفلاح مستحقاته في غضون يومين إلى ثلاثة أيام وبمدة اقصاها أسبوعين، شجعت كثيرا من الفلاحين

على زراعة الحنطة».

واوضح بالقول إن «الحنطة من المواد الاستراتيجية المتواجدة في البلاد، وكون مادة الطحين تنتج من الحنطة، فالحكومة دأبت على الاستمرار بتوزيعها بين المواطنين»، وأشار إلى توقعات وزارة الزراعة بأن تبلغ كمية الحنطة 4 ملايين طن في الموسم الحالي لعام 2023.

ويقول المتحدث باسم وزارة التجارة، إن الوزارة أتمت كامل جهوزيتها لتسلم

محصول الحنطة عن طريق سايلواتها المنتشرة في البلاد، كاشفاً عن «إيداع 500 مليار دينار بحساب الوزارة، لتسليم مستحقات المسوّقين بالتوازي مع عمليات تسلم المحاصيل منهم»، ومشيرا الى انه يجري احتساب سعر الطن الواحد من المحصول بـ 850 ألف دينار، وقدر ايضا توقعه بإنتاج أربعة ملايين طن من الحنطة للموسم الحالي. ويلفت المدير العام للشركة العامة لتجارة الحبوب أن «هنالك اهتماما

كبيرا من قبل رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ووزير التجارة في تأمين المبالغ المالية للمزارعين»، مبينا، أن «رئيس الوزراء يعد الفلاح خطا أحمر». وأشار إلى، أن «رئيس الوزراء طالب وزيرة المالية بوضع 500 مليار دينار في حساب وزارة التجارة قبل بدء موسم التسويق»، منوها الى، أن «المبالغ ستوزع على الفلاحين في أول كمية يجري تسلمها من المحاصيل الزراعية للموسم الحالي».

خبراء اقتصاديون يشككون ..

بقدره العراق على إنشاء قناة جافة مع تركيا

شكك عدد من الخبراء الاقتصاديين، بقدرة الحكومة الاتحادية على المضي في إنشاء مشروع القناة الجافة الذي يربط العراق مع تركيا ومنه إلى أوروبا، عازين ذلك إلى عدم وجود إرادة سياسية مع هذا المشروع.

فيلي

ويقول الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي في حديث لمجلة «فيلي»، إن «مشروع القناة الجافة يحتاج الى ارادة سياسية وتفاهات دولية، ويتطلب إنشاء ميناء الفاو الكبير، ومدن لوجستية وطرق بمواصفات عالية ومحطات استراحة وفنادق ومحطات وقود، إضافة إلى مد خطوط سككية جديدة، وهي مشاريع تأخذ وقتاً وكلفةً ماليةً كبيرةً». و اضاف انه في «ظل التناقضات السياسية الحالية من الصعب تنفيذه (المشروع) كون الارادات السياسية ليست كلها مع مضي مشاريع من هذا النوع حتى لو عازمت الحكومة الحالية على تنفيذه، لكنه من الناحية الاقتصادية سيكون رئةً اقتصاديةً للعراق تنافس قطاع النفط».

من جهتها أكدت الخبيرة الاقتصادي سلام سميسم في حديث لمجلة «فيلي»، ان «مشروع الربط المزدوج مع تركيا من خلال بناء مسار مزدوج يتضمن ممراً برياً وخطاً للسكك الحديدية سيكون من المشاريع الاستراتيجية للبلد، وخاصة مع نسيان مجال النقل في العراق لفترات طويلة». وأردفت بالقول ان، «المشروع سيزي النور في حال كانت هناك ارادة حقيقية وشفافية لأن الكثير من المشاريع تعاني من الفساد والمشاكل».

كما اشارت سميسم الى ان، «العراق بإمكانه



محمد شياع السوداني، مع الجانب التركي في أنقرة.

وقال السعداوي، في بيان، ان الرؤية الحكومية تتطلع لتحويل العراق إلى مركز تجاري دولي بين آسيا وأوروبا، وبالتالي فإن طريق التنمية يكتسب أهمية كبيرة في هذا الإطار.

واضاف، ان المنهاج الحكومي لدولة رئيس الوزراء طرح يتمحور حول تحويل العراق الى مركز للتجارة العالمية بين آسيا وأوروبا، من خلال مشروع ميناء الفاو الكبير وما يرتبط به من مناطق اقتصادية وتجمعات سكنية ونقاط للجذب السياحي، مبينا أن هذا المشروع «يسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وجيرانه، وعلى رأسهم تركيا من ناحية، وبلدان أوروبا وآسيا من ناحية أخرى».

وأشار السعداوي، إلى ان مشروع الميناء يشتمل على طريق التنمية التي سيشكلها طريق سريع وخط للسكك الحديدية ويمر عبر محافظات عراقية عديدة، وصولاً إلى الحدود التركية، ما يتيح الوصول إلى ميناء مرسين وأوروبا عبر اسطنبول.

وتابع الوزير بالقول، ان «الحكومة العراقية طرحت على الجانب التركي تفاصيل هذه المشروعات «تعزيزاً للشراكة الاقتصادية والتجارية مع تركيا».

هذا وأكد سفير جُمهُوريّة العراق لدى تركيا ماجد الجمّاوي، يوم الأحد 26 من شهر آذار، أنَّ القناة الجافة المزمع مدها بين بلادها وتركيا ستُسهم في إنعاش التجارة الخارجية.

وأوضح السفير في تصريح نشرته وزارة الخارجية العراقية، أنَّ الاتفاق على تفعيل «طريق التنمية»، أي: القناة الجافة التي تتكوّن من طريق بريّ وسكك حديد يربط العراق بتركيا، ويمتدّ من البصرة إلى الحُدُود التركية، عاداً أنَّها ستُساهم في إنعاش التجارة البينية بين البلدين، ويزيد من حجم التبادل التجاري.

من ميناء الفاو ويمر عبر محافظات عراقية عديدة، وصولاً إلى الحدود التركية، ما يتيح الوصول إلى ميناء مرسين وأوروبا عبر اسطنبول.

وأعلن وزير النقل العراقي رزاق مجيب السعداوي، يوم الخميس 23 من شهر آذار/ مارس، عن تفاصيل المحادثات التي أجراها الوفد العراقي برئاسة رئيس مجلس الوزراء

النور فإنه سيصدر على العراق اموالاً بحيث تنقله من دولة مديونة الى دولة مستقرة اقتصادياً.

وطرح رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني خلال زيارته لتركيا في 21 اذار الجاري، عقد شراكة اقتصادية ومنها مشروع طريق التنمية «القناة الجافة»، من خلال إنشاء طريق سريع وخط للسكك الحديدية

مستقراً من خلال وضع القوات من الجيش والشرطة لحماية المشاريع الاستثمارية التي يجب ان تكون لها اولوية في البلد بدلا من الجلوس في السيترات»، مستدركة في الوقت نفسه القول إن، «حصّة الإنفاق العسكري من الموازنة تكون 24% أي ربع الموازنة تذهب لقطاع الأمن والدفاع».

سميسم اكدت ان «المشروع في حال رؤيته

الاستعانة بالاستثمار في هكذا مشاريع في حال كانت تكلفة المشروع باهظة وكبيرة، ومن خلال الإيرادات التي سيجنيها تُسدّد تكاليف المشروع للمستثمر ويعود إليه المشروع فيما بعد وهو ما يمكن أن نسميه بـ(المساحة)».

ولفتت الى ان «الارادة السياسية في حال وجودها يمكنها ان تخلق أيضاً وضعاً آمناً



هيكلة الشركات العامة وحقوق العاملين

موضوعة هيكلة الشركات التابعة لوزارات اتحادية عراقية لاسيما وزارة الصناعة والمعادن، طرحت لأكثر من مرة من دون تحقيقها الفعلي، فيما دعا المتخصصون الى تنفيذ الاجراء بصورة منصفة لتطوير الانتاج الصناعي المحلي من جهة، وضمان حقوق العاملين في تلك المؤسسات وتجنب اهدار حقوقهم.

فيلي

ومؤخرا أعلنت وزارة الصناعة والمعادن في بيان، انها تدرس إعادة هيكلة الشركات العامة، وذكر بيان للوزارة أن وزير الصناعة، ترأس اجتماعاً موسعاً ضمّ رئيس وأعضاء اللجنة الوزارية العليا المشكلة لدراسة إعادة هيكلة الشركات العامة وبحضور مجالس إدارة الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود والشركة العامة للمنتجات الغذائية وأعضاء لجان الهيكلية المشكلة فيها، مشيراً الى انه جرى اختيار الشريكتين المذكورتين بصفتهم من أكبر الشركات العامة التابعة للوزارة وتشكل 25 بالمئة من إجمالي أعداد موظفي الوزارة وانهما تجربة وخطوة أولى بالإمكان تعميمها على شركات أخرى، بحسب وصف البيان.

جدير بالذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي يطرح فيها موضوع الهيكلية، ففي عام ٢٠١٩ قرر مجلس الوزراء «إعادة هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة» من دون بيان أسماء تلك الشركات وإلى أي وزارة تتبع، ما أثار في حينه ردود أفعال متباينة من القرار، ومدى إمكانية

إنقاذ مئات الشركات الحكومية التي تعاني من مشكلات كبيرة، لاسيما وأن الجزء الأغلب منها شبه معطل، في ظل تواجد ما اسماها المراقبون «مافيات سياسية» تسعى لإفشال إعادة فتح الشركات المغلقة، بحسب قولهم. وتولد القلق لدى العاملين في الشركات العامة اثر تصريح وزير الصناعة الجديد، في حديث تلفزيوني في نهاية عام 2022، وقوله أن هناك شركات يمكن

تطويرها والنهوض بها في مدة قصيرة، والشركات الأخرى مشكلاتها تتعلق بعدد العاملين، اذ تضم إحدى الشركات 5 آلاف موظف، فيما الحاجة الفعلية لا تتجاوز 2000، أي أن 3 آلاف موظف يمثلون زيادة في

هذه الشركة فقط، بحسب الوزير. وقد حاولت الوزارة في بيانها الجديد الذي صدر في نيسان 2023 طمأنة الموظفين في الشريكتين المذكورتين بعدم المساس بعملهم ومستقبلهم الوظيفي، وبشأن الاراضي

والعقارات التابعة للوزارة التي يؤكد المراقبون انه جرى الاستيلاء على قسم منها من قبل افراد، طالبت الوزارة بتحديد العقارات من الأراضي والأبنية التابعة لهذه الشركات من حيث كونها مخصصة أو ملك



«مافيات مدعومة سياسياً هي من تريد إبقاء أبواب الشركات العراقية مغلقة وسوف تفشل أي محاولة للإنتاج لأنها مرتبطة بأجندة دول كثيرة، لجعل العراق سوقاً استهلاكية وليست انتاجية»

وزارة المالية تغطية رواتب موظفيها بشكل كامل، فضلاً عن ذلك تتواجد مئات الشركات الخاصة التي بالإمكان تطويرها وفق خطة مدروسة، وأشار إلى أنه على الدولة العمل الجاد على إعادة تأهيل هذه المصانع، ودعم إنتاجها بالشراكة مع القطاع الخاص الذي يمتلك أدواته وسياساته الاقتصادية في إدارة هذه الشركات في سبيل تحقيق تنمية مستدامة، بحسب قوله.

والإدارية والتسويق وغيرها؛ ومن الممكن أن تعتمد الشركات العامة على ما يدعى بالهيكل الشبكي، وهو نوع من الهياكل التي تتكون من شبكة متصلة من الشركاء والموردين. وقدر مستشار اقتصادي، أن المعامل الإنتاجية التابعة لوزارة الصناعة العراقية هي 227 شركة، منها 140 شركة إنتاجية متوقفة عن العمل بشكل كامل، وتتحمل

الشفافية والمساءلة، وبالنتيجة يجب أن يجري تصميم الهيكل الذي يعكس هذه المبادئ، مع التركيز على توفير معلومات كاملة عن عمليات الشركة وميزانياتها، كما يتوجب أن تتميز الشركة بأداء فعال وحوكمة قوية لتحقيق أهدافها ورؤيتها. وتتضمن الهيكلية تقسيم الشركة إلى قطاعات أو إلى مناطق جغرافية، ويتكون كل قطاع أو منطقة من عدة أقسام متعددة مثل المالية

الامور التي تعد في صلب عملية الهيكلية المبيعات والتسويق والموارد البشرية والمالية والإنتاج. وتختلف هيكلية الشركات العامة عن هيكلية الشركات الخاصة، وتتحكم التشريعات والقوانين في هيكلية الشركات العامة، وتحدد الدوائر والأقسام التي يجب إنشاؤها والمتطلبات الخاصة بكل دائرة؛ كما تتطلب الشركات العامة مستويات أعلى من

طويلة، مشيرين إلى أن «مشكلات الشركات الحكومية هي نفسها لدى شركات القطاع الخاص وتتلخص في الاستيراد العشوائي للبضائع من دون بيان تأثيره على المنتج المحلي من ناحية خلق التنافس، فضلاً عن أن الدعم الحكومي لم يكن كافياً». اما فيما يتعلق بالعاملين في المؤسسات المرشحة للهيكلية فقد أبدى بعضهم مخاوفهم من تأثير الهيكلية على وظائفهم ويقول موظف إن «إعادة الهيكلية مصطلح يخشاه الموظفون ويشعرهم بالخطر على مصادر رزقهم، بخاصة في حال أعقبتها قرارات تؤثر على وضعهم المستقبلي»، فيما حذر عضو سابق في لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، مما اسماء استغلال هيكلية الشركات المملوكة للدولة من قبل الهيئات السياسية ومافيات الاحزاب الاقتصادية، بحسب تعبيره، موضحاً بالقول «هناك تخوف كبير من استغلال وسيطرة الهيئات السياسية ومافيات الاحزاب على المعامل والمصانع». ويشدد عضو سابق في مجلس النواب، على ضرورة «تشكيل لجنة خاصة بإشراف رئيس مجلس الوزراء لإعادة تشغيل تلك المعامل وفق قانون يضمن حق العاملين فيها ودعمهم وتوفير الإمكانات لهم وكذلك حق الدولة».

ومن المعلوم ان هيكلية الشركات بحسب المفاهيم الاقتصادية هي عملية تنظيم وترتيب عناصر الشركة بشكل منظم وفعال، ويجري تصميم هيكلية الشركة لتحديد الهيكل التنظيمي لها، بما في ذلك تحديد الوظائف والأقسام والمستويات الإدارية والعلاقات الهرمية بينها، و يتأثر تصميم هيكلية الشركة بكثير من العوامل، مثل نوع الصناعة التي تعمل فيها الشركة، حجمها وموقعها الجغرافي، وأهدافها التجارية واستراتيجيتها، ومن الأهداف الرئيسة لهيكلية الشركات تحسين كفاءة وفاعلية العمليات التجارية وزيادة الإنتاجية، وكذلك من بين

سرف من أجل اتخاذ القرارات المناسبة بشأن كيفية التصرف فيها والاستفادة منها؛ كما طرح وزير الصناعة توصيات من بينها ضرورة مراعاة التوزيع الجغرافي في توزيع الموظفين، وإعداد إحصائيات دقيقة لوضع المعامل وحسابات اقتصادية مؤثقة لاتخاذ قرارات علمية صحيحة مدروسة، على وفق تعبيره. وكان نواب قد طالبوا بإشراك مراكز متخصصة دولية في عملية إعادة الهيكلية بما يساعد في دعم الصناعة الوطنية وحفظ حقوق جميع العمال والموظفين، على حد قولهم، منوهين إلى أن «إعادة الهيكلية من وجهة نظر الحكومة هي محاولة لإنفاذها من الغرق في ظل تواجد مئات من الشركات العاطلة عن العمل».

ودعوا اولاً إلى بيان أسباب توقف الانتاج الوطني في أغلب الشركات منذ سنوات»، فيما حذروا بالقول أن «مافيات مدعومة سياسياً هي من تريد إبقاء أبواب الشركات العراقية مغلقة وسوف تُفشل أي محاولة للإنتاج لأنها مرتبطة بأجندة دول كثيرة، لجعل العراق سوقاً استهلاكية وليست انتاجية»، بحسب تعبيرهم.

وأشاروا إلى أن «إعادة الهيكلية لن ينجح في تحقيق هدفه الأساسي من دون تطبيق فعلي وحقيقي لقانون حماية المنتج الوطني الذي من شأنه تحريك عجلة النمو والعمل وإلزام الوزارات بالتعامل مع المنتج الوطني لأن مافيات الوزارات قوية وهي من تفضل الأجنبي على الوطني بسبب مصالح مالية معروفة». وعلى صعيد المصانع المتوقفة، ففي محافظة ديالى مثلاً التي كانت تعرف بتواجد صناعات هامة ومنها الكهربائية، يقول مسؤولون في المحافظة أنها تضم الآن عدة شركات حكومية بعضها فعال ومنتج والآخر متوقف عن العمل، فضلاً عن توقف 95% من شركات القطاع الخاص منذ سنوات

سرطان التضخم وفداحة جرم المسبب

شوان زكنة

لجُني الأرباح في الأسواق والبورصات، وهي توظيف للنقد خارج العملية التنموية، وعقود بيع صورية، وعقود غرر، وهي معاملات ربوية تكسر ظهر الاقتصاد العالمي، فحينما يضطر البنك الفدرالي، ومعه المركزي الأوروبي، إلى رفع سعر الفائدة، لتقليل الطلب وخفض التضخم، فإن رؤوس الأموال المستثمرة في الأسواق والبورصات ستخرج منها، وتتجه للاستثمار في سعر الفائدة، وهذا يعني خسائر فادحة في مؤشرات الأسواق، بل وحتى انهيارها، لذلك لا يستطيع البنكان المركزيان من رفع سعر الفائدة بالقدر اللازم لتخفيض التضخم، فتكون جرعة العلاج غير كافية، بسبب قلة مناعة البدن، أقصد هشاشة الاقتصاد العالمي، وهكذا أوقع الثنائي اقتصادهما في مأزق حرج، بين مطرقة التضخم الذي يعاند في الانخفاض ببطء، وسندان انهيار الأسواق الذي يهدد الاقتصاد العالمي.

وسوف تبقى هذه الأزمة مُستمرة، بل ومُتجهة إلى التفاقم، ليس بسبب ما اقترفته الثنائي «بأول-لاغارد» من سوء تقدير للموقف وتخبُّط في الإجراءات فحسب، بل بسبب هشاشة البنية الاقتصادية العالمية، وتوظيفها لكم هائل من الأموال في المضاربة لجني الأرباح السريعة خارج العملية التنموية والإنتاج، وهو ما نهى عنه الشارح جلاً جلاله، واعتبره رباً محضاً، وحرّم ممارسته.

ولعل هذه الأزمة تكون فرصة مناسبة لطرح بديل اقتصادي، يُنظّم الأسواق، ويُوظف المال في الإنتاج، ويُؤسس لتنمية مستدامة، خالية من الربا، والسُّخْتِ، وأكل أموال الناس بالباطل.

علاج أطول، ناهيك عن أن البدن منهك، وفاقد للمناعة.. وهكذا فعل هذا الثنائي «بأول-لاغارد» بالعام، فقد تأخرا كثيرا جدا، حتى استفحل سرطان التضخم، وأصبح العلاج صعبا، ويستلزم وقتا طويلا، ناهيك عن اقتصاد منهك، يشرف على انهيار مُدوّ. أدخل هذا الثنائي اقتصادهما بين مطرقة التضخم وسندان انهيار الأسواق، بسبب التأخر في اتخاذ الإجراءات اللازمة لكبح جماح التضخم من جهة، والمضاربة

وهو ما كان سيخفف الكثير من الأعباء التي تسببها بوقوعها على اقتصادات العام. فالتضخم يشبه السرطان كثيرا، فحينما يدب السرطان في البدن، ويتم تشخيصه والتدخل في إنهائه مبكرا، يكون علاجه سهلا، وبقدر يسير من الأدوية، وفترة علاج أقصر، مع مناعة بدنية عالية، بينما لو تم تشخيصه والتدخل لإنهائه متأخرا، فسوف يكون علاجه صعبا، وبكميات كبيرة من الأدوية، وبفترة

الفائدة في قوز من نفس العام. ومهما كانت الأسباب التي دفعت الثنائي «بأول-لاغارد» إلى تأخير إجراءات كبح جماح التضخم، إلا أن المثلثة الكبرى التي اتصفا بها هي سوء تقديرهما وعمق التضخم وهيكلته، فقد كان من المفروض أن يُقدرا نتائج مبالغتهما في ضخ الأموال إلى الأسواق، وآثارها التضخمية على الاقتصاد، ويُعدّلا خطة متزنة لاستقرار السوق، بالتزامن مع الارتفاع التدريجي لمعدلات التضخم،

فلم يتخذا أية إجراءات حياله، لمنع ارتفاعه، وهو سوء تقدير شنيع للوضع من قبلهما، دفعت البشرية ثمته بالنفيس من ثروتها، إذ تبين، بمرور الزمن، أن التضخم هيكلي مزمن، وأنهما أساءا إدارة الموقف بشكل كبير، ولم يتحركا لكبح جماح التضخم، إلا بعد فوات الأوان، إذ وصل التضخم أعتاب الـ (10%) في أمريكا، وعبرها في أوروبا، فتحرك بأول ليبدأ رفع سعر الفائدة في آذار 2022م، ولحقته لاغارد رافعة سعر

لا يُعدّ مبالغة لو اعتبرنا سرطان التضخم أحد أهم أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، فقد ضربت هذه الآفة كل الاقتصادات في العالم، فاهتزت الأسواق والبورصات، وترنحت العملات، وارتفعت مستويات الفقر، وأصبح التدخل لكبح جماحه ضرورة ملحة، قبل انهيار اقتصاد العالم كله.. فهل أدت الجهات المعنية بهذا الكبح واجبها على الوجه المطلوب والمناسب؟ أم أساءت التصرف، وتسببت في تحفيزه وتفاقمه، فحصلت بذلك على صفة «مجرم اقتصاد».

بعد أن اجتاحت جائحة الكورونا العالم في ربيع 2020م، وبدأت الإغلاقات الاقتصادية، باشرت الخزانة الأمريكية، والبنك الفدرالي الأمريكي، ومعهما الاتحاد الأوروبي وبنكه المركزي، بضخ تريليونات الدولارات إلى الأسواق بهدف تحفيزها، ومنعها من الركود، وتخفيف أزمة البطالة، وهو إجراء لا بد منه في هذه الحالات، إلا أن الضخ كان ضخما كما يبدو، إذ ارتفعت الكتلة النقدية في أمريكا وحدها من 1 تريليون دولار إلى 9 تريليون دولار، فارتفع معها حجم الطلب، الذي بدوره دفع أسعار السلع والخدمات إلى الارتفاع السريع، وجاء انقطاع سلاسل الإمدادات، وقلة العرض، متزامنا مع هذا الحجم الكبير من الطلب، فدبّ الخلل في السوق، وظهر على شكل تضخم ثلاثي هيكلي مزمن، تضخم كلفة، وتضخم طلب، وتضخم سعر الصرف.

أصر جيروم بأول، رئيس البنك الفدرالي الأمريكي، ومعه أصرت كريستين لاغارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، على اعتبار التضخم الحاصل في حينه، تضخم طلب سرعان ما يهدأ بعد استقرار السوق،

وأوضح مجلس الوزراء في بيان، أن هذا القرار يأتي انسجاماً مع ما جاء في البرنامج الحكومي، في ما يتعلق بمعالجة ملف السكن، و بهدف تخفيف العبء عن المواطنين بما ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية للبلد، والعمل على إسهام صندوق الإسكان العراقي بشكل أكبر في حل مشكلة السكن، ضمن خطة الإعمار التي تنتهجها الحكومة.

كم القرض؟
إلى ذلك، رأى أستاذ علم الاقتصاد في جامعة البصرة، نبيل المرسومي، أن «مصرف الإسكان قدّم بالعام الماضي قروضاً بحدود 6,5 تريليونات دينار، واستفاد منها 192 ألف مواطن عراقي، وكان مبلغ القرض آنذاك 75 مليون دينار، لكن تم تخفيض هذا القرض إلى 45 مليون دينار».

وتابع المرسومي، خلال حديثه للوكالة: «في قرار مجلس الوزراء الأخير، رفع المبلغ إلى 60 مليون دينار، لكن مع ذلك تقتضي الضرورة زيادة هذا المبلغ وارجاعه إلى 75 مليون دينار، ويُقسّط على 25 عاماً، حتى يستطيع المواطنون من ذوي الدخل المحدود والمتوسط أن يكتنوا وحدة سكنية والمساهمة في حل أزمة السكن الكبيرة».

وأوضح أن «العراق يعاني اليوم من أزمة سكن كبيرة، حيث هناك نقص في الوحدات السكنية بحدود 3 ملايين وحدة، وأن مصرف الإسكان له دور كبير في التخفيف من حدة هذه المشكلة، فهو أكثر الجهات الحكومية فاعلية في مساعدة المواطنين على بناء وحدات سكنية خاصة بهم».

ما الحل؟

وكان مجلس الوزراء العراقي قرر في الجلسة الاعتيادية العاشرة التي عقدت بتاريخ 7 آذار الماضي، تشكيل فريق رفيع المستوى لوضع الحلول لإنهاء أزمة

في بغداد والمحافظات، بالإضافة إلى منح مساحة للقطاع الخاص للاستثمار في السكن، فضلاً عن زيادة سقف قروض الإسكان الممنوحة للمواطنين بشكل عام من دون استثناء، وبالتالي هناك أكثر من مسار يجري العمل عليه لمعالجة أزمة السكن في العراق».

وكان مجلس الوزراء العراقي قرر خلال جلسته الاعتيادية الخامسة عشرة التي عقدت بتاريخ 11 نيسان الجاري، زيادة سقف مبلغ قرض الإسكان ليكون 60 مليون دينار لمركز العاصمة بغداد وأقضيته ونواحيها، ومراكز المحافظات وأقضيته ونواحيها، استناداً إلى أحكام قانون الصندوق، وكذلك إلغاء سقف الإعمار التقاعدية.



بعد زيادة قرض الإسكان.. كم وحدة سكنية يحتاج العراق لإنهاء الأزمة؟

تسعى الحكومة العراقية إلى حل أزمة السكن في البلاد، من خلال العمل على توزيع أكثر من 500 ألف قطعة أرض سكنية في عموم المحافظات، وإنشاء مدن سكنية جديدة، وزيادة سقف قروض الإسكان الممنوحة للمواطنين لمساعدتهم على بناء وحدات سكنية خاصة بهم.

ويعاني العراق من أزمة سكن كبيرة، حيث يقدر النقص الحالي بحدود 3 ملايين وحدة سكنية، وبينما أكد مختصون أهمية قروض مصرف الاسكان في التخفيف من حدة المشكلة، شددوا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأولوية والاستحقاق في هذا الجانب، ومنح هذه القروض لأصحاب الدخل المحدود والموظفين من أصحاب المرتبات القليلة. لماذا الأزمة؟

في هذا الصدد، أشار المتحدث باسم وزارة التخطيط، عبد الزهرة الهنداوي، إلى وجود توجه لدى الحكومة لزيادة إنتاج الوحدات السكنية لاستيعاب الزيادات السكانية وردم الفجوة الموجودة في البلاد، وتضمن البرنامج الحكومي توزيع أكثر من 500 ألف قطعة أرض سكنية، والعمل جارٍ على استكمال فرزها وتوزيعها في عموم المحافظات.

ولفت الهنداوي، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى «إدراج مدن سكنية جديدة ضمن المشاريع السكنية، وسيتم تنفيذها

والاستحقاق في هذا الجانب، ومنح الأولوية لأصحاب الدخل المحدود والموظفين من أصحاب المرتبات القليلة في مؤسسات الدولة قياساً بالمؤسسات الأخرى التي يتقاضى موظفوها رواتب ومخصصات عالية».

إدارة للمدن الجديدة
وكان المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، كشف في 13 نيسان الجاري، عن تشكيل دوائر حكومية جديدة تعنى بالمدن الجديدة.

وأعلن بيان لمكتب السوداني، عن «إنشاء بلدية علي الوردي في محافظة بغداد، وبلدية السلام في محافظة النجف، وبلدية المتنبى في محافظة واسط، وبلدية الديوانية الجديدة في محافظة الديوانية».

وكان رئيس مجلس الوزراء قد أكد في 8 تشرين الثاني 2022، أهمية تنفيذ مدن جديدة مخدومة، تتمتع بالبنى التحتية وفق نموذج اقتصادي والتزامات بين الحكومة والمواطن، وعدم الاكتفاء بتوزيع قطع أراض تفتقر للخدمات وتنتج مدناً مشوهة.

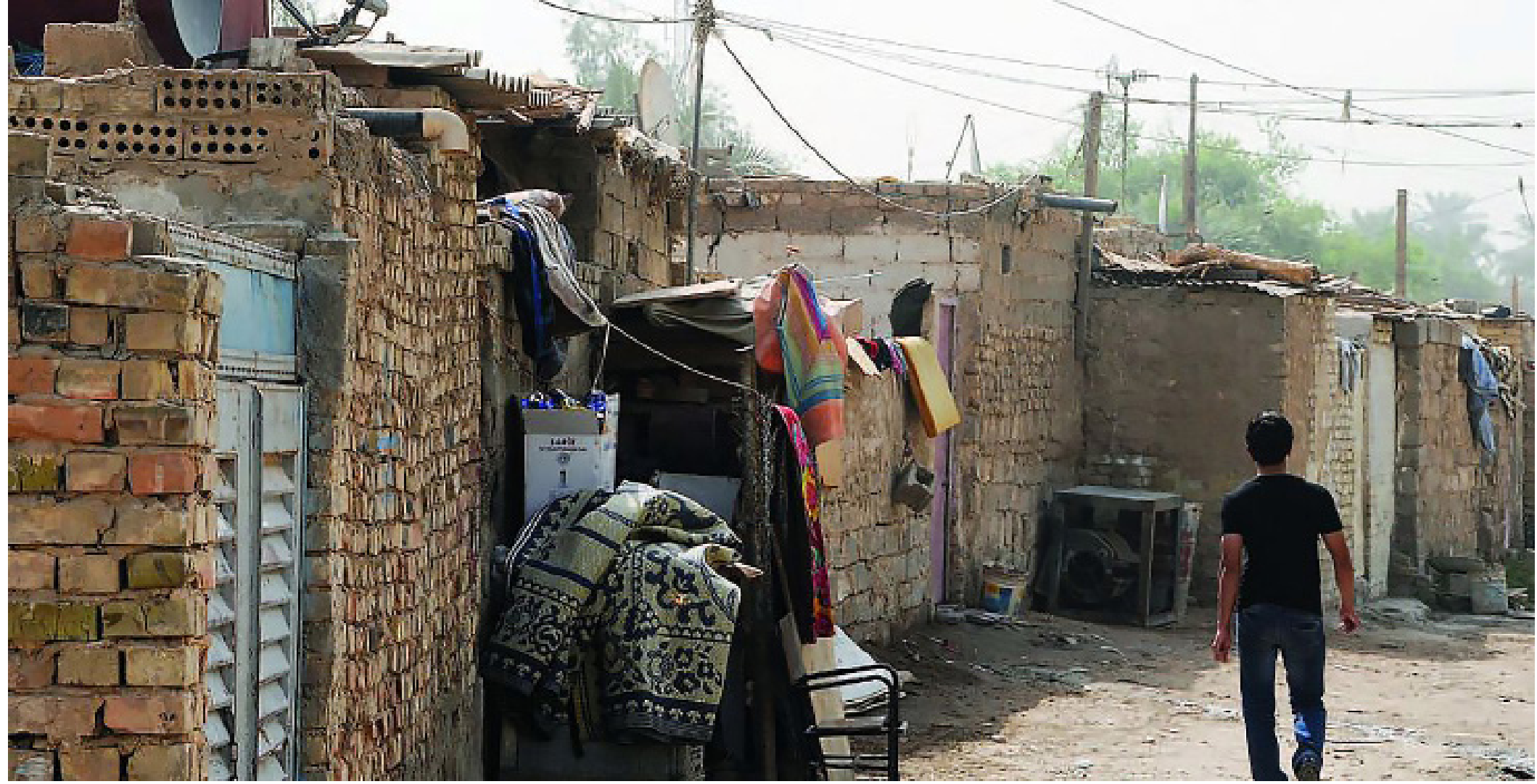
الكفالة
رأى المواطن أبو حسين من محافظة كربلاء، أن «مبادرة قروض الإسكان جيدة»، لكنه يأمل أن تلتفت وزارة الاعمار والاسكان إلى موضوع الكفالة، و قبول الموظف - الذي يملك الأرض - كفالة نفسه بضمان راتبه، لتقليل الشروط وتسهيل إجراءات الإقراض». ودعا أبو حسين، خلال حديثه للوكالة، إلى «شمول جميع الفئات بهذه القروض، لمساعدة أكبر شريحة ممكنة من المواطنين».

العمرائية الجديدة وإحالتها للمصادقة، والتفاوض مع المطورين والمستثمرين لتنفيذ البنى التحتية وغيرها من المشاريع الاستثمارية والمواضيع المتعلقة بإنشاء المدن الجديدة، وإعداد نماذج مبتكرة للشراكات مع القطاع الخاص من خلال منحهم فرصاً استثمارية في أماكن مميزة ومجدية اقتصادياً في العاصمة والمحافظات، مقابل ترغيبهم في إنشاء بنى تحتية ودور واطئة الكلفة في المدن الجديدة».

وكذلك خول مجلس الوزراء الفريق، «دراسة كراسات الشروط المرجعية ومعايير المشاريع والتنمية العمرانية في هذه المدن واتخاذ اللازم بشأنها، ودراسة طلبات الاستثمار للمدن الجديدة المرسلة إلى الفريق، واختيار المؤهل منها وإحالتها إلى هيئات الاستثمار لإصدار إجازات الاستثمار على وفق القانون. لمن الأولوية؟

من جانبه، نبه الباحث في الشأن الاقتصادي، أحمد عيد، إلى أن «إجراءات مبادرة صندوق الإسكان التي أعلنت عنها الحكومة تختلف عن إجراءات قرض البنك المركزي، من ناحية السداد ونسبة الفائدة»، موضحاً أن «مبادرة صندوق الاعمار والاسكان حددت نسبة فوائد بحجة أنها تحميلات إدارية، فالاختلاف بالتسمية فقط، لأن نسبة الفائدة تحمل على السداد الشهري وليست على المبلغ الكلي للقرض».

وقال عيد، لمجلة «فيلى»، «أما بشأن من يتسلم القرض، فهناك محسوبة وشبهات في آلية التسليم والأشخاص المستلمين، وما يثير الشكوك هو عدم تحديد الفئات المستحقة ممن هم أصحاب الدخل المحدود، لذلك على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار الأولوية



السكن في البلاد، مع مراعاة الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل. ورأس الفريق وزير الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة، وعضوية كل من وزير البيئة ورئيس هيئة المستشارين، ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار، وأمين بغداد، ومحافظ المحافظة المعنية، ورئيس الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومدير عام دائرة التنمية الإقليمية/ وزارة التخطيط.

ويتولى هذا الفريق بحسب بيان حكومي سابق، «التخطيط والعمل والإشراف على تأسيس المدن الجديدة وإيجاد بيئة حيوية لإنجاحها، وتحقيق التوازن بين دعم مشاريع الإسكان لذوي الدخل المحدود وبين تشجيع القطاع الخاص والمستثمرين للمشاركة في إنشاء هذه المدن وتوفير الخدمات ورفع جودتها». وخول مجلس الوزراء الفريق، «صلاحيات إقرار مخططات التنمية

٩٩

لانتملك سوى هذا النصب لنشاركه
استذكارنا السنوي لتلك الجراح
الفائرة التي خلفتها جريمة النظام
الدموي الفاشي ..

شهداء , مغيبون , مهجرون ,
منفيون ومحرّمون من أبسط
الحقوق ..

نقف هنا فنستذكر فاجعة الآلاف من
الابرياء الذين وجدوا انفسهم بين
ليلة وضحاها في العراء بلا ذنب وبلا
سبب ..

ندعو بالرحمة والخلود لشهداءنا
الابرار .. وننظر الى الغد علّه يحمل
بارقة أمل لابناءنا بان يعيشوا
في وطنهم كمواطنين لا أجنب
ومرقنين !!

مدير التحرير

232

فيليبي

FAILY MAGAZINE
APRIL. 2023

نيسان 2023

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكويت الفيليين